جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

الدراسات العليا

دور التنمية الصناعية بمحافظة شمال سيناء في دعم الأمن القومي المصري

رسالة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير في التخطيط والتنمية

إعداد

أبوبكر عيد سالمان شتيوي

إشراف

أ.د/ محمد حسن توفيق

أستاذ إدارة الأعمال المتفرغ

مدير مركز التخطيط والتنمية الصناعية الأسبق

معهد التخطيط القومي

د/ هبه صالح مغيب

أستاذ الإدارة العامة المساعد

مدير مركز التخطيط والتنمية الصناعية

معهد التخطيط القومي

٢٠٢٤

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

الدراسات العليا

إجازة رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية

بعنوان : دور التنمية الصناعية بمحافظة شمال سيناء في دعم الأمن القومي المصري

The Role of Industrial Development in North Sinai Governorate To Support the Egyptian National Security

الباحث : أبوبكر عيد سالمان شتيوي

لجنة المناقشة والحكم

أ.د/ إيمان محمد منجي أستاذ إدارة الأعمال المتفرغ مدير مركز التخطيط الاجتماعي والثقافي الأسبق معهد التخطيط القومى	(محكماً ورئيساً) التوقيع :
أ.د/ محمد حسن توفيق أستاذ إدارة الأعمال المتفرغ مدير مركز التخطيط والتنمية الصناعية الأسبق معهد التخطيط القومى	(مشرفاً وعضواً) التوقيع :
د/ هبه صالح مغيب أستاذ مساعد الإدارة العامة مدير مركز التخطيط والتنمية الصناعية معهد التخطيط القومى	(مشرفاً مشاركاً وعضواً) التوقيع :
د/ حسن فهمي محمد رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة الأسبق رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية لاستثمارات سيناء	(محكماً وعضواً) التوقيع :

- تمت إجازة الرسالة بتاريخ / / م

" تعلموا العلم فإن تعلمه لله خشية ، وطلبه عبادة
ودراسته تسبيح ، والبحث عنه جهاد ، وتعليمه من لا يعلمه صدقة
وبذله إلى أهله قربة "

الصحابي الجليل / معاذ بن جبل " رضي الله عنه "

إهداء

إلى روح أبي الغالي / عيد سالمان شتيوي (رحمه الله)

وإلى أمي العزيزة المُعلمة الجليلة / أمل حسن عيد

(أمدّها الله بالصحة والعافية)

اللذان لطالما إعتنيا بي وبتربيتي وتعليمي وصقلي أخلاقياً وفكرياً.

شكر وتقدير

أتوجه بالشكر والتقدير إلى الله العلي القدير الذي ألهمنى لإعداد هذه الرسالة والتي أرجو أن تكون مرجعاً مفيداً للخبراء والباحثين في مجال التخطيط والتنمية وأن ينفع الله بنا دائما .

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى أمي الحبيبة وإخوتي الأعزاء وأخواتي الفضليات على دعمهم الكبير لي .. وكذا أتوجه بالشكر لزوجتي الحبيبة وشريكة حياتي على دعمها الكبير لي ، كما أترحم على أبي العزيز وأدعو الله أن يكون هذا العمل غرساً طيباً ينال عنه عظيم الثواب بإذن الله .

وأتوجه بالشكر أيضا للسادة لجنة الإشراف على الرسالة وهما الأستاذ الدكتور / محمد حسن توفيق – أستاذ إدارة الأعمال المتفرغ ومدير مركز التخطيط والتنمية الصناعية الأسبق بمعهد التخطيط القومي ، والدكتورة / هبه صالح مغيب – أستاذ الإدارة العامة المساعد ومدير مركز التخطيط والتنمية الصناعية بمعهد التخطيط القومي .. وذلك لموافقتهما على الاشراف على هذه الرسالة وبذل الجهد بسخاء خلال فترة إعداد الرسالة .

وأتوجه بالشكر للأستاذة الدكتورة / إيمان محمد منجي – أستاذ إدارة الأعمال المتفرغ ومدير مركز التخطيط الاجتماعي والثقافي الأسبق بمعهد التخطيط القومي ، والدكتور / حسن فهمي محمد – رئيس الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة الأسبق ورئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية لاستثمارات سيناء .. وذلك لقبولهما تحكيم الرسالة .

كما أتوجه بالشكر للسيد اللواء / محمد شوقي رشوان – رئيس مجلس إدارة الجهاز الوطني لتنمية سيناء وذلك لرعايته الكبيرة ودعمه اللا محدود لي من أجل إنجاح هذه الرسالة .

وأتوجه بالشكر والتقدير لجميع العاملين في معهد التخطيط القومي وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور / أشرف العربي رئيس المعهد الحالي ، والأستاذ الدكتور / علاء زهران – رئيس المعهد السابق والأستاذة الدكتورة / هاله سلطان – نائب رئيس المعهد الحالي لشئون الدراسات العليا والبحوث والأستاذ الدكتور / خالد عطية – نائب رئيس المعهد السابق لشئون الدراسات العليا والبحوث .

المستخلص

المستخلص

عنوان الرسالة : " دور التنمية الصناعية بمحافظة شمال سيناء في دعم الأمن القومي المصري"

الباحث : أبوبكر عيد سالمان شتيوي

المشرفان : أ . د / محمد حسن توفيق ، د / هبه صالح مغيب السنة : ٢٠٢٤

الدرجة العلمية : ماجستير التخطيط والتنمية **معهد التخطيط القومي**

استهدفت الدراسة رصد وتحليل الوضع القائم لقطاع الصناعة بمحافظة شمال سيناء للتعرف على التحديات والمعوقات التى تواجه التنمية الصناعية بالمحافظة بإعتبارها أحد أهم وسائل تحقيق الغاية الإستراتيجية للدولة وهي تدعيم الأمن القومي المصري ، وكذا دراسة وتحليل دور التوطين السكاني بمحافظة شمال سيناء ومجالاته في دعم الأمن القومي المصري مع التركيز على المجال الصناعي، وذلك بهدف تعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية بالمحافظة.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي إعتماداً على الأبحاث والدراسات المتخصصة الجامعية وغير الجامعية المنشورة ومواقع شبكة الإنترنت والبيانات المتاحة عن موضوع الدراسة .

تضمنت الدراسة استعراضاً لأبرز المفاهيم والنظريات الإقتصادية المرتبطة بالتنمية الصناعية والإطار التنموي والتشريعي والمؤسسي الحاكم للتنمية الصناعية في محافظة شمال سيناء ، وكذا استعراضاً للأهمية الجيوستراتيجية لمحافظة شمال سيناء بالنسبة للأمن القومي المصري استناداً لتعريفات ومفاهيم الأمن القومي وأبعاده بشكل عام وتأثير التنمية الصناعية بوجه خاص في منظومة الأمن القومي ، كما تم استعراض مقومات التنمية بمحافظة شمال سيناء وإرتباطها بمنظومة الأمن القومي وكذا خصائص السكان فيها ، فيما تضمنت الدراسة أيضاً استعراضاً لوضع قطاع الصناعة بمحافظة شمال سيناء والتوزيع الجغرافي للأنشطة الصناعية بها والتسلسل الزمني لأنشطة وخطط التنمية والتطوير التي تمت وكذا مساهمة محور قناة السويس في دعم التنمية الصناعية بمحافظة شمال سيناء ، ثم تم استعراض أهداف ومجالات التوطين السكاني في شمال سيناء والمتغيرات المحلية التي حدثت في مصر منذ عام ٢٠١١ حتى ٢٠٢٢ وتأثيرها على الأمن القومي والتنمية الصناعية بشمال سيناء وما أفرزته هذه المتغيرات من تحديات.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن محافظة شمال سيناء تتمتع بأهمية إستراتيجية كبيرة بالنسبة للأمن القومي المصرى تجعلها لابد وأن تحظى بأولوية في عمليات التنمية الشاملة أو القطاعية وعلى رأسها القطاع الصناعي الذي يرتبط نجاحه ونماؤه إرتباطاً وثيقاً بتدعيم الأمن القومي المصري .

قدمت الدراسة عدة توصيات كان أبرزها أهمية إنشاء ركيزة صناعية قوية بمحافظة شمال سيناء قائمة على زيادة الإنتاجية والتصدير والإستيطان البشري كهدف استراتيجي تتكامل معه كافة الأنشطة الأخرى مع التركيز على جذب رؤوس الأموال والترويج الكثيف للفرص الإستثمارية .

الكلمات الدالة: التنمية الصناعية ، الأمن القومي ، الصناعة ، سيناء ، القطاع الصناعي ، شمال سيناء.

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

تُعتبر التنمية الصـــناعية من أهم ركائز التنمية الإقتصـــادية في مصـــر حيث تُمثل قاطرة التنمية لما تُنتجه من زيادة في القيمة المضافة بما يساعد على تأمين الإكتفاء الذاتي الكلي أو الجزئي من الغذاء والكســـاء وتحســـين الموازين الإقتصـــادية الأمر الذي يترتب عليه تدعيم الأمن القومي المصـــري ، وبذلك تتشكل أهمية تحقيق تنمية صناعية حقيقية في محافظة شمال سيناء لدعم ركائز التنمية الاقتصادية بالمحافظة وهو ما ســـيترتب عليه تدعيم الأمن القومي المصـــري وإنطلاقاً مما ســـبق تتشـــكل أهمية الدراسة ، فيما كانت مشكلة الدراسة التي إنطلقت منها آفاق البحث وهي (أن المناطق الصناعية بمحافظة شـــمال ســـيناء لا تعمل بكامل طاقتها وبما يُحقق المردود الإقتصـــادي المناســـب لتكلفتها الإســـتثمارية والمنتظر منها خاصـــة في ظل توافر مقومات التنمية الصـــناعية بالمحافظة لذلك هناك أهمية كبيرة لتوجيه جهود التنمية المبذولة في محافظة شـمال سـيناء لتحقيق تنمية صـناعية واعدة ستؤدي بالضرورة لتدعيم منظومة الأمن القومي المصري وستساهم في معالجة الظروف المضطربة التي مرت المحافظة بها مؤخراً والتي مثلت تهديداً مباشـراً للأمن القومي المصـري ، هدفت الدراسـة إلى رصد وتحليل وضع قطاع الصناعة بمحافظة شمال سيناء للتعرف على التحديات والمعوقات التى تواجه التنمية الصـــناعية بالمحافظة بإعتبارها أحد أهم وســـائل تحقيق الغاية الإســـتراتيجية للدولة وهي تدعيم الأمن القومي المصري ، كما استخدمت الدراسة المنهج الوصفي إعتماداً على الأبحاث والدراسات المتخصـــصـــة الجامعية وغير الجامعية المنشـــورة ومواقع شـــبكة الإنترنت والبيانات المتاحة عن موضوع الدراسة .

تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول كالآتي :-

الفصـــل الأول بعنوان "الإطار المنهجي للدراســـة" والذي تناول مشـــكلة الدراســـة وأهدافها وتســـاؤلاتها، وأهمية الدراســـة وحدودها الزمنية والمكانية، وكذا منهجية الدراســـة، والدراســـات الســـابقة العربية والأجنبية، ومحتويات الدراسة .

الفصل الثاني بعنوان "المـــفاهيم والأطُر المرتبطة بالتنمية الصـناعية بمحافظة شمال سيناء" والذي تناول المفاهيم والنظريات الإقتصـــادية المرتبطة بالتنمية الصـــناعية، والإطار التنموي كالإلتزامات الدستورية التنموية والمخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية في مصـر ٢٠٥٢ واسـتراتيجية التنمية المسـتدامة ٢٠٣٠ واســـتراتيجية تعزيز التنمية الصـــناعية والتجارة الخارجية في مصـــر ٢٠١٦-٢٠٢٠ واســـتراتيجية تنمية ســـيناء ٢٠١٤-٢٠٢٢ ، وكذا الإطار التشـــريعي العام الحاكم للتنمية الصـــناعية كقانون ضـــمانات وحوافز الاســـتثمار وقانون تيســـير إجراءات منح تراخيص المنشـــآت الصـــناعية وأبرز ما جاء بهما بالإضافة للقانون الخاص بالتنمية المتكاملة في شبه جزيرة سيناء وما تضمنه.

كما تم استعراض الإطار المؤسسي الحاكم للتنمية الصناعية وأبرز المؤسسات التي تشترك في تكوين صورته الكلية كالجهاز الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء، ومحافظة شمال سيناء، والهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة، والهيئة العامة للتنمية الصناعية، وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والشركة المصرية للتعدين وإدارة واستغلال المحاجر والملاحات ومدى ارتباط كلٍ من هذه المؤسسات بعملية التنمية الصناعية بمحافظة شمال سيناء .

الفصل الثالث بعنوان "الأهمية الجيوستراتيجية لمحافظة شمال سيناء بالنسبة للأمن القومي المصري ومقومات التنمية بها" والذي تناول الأهمية الجيوستراتيجية لمحافظة شمال سيناء ومفاهيم وتعريفات الأمن القومي وأبعاده ومستوياته ، والتقسيم الإداري وخصائص السكان والتنوع بين البداوة والحياة الحضرية بالمحافظة، وكذلك البنية الأساسية الداعمة للقطاع الصناعي بالمحافظة كشبكة الطرق الممتدة أفقياً ورأسياً تغطي كافة أنحاء المحافظة والكباري والأنفاق التي ساهمت في تيسير عقبات العبور من الضفة الشرقية بقناة السويس لغربها والعكس وكذا التنوع بين المنافذ البرية والموانئ البحرية والمطارات بالإضافة للمناطق الصناعية القائمة والمخططة .

الفصل الرابع بعنوان " وضع قطاع الصناعة بمحافظة شمال سيناء" والذي تناول نظرة عامة لقطاع الصناعة بمحافظة شمال سيناء، وكذا التوزيع الجغرافي للأنشطة الصناعية بمراكز ومدن المحافظة الستة وهي العريش وبئر العبد والشيخ زويد ورفح والحسنة ونخل والتسلسل الزمني لأنشطة وخطط التنمية والتطوير التي تمت بمحافظة شمال سيناء، ثم استعراض أهمية محور قناة السويس ومدى مساهمته في دعم التنمية الصناعية بمحافظة شمال سيناء خاصة وأنهما يقعان داخل إقليم واحد، وكذا تم رصد بيانات وأعداد الأنشطة الصناعية بالمحافظة ومقارنتها بالأعداد على مستوى مصر .

الفصل الخامس بعنوان " التوطين السكاني والمتغيرات المحلية منذ عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠٢٢ وتأثيرها على الأمن القومي والتنمية الصناعية بشمال سيناء" والذي تناول عملية التوطين السكاني في محافظة شمال سيناء وأهدافها ومجالاتها، وكذلك المتغيرات المحلية التي حدثت في مصر خلال الفترة منذ عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠٢٢ في المجالات السياسية والأمنية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإعلامية وتأثير هذه المتغيرات على الأمن القومي في الإتجاه الإستراتيجي الشرقي والتنمية الصناعية بمحافظة شمال سيناء وما أفرزته من تحديات ومعوقات مرتبطة بالبيئة التنموية والإجتماعية بالمحافظة وكذا تحديات ومعوقات مرتبطة بالإجراءات والقوانين والتمويل والمستثمرين أنفسهم .

توصـــلت الدراســـة إلى عدد من النتائج كان أبرزها أن محافظة شـــمال ســـيناء تمتلك جميع المقومات التي تجعلها من المصـــادر الأســـاســـية للمنتجات الخام والمصـــنعة والقابلة للتصـــنيع، كما أنها يمكنها أن تســتوعب ملايين المواطنين الذين لديهم فرص حقيقية للعمل والإنتاج خاصـــة في المجال الصـــناعي والزراعي لما يتمتعان به من بنية أساسـية وفرص اسـتثمارية قابلة للإسـتغلال فهي لم تعد منعزلة جغرافياً عن باقي أرض الوطن بفضـــل شـــبكة الأنفاق أســـفل قناة الســـويس والمعديات والكباري العائمة ، كما توصـــلت الدراســـة إلي عدد من التوصـــيات التي يمكن معها تدعيم القطاع الصـــناعي بمحافظة شـــمال ســـيناء وخلق بيئة جاذبة تؤدى لتشـــغيل المزيد من المصـــانع وتوفير فرص العمل لقطاع واســـع من الراغبين، ومن أهم تلك التوصيات ضرورة استكمال التخطيط والبنية الأساسية لكافة المناطق الصناعية القائمـة والمُخططـة بمحـافظـة شـــمـال ســـينـاء، والنظر في منح مزيـد من الحوافز الإســـتثمـاريـة والمبادرات التمويلية التي تتسم بالمرونة في الإجراءات وضعاً بالإعتبار ارتفاع القيمة التمويلية للمشروعات بشـــمال ســـيناء عن باقي أنحاء الجمهورية والترويج لها لزيادة عدد المســـتفيدين منها، وكذلك التعجيل بتنفيذ وطرح المدن الجديدة شـــرق قناة الســـويس لما ســـتمثله من مركز نمو هام في نطاقها الجغرافي وإنعاش القرى المحيطة بها، كما تضمنت التوصيات غايات رئيسية كالسعى لخلق مكانة صناعية كبيرة لمحافظة شـــمال ســـيناء داخل القطر المصـــري وإقليماً وعالمياً والإســـهام بشـــكل مميز في حركة التجارة العالمية بما يُعظم الناتج القومي الإجمالي لمصـــر ويحدث طفرة حضـــارية جاذبه للســـكان بإتجاه سيناء ويدعم إنشـاء ركيزة صـناعية قوية تقوم على تفعيل التوجه التصـديري والإسـتيطان البشـري مع الوضـــع بالإعتبار محددات رئيســـية لهذا التوجه كالمحددات الأمنية والإقتصـــادية والإجتماعية، وبإجراءات مُقترحة على المدي القريب وكذا المدى المتوسط والبعيد .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع		رقم الصفحة
الفصل الأول : الإطار المنهجي للدراسة		(١ - ١٣)
مقدمة		٢
أولاً	مشكلة الدراسة	٣
ثانياً	أهداف الدراسة	٤
ثالثاً	تساؤلات الدراسة	٤
رابعاً	أهمية الدراسة	٤
خامساً	حدود الدراسة	٥
سادساً	منهجية الدراسة	٥
سابعاً	الدراسات السابقة	٦
ثامناً	محتويات الدراسة	١٣
الفصل الثاني : المفاهيم والأطر المرتبطة بالتنمية الصناعية بمحافظة شمال سيناء		(١٤ - ٣٥)
تمهيد		١٥
أولاً	المفاهيم والنظريات الاقتصادية المرتبطة بالتنمية الصناعية	١٦
ثانياً	الإطار التنموي الحاكم للتنمية الصناعية في محافظة شمال سيناء	٢١
ثالثاً	الإطار التشريعي الحاكم للتنمية الصناعية في محافظة شمال سيناء	٢٥
رابعاً	الإطار المؤسسي الحاكم للتنمية الصناعية في محافظة شمال سيناء	٢٨
الفصل الثالث : الأهمية الجيوستراتيجية لمحافظة شمال سيناء بالنسبة للأمن القومي المصري ومقومات التنمية بها		(٣٦ - ٥٩)
تمهيد		٣٧
أولاً	الأهمية الجيوستراتيجية لمحافظة شمال سيناء بالنسبة للأمن القومي المصري	٣٨
ثانياً	التقسيم الإداري وخصائص السكان بمحافظة شمال سيناء	٤٨
ثالثاً	البنية الأساسية الداعمة للقطاع الصناعي بمحافظة شمال سيناء	٥٠

الفصل الرابع : وضع قطاع الصناعة بمحافظة شمال سيناء		(٦٠ - ٨٦)
تمهيد		٦١
أولاً	نظرة عامة عن قطاع الصناعة بمحافظة شمال سيناء	٦٢
ثانياً	التوزيع الجغرافي للأنشطة الصناعية بمحافظة شمال سيناء	٦٦
ثالثاً	التسلسل الزمني لأنشطة وخطط التنمية والتطوير بمحافظة شمال سيناء	٦٧
رابعاً	أهمية محور قناة السويس ومدى مساهمته في دعم التنمية الصناعية بمحافظة شمال سيناء	٧١
خامساً	الأنشطة الصناعية بمحافظة شمال سيناء مقارنة بمصر	٨١
الفصل الخامس : التوطين السكاني والمتغيرات المحلية منذ عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠٢٢ وتأثيرها على الأمن القومي والتنمية الصناعية بشمال سيناء		(٨٧ - ١٠٨)
تمهيد		٨٨
أولاً	التوطين السكاني في محافظة شمال سيناء وأهدافه ومجالاته	٨٩
ثانياً	المتغيرات المحلية منذ عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠٢٢ وتأثيرها على الأمن القومي في الإتجاه الإستراتيجي الشرقي والتنمية الصناعية بمحافظة شمال سيناء	٩٧
النتائج		١٠٩
التوصيات		١١١
قائمة المراجع		١١٧
قائمة الملاحق		١٢٥
ملخص البحث باللغة الإنجليزية		IV
مستخلص البحث باللغة الإنجليزية		II

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(٤ – ١)	مصادر الثروة المعدنية في محافظة شمال سيناء	٦٣
(٤ – ٢)	أبرز الصناعات القائمة والمسجلة بمحافظة شمال سيناء	٦٤
(٤ – ٣)	مراكز التدريب بمحافظة شمال سيناء	٦٥
(٤ – ٤)	الحرف التي يتم التدريب عليها وعدد المتدربين	٦٥
(٤ – ٥)	أبرز المنشآت الصناعية بمدينة العريش	٦٦
(٤ – ٦)	أبرز المنشآت الصناعية بمدينة بئر العبد	٦٦
(٤ – ٧)	أبرز المنشآت الصناعية بمدن الشيخ زويد ورفح والحسنة	٦٧
(٤ – ٨)	عدد المنشآت الصناعية في محافظة شمال سيناء مقارنة بعددها على مستوى مصر	٨٢
(٤ – ٩)	عدد العاملين بالمنشآت الصناعية في محافظة شمال سيناء وعددهم الإجمالي على مستوى مصر	٨٢
(٤ – ١٠)	قيمة التكاليف الإستثمارية للأنشطة الصناعية في محافظة شمال سيناء بالنسبة لجملة التكاليف الإستثمارية للأنشطة الصناعية في مصر	٨٣
(٤ – ١١)	قيمة الإنتاج الكلي للأنشطة الصناعية في محافظة شمال سيناء مقارنة بالإنتاج الكلي للمنشآت الصناعية على مستوى مصر	٨٣
(٤ – ١٢)	عدد المناطق الصناعية في محافظة شمال سيناء مقارنة بعددها في جميع أنحاء الجمهورية	٨٤
(٤ – ١٣)	مساحة الأراضي الصناعية في محافظة شمال سيناء مقارنة بالمساحة الكلية للأراضي الصناعية في جميع أنحاء الجمهورية	٨٥

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(٢ – ١)	الإطار التشريعي الحاكم للتنمية الصناعية في شمال سيناء	٢٥
(٢ – ٢)	دور الجهاز الوطنى لتنمية شبه جزيرة سيناء ضمن الإطار المؤسسي الحاكم للتنمية الصناعية في محافظة شمال سيناء	٢٩
(٤ – ١)	القطاع الصناعي في محافظة شمال سيناء	٦٢
(٤ – ٢)	محور قناة السويس	٧١
(٤ – ٣)	مواقع توطين الصناعات المتكاملة في محور قناة السويس	٧٧
(٤ – ٤)	التأثير الإيجابي لتنمية محور قناة السويس على القطاع الصناعي بمحافظة شمال سيناء	٨١
(٥ – ١)	التوطين السكاني في محافظة شمال سيناء	٨٩
(٥ – ٢)	المتغيرات المحلية منذ عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠٢٢ وتأثيرها على الأمن القومي في سيناء والتنمية الصناعية بمحافظة شمال سيناء	٩٧

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
١	خريطة شبه جزيرة سيناء	١٢٦
٢	خريطة طبوغرافية شبه جزيرة سيناء	١٢٧
٣	التقسيم الإداري لمحافظة شمال سيناء	١٢٨

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

مقدمة:-

يُعد الأمن القومي من أهم القضايا التي تضعها القيادات العليا في أي دولةٍ موضع اعتبار عند رسم السياسات والخُطط الاستراتيجية للدولة وفقاً لمصالحها الحيوية، ويؤكد ذلك ما تضمنته استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ التي ارتكزت أبعادها ومحاورها على السياسة الخارجية والسياسة الداخلية والأمن القومي، وبإعتبار أن التنمية الإقتصادية أحد أهم أبعاد الأمن القومي المصري نجد أن التنمية الصناعية هي أهم ركائز التنمية الإقتصادية في مصر، وبالتالي تحقيق تنمية صناعية في أي بُقعةٍ من أرض الوطن سيؤدي بالضرورة إلى تعزيز التنمية الإقتصادية فيها ومن ثم دعم الأمن القومي المصري وتعظيم مظاهر سيادة الدولة وتحقيق الرفاهة المعيشية خاصة وأن الصناعة هي قاطرة التنمية لما تُنتجه من زيادة في القيمة المضافة بما يساعد على تأمين الإكتفاء الذاتي الكلي أو الجزئي من الغذاء والكساء وتحسين الموازين الإقتصادية (تجاري ومدفوعات) وتشغيل الأيدي العاملة وتقليل مُعدّل البطالة الحالي وتأمين فرص عمل للأجيال المقبلة، لذا تقوم الدولة بجهود كبيرة في هذا الشأن لتوفير التمويل والمتابعة اللازمة لمشروعات الخطة الاستثمارية التى تتم على أرض شبه جزيرة سيناء بشكل عام ومحافظة شمال سيناء بشكل خاص وترتيباً على ذلك يظهر التعاون بين جهات الدولة المختلفة فى تنفيذ المشروعات القومية التى تجري حاليًا لتحقيق التنمية الشاملة وحماية الأمن القومى المصري لتوفير حياة كريمة للمواطنين قاطني سيناء وصَون الأمن القومي المصري.

أطلقت مصر برنامج الإصلاحات الهيكلية لضبط مسارها الإقتصادي بغزو الصحراء وتدشين عدد من مراكز النمو بإقامة مجتمعات عمرانية جديدة تُعيد توزيع السكان خارج الوادي والأماكن المُكتظَة إلي آفاق مكانية جديدة، وفي ظل مُعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل الموقعة عام ١٩٧٩م، فأول ما ستقع العين عليه في سبيل تحقيق ذلك هو شبه جزيرة سيناء وفي المُفضلة منها محافظة شمال سيناء التي تُعتبر من المحافظات البكر ذات الموقع الفريد والمهم بالنسبة للأمن القومي المصري على الإتجاه الاستراتيجي الشمالي الشرقي لمصر ولكونها من المحافظات المتميزة بيئياً حيث تكاد تخلو من مظاهر التلوث وتتمتع بالعديد من المقومات الإقتصادية التي من بينها إنتاجها الزراعي المُتميز بالإضافة إلي ثروة سمكية عظيمة وكنز طبيعي هائل من الخامات المعدنية التي تعتمد عليها العديد من الصناعات في مصر .. لذا ستتناول هذه الدراسة التالى:

١- محافظة شمال سيناء وخصائصها الإقتصادية.

٢- تحليل وضع القطاع الصناعي بالمحافظة.

٣- تحليل للسياسات والخطط التي تم إعتماد تنفيذها من خلال الدولة لإحداث تنمية صناعية بمحافظة شمال سيناء.

٤- تحليل لموقف التنمية الراهن للخروج بمقترحات للمساهمة في تنشيط القطاع الصناعى بما يدعم الأمن القومي ويُعزز الوضع الإقتصادي والإجتماعي والبيئي في محافظة شمال سيناء بما فيها من مواطنين مصريين مُقيمين ومواطنين مصريين آخرين مُستهدف توطينهم بها.

أولاً : مشكلة الدارسة:-

بالرغم من بدء تنفيذ مشروع تنمية سيناء منذ بداية تسعينيات القرن العشرين والبدء في ضخ تمويلات بلغت ٥,٨ مليار جنيه عام ١٩٩٤ وكذا تنفيذ عدد من المشروعات من خلال الدولة في سيناء بالتوازي مع هذا المشروع الذي كان مُخططاً أن يتم الإنتهاء منه عام ٢٠١٧{١} إلا أن المشروع لم يصل إلى مستهدفاته/ المرجو منه على النحو المطلوب وسيتعرض الباحث لذلك خلال استعراض الدراسة، وبالتركيز على القطاع الصناعي في محافظة شمال سيناء يمكن تحديد مشكلة الدراسة والتي تتشكل في (أن المناطق الصناعية بمحافظة شمال سيناء لا تعمل بكامل طاقتها بما يُحقق المردود الإقتصادي المناسب لتكلفتها الاستثمارية والمنتظر منها خاصة في ظل توافر مقومات التنمية الصناعية بالمحافظة لذلك هناك أهمية كبيرة لتوجيه جهود التنمية المبذولة في محافظة شمال سيناء لتحقيق تنمية صناعية واعدة ستؤدي بالضرورة لتدعيم منظومة الأمن القومي المصري وستساهم في معالجة الظروف المضطربة التي مرت المحافظة بها مؤخراً والتي مثلت تهديداً مباشراً للأمن القومي المصري) وعلي سبيل توضيح بعض أوجه معاناة القطاع الصناعي والتحديات التي تواجهه فمحافظة شمال سيناء يتواجد بها عدد ٣ مناطق صناعية **الأولى** منها منطقة الصناعات الحرفية بمدينة العريش بإجمالي عدد ١٢٧٥ قطعة كمرحلة أولى وقد توقفت عن العمل لمدة ٦ سنوات لأسباب أمنية وهي مُرفقة بنسبة ٧٠٪ بالنسبة للطرق والكهرباء والمياة ولا يوجد بها صرف صحي وتقوم المحافظة مؤخراً ببعض الجهود لإعادة تشغيلها بفاعلية وتطويرها إلى جانب قيامها بتنفيذ مرحلة جديدة تتضمن عدد ٤٨ ورشة جديدة سيتم تخصيصها للمستفيدين **والثانية** هي منطقة الصناعات الثقيلة بوسط سيناء التي يجري عمل مُخطط تفصيلي لها حالياً ولم يتم الإنتهاء منه حتى الآن ولا يتواجد بها سوى عدد ٢ مصنع أسمنت وعدد ٢ مصنع شكائر الأسمنت، **والثالثة** هي منطقة الصناعات المتوسطة بمدينة بئر العبد بإجمالي عدد ٢١٢ قطعة وهي مرفقة بنسبة ٦٠٪ بالنسبة للطرق والكهرباء والمياة والصرف الصحي ولم يتم تخصيص أراضي بها سوى لعدد ٢ مشروع حتى الآن ولم يتم البدء في الإنتاج بالنسبة لهما حتى الآن{٢} ، وبالتالي لا يمكن الحديث عن وجود صناعة على النحو المطلوب بمحافظة شمال سيناء في ظل هذا الوضع خاصة وأن توجه الدولة حالياً هو أن تكون الأنشطة الصناعية في مجملها داخل المناطق الصناعية .

{١} نحمده، محمود.(٢٠١٦) " مقومات تنمية سيناء ودورها في النهوض بالإقتصاد المصري" المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة كلية التجارة جامعة عين شمس. ص٤٧٠.

{٢} محافظة شمال سيناء (٢٠٢١). بيان مركز المعلومات بالمحافظة.

ثانياً : أهداف الدراسة:-

١- رصد وتحليل للوضع القائم لقطاع الصناعة بمحافظة شمال سيناء للتعرف على التحديات والمعوقات التى تواجه التنمية الصناعية بالمحافظة بإعتبارها أحد أهم وسائل تحقيق الغاية الإستراتيجية للدولة وهي تدعيم الأمن القومي المصري.

٢- دراسة دور التوطين السكاني بمحافظة شمال سيناء ومجالاته في دعم الأمن القومي المصري مع التركيز على المجال الصناعي.

٣- دراسة سُبل تعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية بمحافظة شمال سيناء.

٤- بحث أهمية تحقيق النمو المتوازن بين المحافظات لا سيما محافظات الإقليم الواحد والآثار الإيجابية لذلك (في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠).

ثالثاً : تساؤلات الدراسة:-

في ضوء مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها يقوم التساؤل الرئيسي للدراسة على وجود دور كبير للتنمية الصناعية في إحداث التنمية الإقتصادية بمحافظة شمال سيناء والتي تمثل أهم دعائم الأمن القومي المصري، وتشتمل الدراسة على تساؤلين فرعيين هما :-

١- التساؤل الأول : هل التكامل بين بعض المحاور الرئيسية المكونة لإستراتيجية تعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية ٢٠١٦-٢٠٢٠ (التنمية الصناعية، تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال، تطوير التعليم والتدريب الفني والمهني)[١] بالإضافة لبعض الإجراءات سيعطي القطاع الصناعي بمحافظة شمال سيناء دفعة كبيرة تؤدي لتحقيق التنمية الإقتصادية .

٢- التساؤل الثاني : هل تدعيم التنمية الصناعية يؤدي بالضرورة إلى تدعيم عمليات توطين السكان في محافظة شمال سيناء لأن بقائها دون تكثيف عدد سكانها بشكل كبير يُعد تهديداً للأمن القومي المصري.

رابعاً : أهمية الدراسة:-

تستمد الدراسة أهميتها من عدة إعتبارات يقسمها الباحث وفاً للإعتبارات العلمية والعملية فيما يلي :

أ- **الأهمية العلمية** : تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في :

١- تعتبر الدراسة وما سيسفر عنها من نتائج أو توصيات إضافة علمية إلى دراسات التخطيط والتنمية بشبه جزيرة سيناء وبصفة خاصة محافظة شمال سيناء.

٢- يمكن الاسترشاد بما تضمنته الدراسة في فتح آفاق جديدة لإجراء مزيد من الدراسات المشابهة في ذات المنطقة أو في مناطق أخرى سواء كانت لتغطية بعض أوجه القصور في الدراسة أو لمعرفة نواحي أخرى لم تتطرق إليها هذه الدراسة.

{١} وزارة التجارة والصناعة (٢٠١٦). استراتيجية تنمية الصناعة والتجارة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

ب-**الأهمية العملية** : تنبع الأهمية العملية للدراسة من أن إحداث تنمية حقيقية في محافظة شمال سيناء هي البديل الحتمي الذي فرضته الظروف الحالية وأن التنمية الصناعية في المحافظة ستدعم الأمن القومي من خلال تحقيق الآتي:

١- رفع المستوي المعيشي لقاطني المحافظة وصولاً للرفاهه المعيشية.

٢- دعم أنشطة مكافحة الإرهاب التي تقوم بها الدولة وتقويض أي فرص لظهوره مجدداً .

٣- تقليص الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج بالمحافظة.

٤- خلق إقليم جاذب للاستثمار والسكان بما يخدم الأهداف الاستراتيجية للدولة ككل.

خامساً : حـدود الدراسة:-

الحدود الزمنية : ستتناول الدراسة الفترة الزمنية من عام ٢٠١١ حتى نهاية عام ٢٠٢٢ .

الحدود المكانية : محافظة شمال سيناء.

سادساً : منهجية الدراسة :-

تتحدد منهجية البحث وفقاً لأهداف الدراسة التي تسعى لتحقيقها، ولذلك تعتمد هذه الدراسة على **المنهج الوصفي** إعتماداً على الأبحاث والدراسات المتخصصة الجامعية وغير الجامعية المنشورة ومواقع شبكة الإنترنت والبيانات والمعلومات المتاحة عن موضوع الدراسة من المصادر الآتية :-

١- رئاسة الجمهورية / الهيئة العامة للإستعلامات .

٢- رئاسة مجلس الوزراء / مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار .

٣- وزارة الدفاع / الجهاز الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء .

٤- وزارة الدفاع / أكاديمية ناصر العسكرية العليا .

٥- وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية .

٦- وزارة التجارة والصناعة .

٧- وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة .

٨- محافظة شمال سيناء .

٩- الهيئة العامة للتنمية الصناعية .

١٠- الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة

١١- الهيئة العامة لقناة السويس .

١٢- الهيئة العامة لتنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس .

١٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

١٤- جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر .

١٥- البنك المركزي المصري .

١٦- الإتحاد المصري لجمعيات ومؤسسات المستثمرين .

سابعاً : الدراسات السابقة :-

أ- الدراسات العربية :-

١- خالد عكاشة (٢٠٢٠)، سيناء .. رؤية جديدة للتنمية عن السنوات من٢٠١٤ الي٢٠٢٠ .

هدفت الدراسة إلى إبراز وضع سيناء خلال فترة إعداد الدراسة وكيف أصبحت على قدم المُساواة إلى حد كبير مع باقي الأقاليم المصرية، وذلك في إطار نظرة تنموية شاملة من الدولة متبوعة بإستراتيجية واضحة في إطار استراتيجية الدولة المصرية طويلة الأجل – استراتيجية مصر ٢٠٣٠، والتي تهدف أساسًا لإعادة صياغة مصر بالكامل وتقديمها بشكل جديد للعالم، وهو ما لن يتم إلا ببعث سيناء من جديد، **وخلصت الدراسة إلى** أن الدولة المصرية بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ تعمل على تفادي سلبيات غياب التنمية التي وقعت فيها الحكومات السابقة، من حيث الاهتمام بالمركز على حساب الأطراف لذلك فقد أفرزت الدولة جزءا كبيرًا من مخصصات التنمية طويلة وقصيرة الأجل لأطرافها، وعلى وجه الخصوص إقليمي الصعيد وسيناء بحيث تتحول المنطقتان إلى مناطق جاذبة للسكان والاستثمارات على حدٍ سواء، وتزيد الأهداف التنموية في سيناء على إقليم الصعيد من حيث مقاومة الإرهاب، وخلق تكتلات بشرية تُساهم في تدعيم الأمن القومي المصري بمعناه الواسع كما تشير الدراسة إلى أنه هناك تحولات كبيرة جرت على أرض سيناء خلال الـ ٦ سنوات السابقة بالرغم من مجهودات التنمية الجدية عبر العقود الفائتة لشبه جزيرة سيناء، لاسيما بعد تحريرها، فإن الدولة أخذت على عاتقها نهجاً جديداً في تطوير المنطقة بمشاريعها الخدمية والإقتصادية المختلفة بداية من عام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠٢٠[١].

٢- ياسمين كامل وآخرين(٢٠٢٠) الجغرافيا التاريخية لشبه جزيرة سيناء وتأثيرها في الوسطين الإقليمي والدولى :

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على شبه جزيرة سيناء وأهميتها عبر العصور، وتأثيرها في الوسطين الإقليمي والدولي ، والكشف عن مظاهر القوة التي تكمن وراء موقع سيناء الجغرافي ودورها التاريخي واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الاستقرائي، **وخلصت الدراسة إلى** أهمية الموقع الجغرافي لشبه جزيرة سيناء بالنسبة للأمن القومي المصري، وقد ساعدت المقومات الطبيعية والبشرية بها على تعزيز هذه الأهمية، فضلا عما تتمتع به من عمق استراتيجي، كذلك أن مساحة شبه الجزيرة لا تتناسب مع عدد السكان، الأمر الذي أدى إلى تركيز الدولة وإهتمامها بإستراتيجية توطين السكان بها، ليكون خط الدفاع الأول لها ، وأوصت الدراسة بضرورة الإسراع في التنمية الشاملة والمستدامة لشبة جزيرة سيناء، واستثمار الثروات الإقتصادية المتوفرة بها[٢].

---

[١] عكاشة، خالد. (٢٠٢٠) "سيناء .. رؤية جديدة للتنمية عن السنوات من ٢٠١٤ الي ٢٠٢٠" ، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ص١-٢.

[٢] كامل، ياسمين. وآخرين. (٢٠٢٠) الجغرافيا التاريخية لشبه جزيرة سيناء وتأثيرها في الوسطين الإقليمي والدولي. مجلة العلوم الإنسانية. جامعة تبوك. المملكة العربية السعودية. ص ١٢٩-١٥٩.

٣- **محمود محمد نجيب وآخرين (٢٠١٩) "دراسة اقتصادية لأهم الزروع البستانية المستخدمة في تصنيع المنتجات داخل محافظة شمال سيناء" :**

هدفت الدراسة إلى رصد وتحليل الصناعات الغذائية التى تعتبر من أهم الركائز الأساسية للأمن الغذائى والتنمية الإقتصادية وتعتبر بمثابة قطاع صناعي يؤثر ويساهم بشكل كبير في حركة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ولا يمكن الاستغناء عنه حتى في أكبر الدول الصناعية تقدماً ، **وخلصت الدراسة إلى** أن الإستثمار في المشروعات الزراعية قد يتيح فرصاً للعمالة أكثر من استثمارها في بعض المشروعات الصناعية الكبيرة، وبالتالي فهي قد تكون أداة فعالة لمكافحة البطالة ، فيما تعتبر محافظة شمال سيناء من أهم المحافظات الحدودية إنتاجاً للزروع الفاكهية المستخدمة في التصنيع الزراعي مثل محصول النخيل والزيتون إذ تساهم بنحو ٥٣% من جملة المساحة المزروعة بباقي المحافظات وعلى الرغم من ذلك إلا أن الكفاءة الإنتاجية لهذين المحصولين تتسم بالإنخفاض نتيجة إرتفاع أعمار الأشجار، إضافة إلي وجود أصناف محلية تتسم بإنخفاض إنتاجيتها[١].

٤- **عثمان السيد شعلان (٢٠١٦) ، " البعد السياسي والإقتصادي للمشروع القومي لتنمية شمال سيناء" :**

هدفت الدراسة إلى توضيح الأثر الإيجابي من تنفيذ المشروع القومي لتنمية شمال سيناء وما سيحققه من الاستغلال الأمثل لموارد المنطقة وإبراز العوائد الإقتصادية الكبيرة والفائدة الإجتماعية من زيادة الكثافة السكانية بشمال سيناء وتوطين السكان فيها **وخلصت الدراسة إلى** أن معظم ثروات مصر التعدينية موجودة في سيناء وأن هناك ضرورة حتمية لتنمية كافة القطاعات التنموية بشمال سيناء وفي مقدمتها القطاع الصناعي عبر تدعيم دور القطاع الخاص بالمشاركة في الإنفاق الاستثماري وفقاً لما تقتضيه آليات النظام الإقتصادي الحر، وفي حالة قيام مجتمعات عمرانية جديدة لابد وأن تتضمن الإهتمام بالقطاع الصناعي أو أن تكون إلى جوار المناطق الصناعية أو المناطق الحرة لإحداث تنمية صناعية حقيقية قادرة على استيعاب العمالة الصناعية وما يرتبط بها من سكان، وضرورة تشجيع شباب الخريجين على التوجه إلي شمال سيناء من خلال عوامل جذب حقيقية وفي مقدمتها التجمعات الزراعية بإعتبارها أحد الأنشطة كثيفة العمالة مع التركيز على الزراعات التي تحقق أكبر قيمة مضافة عند تصنيعها في سيناء[٢].

---

[١] نجيب، محمود. وآخرين. (٢٠١٩) دراسة اقتصادية لأهم الزروع البستانية المستخدمة في تصنيع المنتجات داخل محافظة شمال سيناء. كلية العلوم الزراعية البيئية. جامعة العريش. ص ص١٩٩-٢٠٠.

[٢] شعلان، عثمان.(٢٠١٦) البعد السياسي والإقتصادي للمشروع القومي لتنمية شمال سيناء. جمعية إدارة الأعمال العربية. ص ص٦٤-٦٥.

٥- فريد أحمد عبدالعال وآخرين (٢٠١٥) ، " أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس" :

هدفت الدراسة إلى توضيح الدور التنموي للمناطق الصناعية في تنمية المحافظات المصرية بصفة عامة ومحافظات إقليم قناة السويس بصفة خاصة ، ودراسة أوجه القوة ونقاط الضعف وصولاً للفرص والتحديات التي تقف أمام نجاح هذه المناطق الصناعية في تحقيق الهدف منها وكذا تحقيق معدلات نمو كبيرة لاستيعاب مزيد من القوة العاملة وزيادة العوائد الإقتصادية **وخلصت الدراسة إلى** أهمية دور المناطق الصناعية في جذب المزيد من الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة وتنمية الصادرات وبالتالي زيادة حصيلة النقد الأجنبي ، وكذلك تأثر المناطق الصناعية بمجموعة من المعايير من أهمها الاستقرار السياسي ، كما أن التجارب الدولية في إنشاء المناطق الصناعية أكدت أهمية التركيز على الصناعات المتوسطة وعالية المستوى التكنولوجي ، وللأسف فالإطار القانوني والمؤسسي للمناطق الصناعية في مصر مجزأ إلى حدي كبير وبه تداخل وتخبط في المهام والجهود، وأوصت الدراسة بأهمية توطين الاستثمارات وتوجيهها إلى المناطق الواعدة في نطاق الإقليم والتي تتميز بالإمكانات الدافعة للنمو الصناعي وهذا يتطلب تطوير وتحديث القطاع الصناعي في عمومه مع التركيز على الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة والصناعات الغذائية والكيماوية والتعدينية والمعدنية بالإضافة للإهتمام بالصناعات الهندسية والكهربائية والخشبية ، والصناعات المغذية للسيارات والصناعات الحديثة كالإلكترونيات ، وهذا في مجمله سيؤدي لخلق المزيد من فرص العمل وسيساهم في تعبئة الطاقات الإنتاجية والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة[١].

٦- فريد أحمد عبدالعال وآخرين (٢٠٠٧) ، " مستقبل التنمية في محافظات الحدود مع التطبيق على سيناء" :

هدفت الدراسة إلى صياغة رؤية تنموية للاستفادة من مقومات التنمية المتاحة في إقليم سيناء واستغلالها الاستغلال الأمثل والاستفادة من التطور الذي طرأ على مظاهر الحياة بها والوضع بالإعتبار المشاكل التي يعاني منها أبناء سيناء في تحديد المشاكل المعوقة للتنمية في سيناء **وخلصت الدراسة إلى** تقييم لخطط التنمية في سيناء يتضح منها أن سيناء تمتلك العديد من المقومات التي تؤهلها لإحتلال مكان الصدارة في الإقتصاد المصري من خلال استغلال هذه المقومات في ضوء تقليل التكلفة ورفع معدلات الإنتاج والتشغيل وذلك لتحقيق مستوى معيشي أفضل لسكان الإقليم كما أكدت الدراسة على أهمية إحداث تنمية شاملة في الإقليم قائمة على التنمية القطاعية وفي مقدمتها التنمية الزراعية والتنمية الصناعية بالإضافة للقطاعات الأخرى كقطاع البترول والسياحة والإسكان والكهرباء والطاقة والنقل والتخزين والاتصالات وكذا قطاع الخدمات كالمياة والصرف الصحي والصحة والتعليم ودعم الأنشطة التجارية [٢].

---

[١] عبدالعال، فريد. وآخرين. (٢٠١٥) "أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس" . سلسلة قضايا التخطيط والتنمية. معهد التخطيط القومي. رقم(٢٤٤). ص ص ١٤٢ – ١٤٨ .

[٢] عبدالعال، فريد. وآخرين. (٢٠٠٧) "مستقبل التنمية في محافظات الحدود مع التطبيق على سيناء". سلسلة قضايا التخطيط والتنمية. معهد التخطيط القومي. رقم(٢٠١). ص ٥ . ص ص ١٦٣ – ١٩٢ .

ب-الدراسات الأجنبية :-

Matleena K (2021) " أثر التنمية الصناعية على الدخل والحد من الفقر وعدم المساواة":

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور التنمية الصناعية فى الحد من الفقر حول العالم واستخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلى **وخلصت الدراسة إلى** إنخفاض نسبة الفقراء بين سكان العالم خلال الفترة الأخيرة، حيث كان ثلث سكان العالم يعيشون في فقر في عام ١٩٨١، بينما كانت النسبة ١٨% في عام ٢٠٠١، ويرجع هذا الانخفاض إلى النمو الإقتصادي السريع في البلدان الغنية بالسكان مثل الصين والهند، كما أن هناك اختلافات بين دول العالم المختلفة وبين المناطق في العالم النامي، فبعض المناطق لا سيما في شرق آسيا تلحق بسرعة بالدول الصناعية والبعض الآخر في أفريقيا جنوب الصحراء متخلف كثيرًا، وقد كان للتنمية الصناعية دور مهم في المجال الاقتصادي في نمو دول مثل الصين وجمهورية كوريا وتايوان وإندونيسيا، ما حقق نمواً متسارعاً فيها، وبالتالي يأتي انخفاض معدلات الفقر في العديد من هذه الدول كنتيجة للثورة الصناعية بها[١].

Textiles S (2021) "دور الابتكار التكنولوجي في خلق ميزة تنافسية في القطاع الصناعي":

هدفت الدراسة إلى إبراز قطاع الصناعة كأحد أهم القطاعات التي تعمل على تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في أي دولة، واستخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلى **وخلصت الدراسة إلى** تزايد الاهتمام بقطاع الصناعة وبالنشاط الصناعي بعد ظهور الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، ما نتج عنه تطورات وتغيرات اقتصادية واجتماعية في الدول الأوروبية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول التي تسمى بالدول الصناعية في الوقت الحاضر، كما خلصت إلي ضرورة توجيه الاستثمارات للقطاعات الصناعية والتركيز علي اليد العاملة الماهرة وتطويرها، وأن يكون الاقتصاد المعرفي هو القاطرة التي تقود التنمية والرؤية الصناعية المستهدفة لأن العلم والتكنولوجيا يمثلان محور ومتطلبات التقدم في عالمنا اليوم، وبغض النظر عن التعريف الصحيح للتكنولوجيا والإبتكار التكنولوجي فلا أحد يختلف حول التغيرات الكبيرة التي خلقتها التطورات التكنولوجية السريعة والمتواصلة خلال هذا القرن وخاصة في المجال الصناعي لأجل تحقيق النمو الاقتصادي وكذا لأجل تحقيق قدرة تنافسية في السوق العالمية[٢].

---

[1] Matleena K., (2021) "Industrial development and economic growth: Implications for poverty reduction and income inequality".pp 681-694.

[2]Textiles Sustainable: In. Chain of Engine an as Industrialisation. (2021) a., A, Szirmai .pp, 23, Dynamics Economic and Change structural, Countries Developing in Growth .406-420.

Andriass K (2021)"دور وأهمية التطورات التكنولوجية في القطاع الصناعي في تحقيق الإنتاج الأنظف لأجل التنمية المستدامة":

هدفت الدراسة إلى رصد وتحليل التطورات التكنولوجية في القطاع الصناعي التي تُحقق الإنتاج الأنظف لأجل التنمية المستدامة واستخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلى **وخلصت الدراسة إلى** أنه مع منتصف الثمانينيات من القرن الماضي ظهرت فكرة الإنتاج الأنظف كتطور لإستخدام التكنولوجيا لإنتاج عديم النفايات، وتعتبر فكرة الإنتاج الأنظف بأنه التطبيق المستمر لإستراتيجية بيئية وقائية متكاملة للعمليات الإنتاجية لخفض الأخطار على الإنسان والبيئة ومما لا شك فيه أن التقدم التكنولوجي والصناعي قد صار أمراً حيوياً بالنسبة لقوة أي دولة، فقوة الأمم الإقتصادية تعتمد إلى حد كبير على تقدمها التكنولوجي وخاصة في المجال الصناعي، كما ظهر على الساحة الدولية فكر ينادي بضرورة الاهتمام بالبيئة، وذلك بإعطائها قيمة سعريه وإدماجها ضمن القرارات الإستراتيجية، ولقد أكدت العديد من الأبحاث أن الإبداع والابتكار التكنولوجي يعتبران العمود الفقري والمحور الأساسي لتحقيق التطور الاقتصادي سواء كان على المستوى الجزئي (المنظمة) أو على المستوى الكلي (الدولة) و هذا لضمان التنمية المستدامة، فقضية التنمية المستدامة قد شغلت إهتمام العديد من دول العالم كأساس للحفاظ على البيئة للأجيال الحالية والقادمة ولم يعد الاهتمام بالقضايا البيئية مقتصراً فقط على الدول المتقدمة فحسب بل تعدتها أيضاً لتشمل الدول النامية[1].

Ramadhani T, and other (2018) "أثر التنمية الصناعية على المجالات الإقتصادية والإجتماعية والأهداف البيئية للتنمية المستدامة":

هدفت الدراسة إلى توضيح أن التصنيع سيظل حاسماً لتسريع التنمية، برغم أن اللحاق بركب الإقتصادات الأكثر تقدماً لم يتحقق فى الكثير من الدول النامية، واستخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلى **وخلصت الدراسة إلى** أن تحقيق التصنيع السريع والنمو الإقتصادى المستدام يتم ببناء صناعة كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا المتقدمة، وأن الحد من الفقر يمثل المهمة المركزية للتنمية والتصنيع وتعنى التنمية والتصنيع تغيير هيكل الإقتصاد بالانتقال من إقتصاد قائم على كثافة العمالة إلى إقتصاد قائم على كثافة التكنولوجيا وبهذا دون غيره يتحقق النهوض الإقتصادي، الذى تكتسب معه الدول ذات الدخل المنخفض القدرات اللازمة للحاق بركب الإقتصادات الأكثر تقدما، وتتمكن به من تضييق الفجوة بين نصيب الفرد من الدخل فيها ونصيبه فى الدول ذات الدخل المرتفع ويمكن تحقيق هذا فقط من خلال النمو الصناعى كأحد دعائم النمو الإقتصادى المستدام[2].

---

[1] Andriass K., (2021) "The role and technological developments in the industrial sector in achieving cleaner production for sustainable development" .pp 321-415.

[2] Ramadhani,T., Rachman, M.,& Sugiyanto, F., (2018), "The Effect of Investment and Export on Manufacturing Industry in Indonesia", Faculty of Economics and Business, Diponegoro University, Indonesia.

Tran N(2018) " تعزيز دور الإقتصاد الأخضر فى الثورة الصناعية ":

هدفت الدراسة إلى رصد وتحليل انعكاسات الأزمة البيئية نتيجة الثورة الصناعية واستخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلى **وخلصت الدراسة إلى** أن مستقبل الحضارة الإنسانية يعتمد على نموذج إقتصادي جديد وديناميكي يُعرف بالإقتصاد المستدام .. يحمي البيئة ويحافظ عليها، ويجب أن تكون هناك إتجاهات عالمية للإقتصاد الأخضر حتى لا يكون هناك أثر سلبى على البيئة وعلى الحياة الإنسانية أو النباتية أو الحيوانية نحو حياة أفضل، ويعانى الإقتصاد الأخضر من انعكاسات سلبية نتيجة التنمية الإقتصادية للدول على أساس النماذج الإقتصادية المعاصرة، حيث لا يزال خُمس السكان يعيشون في فقر إلى جانب الأزمة البيئية وفقًا لخبراء الإقتصاد الأخضر، فإن الأزمات الإجتماعية والبيئية التي نمر بها ليست نتيجة مشاكل الإدارة، بل نتيجة النموذج الإقتصادي المتبع، فالإقتصاد الأخضر هو فرع تقدمي بنهج جديد تمامًا على عكس الإقتصاد التقليدي ومع ذلك فإنة لا يحظى بإهتمام الراغبين في الاستمرار على نموذج التنمية الإقتصادية المعاصرة[١].

Nobuya H (2017) "أهمية التصنيع فى التنمية الصناعية":

هدفت الدراسة إلى رصد وتحليل أهمية التصنيع في الدول النامية، واستخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلى **وخلصت الدراسة إلى** أن التصنيع يلعب دورًا رئيسيًا في التنمية الإقتصادية خاصة في الدول النامية خلال السنوات الأخيرة، وأن أهمية التصنيع قد انخفضت على مدى ٢٠ : ٢٥ سنة الماضية، مما أدى إلى تراجع التصنيع أو عدم التصنيع في الدول النامية، وتستكشف هذه الدراسة ما إذا كانت المستويات المنخفضة للتصنيع تنعكس على القيمة المضافة لقطاع التصنيع ومساهمة التوظيف في الناتج المحلي الإجمالي العالمي مع الوضع بالإعتبار أن التوظيف لم يتغير بشكل ملحوظ منذ عام ١٩٧٠، فإنخفاض القيمة المضافة للصناعات التحويلية وحصة العمالة الصناعية في العديد من الدول النامية لم يكن بسبب التغيرات في هذا القطاع إنما في امكانات التنمية المتاحة ، ولكنها أنتجت بدلاً من ذلك تحول في أنشطة التصنيع بعدد صغير نسبيًا من الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة مما أدى إلى تركزه في دول محددة كما كان الحال في الألفية الماضية، واستمر التصنيع في لعب دور رئيسي في التنمية الصناعية بهذه الدول التي حافظت على نمو سريع وطويل الأجل على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، ولكن يظل تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال اتباع مسار التصنيع أمرًا مهمًا للدول منخفضة الدخل لأنها قادرة على الاستفادة من تراجع مؤشراتها الإقتصادية[٢].

{1} Tran N., (2018)," Green Economy–Inevitable Economy of the Industrial" University, Czech RepublicRevolutionary(2018) Journal of Global Economics,p10,41

{2} Nobuya H, (2018), "The importance of the role of manufacturing in industrial development",p11,12.

الفجوة البحثية :

تم تضمين استراتيجية التنمية بجمهورية مصر العربية (رؤية مصر ٢٠٣٠) أهمية وضع التنمية الصناعية في شبه جزيرة سيناء على الخريطة الصناعية في مصر، وحالة رغبة الدولة بأجهزتها ومؤسساتها في تحقيق ذلك بشكل أكثر فاعلية بمحافظة شمال سيناء وبما يُمَكّن المجتمع المحلي بالمحافظة من إستعادة عافيته ورفع المستوى المعيشي له من جديد فيجب أن تحصل التنمية الصناعية على أولوية استراتيجية من الدولة خاصة بالنسبة للتمويل، وبمراجعة المخصصات المالية لمحافظة شمال سيناء سنجد أنها إرتفعت خلال العشرة أعوام الأخيرة بوتيرة سريعة من ٦٩٠ مليون جنيه بموازنة عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلي نحو ٢,٧٥ مليار جنيه بموازنة عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بما يُمثل ارتفاع بأكثر من ٣٠٠% في المخصصات المالية[١] ورغم ذلك لم يتغير الوضع الحالي للمناطق الصناعية الثلاثة المتواجدة بالمحافظة سوى بإضافة مصنع بثلاثة خطوط إنتاج للرخام والجرانيت بمنطقة الجفجافة بوسط سيناء[٢] ، وبالتالي هناك حاجة إلى تسريع وتيرة التنمية بما يوازى تعظيم المخصصات المالية التي حصلت عليها المحافظة من الدولة.

وتتشكل الفجوة البحثية بأن الدراسات السابقة لم تُبرز أهمية الربط والتكامل بين القطاع الصناعي وبين باقي القطاعات التنموية بالمحافظة وفي مقدمتها القطاع الزراعي من خلال ضرورة طرح الأراضي الجاهزة للاستصلاح والزراعة وتصنيع مخرجاتها، وكذلك القطاع السياحي من خلال الاستفادة من الامتداد الساحلي للمحافظة في إطار استراتيجية التنمية العمرانية للواجهات الساحلية لسواحل البحرين المتوسط والأحمر وخاصة ما تضمنته الإستراتيجية بشأن نطاق الساحل الشمالي الشرقي[٣]، وكذلك قطاع النقل واللوجستيات من خلال دمج محافظة شمال سيناء في الكيان الإقتصادي لإقليم القناة وسيناء وتطوير المحاور العرضية بالمحافظة وفي مقدمتها المحور الاستراتيجي الشمالي "العريش–القنطرة" الذي يعاني تدهور كبير في الجودة والخدمات خلال أكثر من ١٠ سنوات لأسباب متعددة في مقدمتها الوضع الأمني وكذلك الاستفادة من الظهير الصحراوي لمدن القناة في أراضي شمال سيناء كمخازن استراتيجية للإقليم ككل وكذا أعمال التنمية التي تتم في الجانب الشرقي لمحور قناة السويس.

وفي هذا الإطار تكمن أهمية الدراسة في مناقشة وتحليل ومحاولة تحديد بعض التحديات والمعوقات التي تواجه التنمية الصناعية في محافظة شمال سيناء والفرص المتاحة التي تساهم في تحقيق التنمية.

---

[١] عكاشة، خالد.(٢٠٢٠) "سيناء ..رؤية جديدة للتنمية عن السنوات من ٢٠١٤ الي ٢٠٢٠" ، مرجع سبق ذكره، ص٣-٤.

[٢] موقع رئاسة الجمهورية (٢٠٢٣) افتتاحات رئاسية ومشروعات قومية. https://tinyurl.com/38kx85je

[٣] الهيئة العامة للمجتمعات العمرانية الجديدة (٢٠١٧) "استراتيجية التنمية العمرانية للواجهات الساحلية – فبراير ٢٠١٧". ص٤.

ثامناً : محتويات الدراسة:-

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة.

الفصل الثاني : المـــفاهيم والأطُر المرتبطة بالتنمية الصناعية بمحافظة شمال سيناء :-

أولا : المفاهيم والنظريات الإقتصـادية المرتبطة بالتنمية الصـناعية.

ثانياً : الإطار التنموي الحاكم للتنمية الصناعية في محافظة شمال سيناء.

ثالثاً : الإطار التشريعي الحاكم للتنمية الصناعية في محافظة شمال سيناء.

رابعاً : الإطار المؤسسي الحاكم للتنمية الصناعية في محافظة شمال سيناء.

الفصل الثالث : الأهمية الجيوستراتيجية لمحافظة شمال سيناء بالنسبة للأمن القومي المصري ومقومات التنمية بها :-

أولا : الأهمية الجيوستراتيجية لمحافظة شمال سيناء بالنسبة للأمن القومي المصري .

ثانياً : التقسيم الإداري وخصائص السكان بمحافظة شمال سيناء.

ثالثاً : البنية الأساسية الداعمة للقطاع الصناعي بمحافظة شمال سيناء.

الفصل الرابع : وضع قطاع الصناعة بمحافظة شمال سيناء :-

أولا : نظرة عامة عن قطاع الصناعة بمحافظة شمال سيناء.

ثانياً : التوزيع الجغرافي للأنشطة الصناعية بمحافظة شمال سيناء.

ثالثاً : التسلسل الزمني لأنشطة وخطط التنمية والتطوير بمحافظة شمال سيناء.

رابعاً : أهمية محور قناة السويس ومدى مساهمته في دعم التنمية الصناعية بمحافظة شمال سيناء.

خامساً : الأنشطة الصناعية بمحافظة شمال سيناء مقارنة بباقي محافظات مصر.

الفصـــل الخامس : التوطين الســـكاني والمتغيرات المحلية منذ عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠٢٢ وتأثيرها على الأمن القومي والتنمية الصناعية بشمال سيناء :-

أولاً : التوطين السكاني في محافظة شمال سيناء وأهدافه ومجالاته.

ثانياً : المتغيرات المحلية منذ عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠٢٢ وتأثيرها على الأمن القومي المصـــري في الإتجاه الإستراتيجي الشرقي والتنمية الصناعية بمحافظة شمال سيناء:-

النتائج والتوصيات

الفصل الثاني

المفاهيم والأطر المرتبطة بالتنمية الصناعية

بمحافظة شمال سيناء

الفصل الثاني

المفاهيم والأطر المرتبطة

بالتنمية الصناعية بمحافظة شمال سيناء

تمهيد:

يُعتبر النُّمو الإقتصادي من بين الأهداف والغايات الأساسية التي تسعى الحكومات لتحقيقها، وتتطلع للوصول إليه معظم الشعوب كونه يُمثل النتيجة الملموسة لجهودها الإقتصادية التي بذلتها لتحسين المستوي المعيشي لمواطنيها حيث يُعد أحد الشروط الضرورية لتحقيق هذه الغاية فهو بذلك يُمثل أحد مظاهر رخاء الدول ، كما أنه يقع ضمن مجموعة من العوامل الرئيسية التي تساهم في توفير المناخ الملائم لتطور أي مجتمع و أداء المؤسسات لمهامها بكفاءة عالية وإبراز مظاهر الحكم الراشد وتفعيل المشاركة المجتمعية والبحث العلمي وكذا إرتفاع مستويات الصحة والتعليم ، وبالتالي فإن تحقيق مستوى نمو متعاظم أصبح يرتبط عضوياً بتوفر هذا المناخ .

بالنظر لعنوان الدراسة الذي يدور حول تدعيم الأمن القومي بإستخدام التنمية الصناعية وبإعتبار أن التنمية الإقتصادية أحد أهم أبعاد الأمن القومي المصري فإن التنمية الصناعية هي أحد أهم ركائز التنمية الاقتصادية كونها قاطرة التنمية .. لذا سنتطرق في هذا الفصل لإستعراض بعض المفاهيم والنظريات الإقتصادية المرتبطة بالتنمية الصناعية كونه القطاع الذي يمكنه أن يمنح أي إقتصاد دفعة قوية نحو الأمام.

ينقسم القطاع الصناعي في مصر بالأساس إلى أربع قطاعات رئيسية[1] هي الصناعات الهندسية والكيماوية والنسيجية ومواد البناء كأحد أهم الصناعات المطلوبة لتعميق الصناعة وترشيد الواردات، وقبل البدء في تحليل التشابكات والترابطات بين المؤسسات المختلفة المرتبطة بإدارة النشاط الصناعي في مصر وبشكل خاص في محافظة شمال سيناء (النطاق الجغرافي للدراسة) هناك العديد من المصطلحات والمفاهيم التي يجب التأكيد عليها أولا ومن أهمها التعريف بماهية الصناعة والتوطين الصناعي وأهم محددات قرارات التوطين الصناعي والنظريات الإقتصادية ونظريات التنمية المرتبطة بالتنمية الصناعية.

---

[1] نبيل، كريستين. (٢٠٢٠) "وضع المناطق الصناعية في مصر : التحديات وجهود التطوير" . المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية . ص١.

أولاً : المفاهيم والنظريات الإقتصادية المرتبطة بالتنمية الصناعية .

توجد العديد من المفاهيم والنظريات الإقتصادية مرتبطة بالتنمية الصناعية ومنها ما يلي :-

١-أهم المفاهيم:

١-١: مفهوم الصناعة[١]:

الصناعة تندرج ضمن مجالات القطاع الإقتصادي ، ويتم تعريف الصناعة بأنها الأنشطة والممارسات الإقتصادية التي تتسم بدرجة من التعقيد في تحويل مواد أوليّة لسلع وخدمات نافعة ومفيدة للمستهلكين ، وتتشكل الصناعة في عدد من الأنواع منها الاستخراجية والتحويلية بالإضافة لكونها تحقق ربحاً وتفيد المستهلك ، وقد يعني لفظ الصناعة كافة المنشآت الإقتصادية التي تقوم بنشاط إقتصادي مماثل سواء في العملية الإنتاجية أو المواد الخام المستخدمة في التصنيع أو المنتج النهائي الناتج عن العمليات التصنيعية المختلفة، كما يستخدم لفظ الصناعة لوصف مجوعة من المنشآت الإقتصادية التي تقدم منتجات أو خدمات والتي تعد بدائل لبعضها البعض وتخدم السوق أو مستهلك معين.

١-٢: تصنيف الصناعات[٢]:

هناك العديد من التصنيفات الخاصة بالصناعة مثل الآتي:

- **تصنيف الصناعات حسب المجال الصناعي:** يختلف هذا التقسيم من دولة لأخرى إلا أن هناك عدد من الصناعات الرئيسية المتفق عليها مثل الصناعات الهندسية والغذائية ومواد البناء والغزل والنسيج وصناعة الأدوية .. إلخ .
- **تصنيف الصناعات حسب المُخرَج:** منتجات تامة الصنع ذات طابع استهلاكي ، منتجات وسيطة تستخدم كمدخلات لعمليات صناعية أخرى ، منتجات خدمية .
- **تصنيف الصناعات حسب العملية الصناعية:** وتنقسم الصناعات وفق هذا التصنيف إلى صناعات تحويلية، صناعات تجميعية ، صناعات استخراجية .
- **تصنيف الصناعات حسب حجم المنشأة الصناعية:** ويرتبط هذا التصنيف بحجم العمالة وحجم الإنتاج وحجم المبيعات وحجم رأس المال المستثمر، وعادة ما تستخدم هذه العناصر الثلاثة معاً في تقسيم المنشآت الصناعية إلى منشآت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة .

---

[١] توفيق، محمد. وآخرين. (٢٠١٩) المفاهيم والنظريات الاقتصادية المرتبطة بالتنمية الصناعية. دور العناقيد الصناعية في تنمية القدرة التنافسية لصناعة الاثاث في مصر. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية. معهد التخطيط القومي. رقم (٣٠١) ص ص ٢٢- ٢٣ .

[٢] عبدالله، الطيبي. (٢٠١٦) تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز استراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر. رسالة ماجستير. كلية علوم التسيير والعلوم التجارية. جامعة وهران. الجزائر. ص ص ١٠٢ - ١٠٣ .

١-٣: مفهوم التركيز الصناعي[١]:

يقصد به درجة سيطرة عدد من المنشآت الصناعية على صناعة أو سوق معين وتتأثر درجة التركيز الصناعي بعدد وحجم المنشآت العاملة في تلك الصناعة، وتزداد درجة التركيز كلما قل عدد تلك المنشآت أو تباينت حصصهم في السوق بدرجة كبيرة.

١-٤: مفهوم التوطن الصناعي[٢]:

هو عملية تلقائية لقيام مشروع صناعي أو صناعة معينة في مكان ما بإرادة حرة للمستثمر دون أي تدخل أو توجيه حكومي.

١-٥: مفهوم الإرتباط الصناعي[٣]:

إرتباط رأسي: أن تقوم عدة مصانع منفصلة بتنفيذ مراحل مختلفة من عملية الإنتاج وصولاً إلى المنتج النهائي، مثل صناعات الحديد والصلب وصناعات الغزل والنسيج.

إرتباط أفقي: أن تقوم عدة مصانع منفصلة بإنتاج أجزاء تامة الصنع تعد سلعة كاملة في حد ذاتها كما يمكن أن يتم تجميعها في مصنع خاص بالتجميع لإخراج سلعة كاملة مثل صناعة السيارات.

ارتباط خطي: أن ينتج المصنع سلعة معينة تستخدم بواسطة عدد من المصانع الأخرى المحيطة، مثل صناعة التعبئة والتغليف.

إرتباط فني: أن يرتبط عدد من المصانع أو الصناعات ببعضهم البعض فنيا نتيجة لتطور تكنولوجي أو علمي معين.

١-٦: مفهوم التوطين الصناعي:

يعد التوطين الصناعي عملية إرادية بحته تتم بناء على دراسات شاملة تنفذ على مستوى الدولة من خلال عدة آليات وحزم مالية وغير مالية، ويتناول مفهوم التوطين الصناعي المشاكل والتعقيدات المرتبطة بتحديد موقع المشروع الصناعي وما يترتب عليه من مكاسب وتحديات.

ويعد تحديد الموطن الأمثل لصناعة معينة دون غيرها في مكان ما دون غيره مرتبطاً بالظروف المناخية والبيئية والإجتماعية والإقتصادية الخاصة بالموقع وكذلك طبيعة النشاط الصناعي ودرجة إرتباطه بالمادة الخام، كما تعتبر محددات التوطين الصناعي في ضوء تغيير دور الدولة ليتحول إلى إدارة عمليات التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال دعم دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمواطنين والتنسيق بين المصالح المختلفة وصولاً لأهدافها.

---

[١] عادل، مياح. (٢٠١٠) هيكل السوق ودوره في تحديد الاستراتيجية التنافسية للمؤسسة الصناعية – صناعة الدواء في الجزائر ٢٠٠٠ : ٢٠٠٨ . رسالة ماجستير. جامعة محمد خيضر. الجزائر. ص ص ٤ – ٦ .

[٢] توفيق، محمد. وآخرين.(٢٠١٩) المفاهيم والنظريات الاقتصادية المرتبطة بالتنمية الصناعية. دور العناقيد الصناعية في تنمية القدرة التنافسية لصناعة الاثاث في مصر. مرجع سبق ذكره ص ٢٤.

[٣] خيري، محمد. (١٩٨٥) توطين الصناعة والعمليات والعلاقات الاجتماعية. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. المجلة القومية. العدد الثاني. ص ٥٦ .

فقد وجدت الدول في استراتيجية التوطين الصناعي مساراً ناجحاً يأخذ في الإعتبار التطورات التكنولوجية والإقتصادية والإجتماعية والمتغيرات الإقليمية والدولية، حيث أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على قرار الدولة لتوجيه صناعة معينة في منطقة بذاتها، ومن أهم هذه العوامل ما يلي{١}:

- **العوامل التاريخـــــية:** تاريخ توطن الصناعة التلقائي على مستوى الدولة وبحث أسباب ذلك التوطن.
- **العوامل الطبيعـــــية:** درجة ارتباط الصناعة بالموارد الطبيعية أو المواد الخام ومدى توافرها.
- **العوامل الإجتـــماعية:** مدى وأشكال تأثر المجتمع المحيط بوجود هذه الصناعة في مُحيطه.
- **عوامل إقتصـــــادية:** جدوى توطين الصـــــناعة في هذا المحيط الجغرافي تحديداً ويشـــمل ذلك أبعاد مثل توافر السوق، آليات النقل والتنقل، توافر العمالة، إمكانية استيراد العمالة .. إلخ.

١-٦-١: التوطين الصناعي والمكاني :

بدأ الإهتمام بفكرة موقع المشـــروع ضـــمن أبحاث الإقتصـــادي الألماني فون ثونان ســـنة ١٨٢٦ والتي تناولت فكرة الموقع الأمثل للمشـروع، ثم بدأ الإقتصـادي السـويسـري فيبر بتوسـيع المفهوم حيث ركز على الصـــناعة بدلاً من المشـــروع وظهر ذلك في بحوثه الخاصـــة بالموقع الأمثل للصـــناعة وجاءت دراســات العالم الإقتصــادي أيدالوت ليقدم نقطة تحول في دراســات علاقة المكان والإقتصــاد حيث أضـــاف بعد جديد وهو البشـــر، حيث أوضـــح أن المكان عبارة عن مجموعة من النظم الإقتصـــادية والإجتماعية التي تتشـــكل بإرادة وفعل البشـــر، وأنه لابد من إدراك أن هذه النقلة الإقتصادية والإجتماعية بينها علاقات تفاعلية معقدة{٢}.

١-٦-٢: التوطين الصناعي والتنمية:

انتهجت العديد من الدول سـياسـة التوطين الصـناعي كمسـار تنموي رئيسـي، وقد اتخذ ذلك عدة مســميات مثل نظرية أقطاب النمو التي وضـــعها العالم بيرو عام ١٩٥٥ ونموذج التنمية الألمانية أو نظريات التكتلات الصـــناعية أو العناقيد الصـــناعية التي وضـــعها بورتر، أو نظرية أماكن الإبتكال التي وضـــعها العالم الإلماني فريديريك والتي تم تطويرها بدرجة كبيرة لتلائم معطيات العصـــر الحالي من خلال عـالم الإجتمـاع ايفرت روجرز عـام ٢٠٠٣ في كتـابـه الشـــهير انتشـــار الابتكـارات إلا أن تحليل تجارب الدول التي حاولت تطبيق هذه النظريات في مجتمعاتها أثبتت فشـــل جســـيم حيث أن كل هذه النظريات خرجت عن مجتمع لـه طبيعـة وخصـــائص متميزة لا تتواجد بذاتها في مجتمع آخر، وهذا يرجعنا إلى العلاقات التفاعلية المعقدة بين النظم الإقتصـــادية والإجتماعية في كل مجتمع فلابد من إدراك أن الخصـــائص المكانية تعد المحدد الرئيســـي لعمليات التنمية الحقيقية والمستدامة .

{١} عبدالله، الطيبي. (٢٠١٦) تحليل دور العناقيد الصـــناعية في تعزيز اســـتراتيجية التنمية الصـــناعية في الجزائر. مرجع سبق ذكره. ص١٢ .

{٢} العمار، على. (٢٠١١) مساهمة نظرية تحليلية في تفسير آليات التنمية المكانية. المعهد العالي للتخطيط الحضرى والإقليمي. بغداد. ص١٤٥ .

ويستنتج الباحث من ذلك أن قرار التوطين الصناعي لابد أن يتم دراسته جيدا على أن تشمل هذه الدراسة كافة العوامل الإجتماعية والتاريخية والجيولوجية وليس فقط العوامل الإقتصادية، وإن إغفال دراسة الآثار الإجتماعية للتوطين الصناعي قد تؤدي إلى فشل المشروع بشكل كامل، وكذلك يتضح من العرض السابق أن منهجية دراسات التوطين الصناعي لابد وأن تتضمن دراسة للسيناريوهات والبدائل المختلفة واستيعاب لكافة الجوانب المكانية والإجتماعية والسياسية والإقتصادية للمشروع، إن فكر التوطين الصناعي أصبح فكر مشترك بين علم الإقتصاد والإجتماع والتنمية الإقليمية، وبالتالي فإن قرار توطين صناعة معينة في مكان جغرافي معين لابد وأن يؤخذ بناء على نتائج دراسة تحليلية متعددة الأبعاد.

٢- <u>النظريات المرتبطة بالتوطين الصناعي:</u>

تتعدد المداخل المعنية بالتوطين الصناعي، فهناك نظريات تتبني المدخل الجغرافي وأخرى تتبني المدخل الإقتصادي، وفيما يلي عرض تحليلي لتلك النظريات:

٢-١: النظريات الجغرافية للتوطين الصناعي[١]:

- فكرة حرية حركة الصناعات المتطورة والتي يتبناها راستورون rawstran والعدد من زملائه الجغرافيين حيث يرو أن الصناعات أصبحت تعتمد بدرجة كبيرة على التكنولوجيا وبالتالي فيمكن توطينها في أي مكان، فأصبح المكان وخصائصه المختلفة أقل تأثيراً في قرار التوطين الصناعي.
- فكرة مصفوفة السلوك الانساني والتي يؤمن بها أصحاب المنهج السلوكي من الجغرافيين أمثال ألن برد Alen bred حيث يرو أن الجوانب السلوكية للأفراد لها تأثير كبير على قرار إختيار موقع المشروع .. إلا أن هذه النظرية واجهت العديد من النقد حيث أن مصفوفة السلوك كبيرة ومعقدة جدا ولا يمكن الإعتماد عليها إلا في حالات تفسير فشل المشروع.

٢-٢: النظريات الإقتصادية للتوطين الصناعي[٢] :

٢-٢-١: نظرية قوى السوق للإقتصادي أوجست جوش:

يرى جوش أن الصناعة تتوطن حين يتوافر عليها طلب مجتمعي وبما يحقق أقصى ربح.

---

[١] توفيق، محمد. وآخرين.(٢٠١٩) المفاهيم والنظريات الاقتصادية المرتبطة بالتنمية الصناعية. دور العناقيد الصناعية في تنمية القدرة التنافسية لصناعة الاثاث في مصر. مرجع سبق ذكره ص ٢٧ .

[٢] عبدالله، الطيبي. (٢٠١٦) تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز استراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر. مرجع سبق ذكره. ص١١٥ .

٢-٢-٢: نظرية الدفعة القوية للإقتصادي بول روزنشتاين وردان Paul Rosenstein & Rodan:

تتبنى هذه النظرية فكرة التكامل الإقتصـــادي حيث لابد من العمل على تنمية كافة القطاعات في نفس الوقت لان القطاعات الإقتصـــادية متفاعلة ومتكاملة فيما بينها بدرجة كبيرة يصـــعب معها الفصـــل بين الأنشـــطة الإقتصـــادية المتخلفة، كما تقر نظرية الدفعة القوية بأن الصـــناعة هي النشـــاط الإقتصـــادي الأهم من حيث العائد الواســـع الانتشـــار إلا أنه يتطلب اســـتثمارات كبيرة ليحقق طفرة تنموية ملحوظة وتقر نظرية الدفعة القوية أنه في الدول النامية التي تعاني حالة من الركود الإقتصـــادي لابد على الحكومات ان تقوم بضـــخ اســـتثمرات كبيرة لدعم النشـــاط الصـــناعي بصـــفة خاصة لما يحققه من تنمية إقتصادية.

٢-٢-٣: نظرية الصناعات المحركة للإقتصادي هيرشمان A.Hirschman:

تنطلق هذه النظرية بالإعتماد على نظريتي الدفعة القوية والنمو غير المتوازن حيث يرى هيرشـــمان أنه على حكومات الدول النامية أن تحدد أولوياتها الإقتصـــادية / الصـــناعية (قطاعات رائدة) وأن تركز اســـتثماراتها لدعم هذه القطاعات التي تســـتهدف تحقيق طفرة إقتصـــادية تنقل الدول من مســـتوى النمو غير المتوازن إلى مســـتوى آخر من النمو غير المتوازن أيضـــاً ولكن في مســـتوى أعلى من الدخل والناتج ســـواء على مســـتوى الفرد / الوحدة أو الإقتصـــاد ككل، فوفقا لهيرشـــمان لا يوجد نمو متوازن وإنما يحقق النمو مجموعة من المصـــالح والمكاســـب الجديدة التي تتفاعل فيما بينها لخلق حالة مختلفة من النمو غير المتوازن ذات الخصـــائص والســـمات المختلفة عن تلك التي سبقتها.

٢-٢-٤: نظرية أقطاب النمو للإقتصادي بيرو F.Perroux:

في حالة من التفاعل مع نظرية الصـــناعات المحركة للأقتصـــادي هيرشـــمان، قدم بيرو نظرية أقطاب النمو حيث يرى بيرو أن الدول وخاصـــة الدول النامية لا تســـتطيع أن تحقق التنمية في كافة القطاعات على مســـتوى الدولة، وبالتالي فلابد من اســـتهداف تنمية صـــناعات معينة في مناطق بعينها، وأوضـــح بيرو أن التنمية عادة لا تكون متوازنة بين الأقاليم الجغرافية المختلفة في الدولة الواحدة، ولكن هناك بعض الأقاليم التي تنمو أو يســـتهدف تنميتها وينتشـــر تأثير هذه التنمية من خلال ســـياســـات واعية ليشـــمل الاقتصـــاد الوطني كله، وتعتمد هذه النظرية على وجود نشـــاط / صـــناعة قائدة حين تتوطن في مكان ما يتولد عنها العديد من الأنشـــطة من خلال علاقات / تأثيرات أمامية وخلفية وينتج عن ذلك نقل وتعزيز للإبتكارات والإختراعات، توفير فرص عمل ومن ثم تحقيق التنمية الإقتصادية وتفرق هذه النظرية بين مجموعة من المصطلحات كالآتي:

نقطة النمو: والتي يقصـــد بها توطن مجموعة من الأنشـــطة الإقتصـــادية في مكان جغرافي محدود ذو طبيعة إقتصادية وإجتماعية متجانسة، ويكون لهذه الأنشطة أثر محدود لا يتعدى نطاقها الجغرافي.

قطب النمو: ويقصـــد به توطن مجموعة من الأنشـــطة الإقتصـــادية المرتبطة في نطاق جغرافي محدود ومتجانس، إلا أن آثار هذه الأنشـــطة تمتد إلى المناطق المحيطة وتؤدي بشـــكل مباشـــر وغير مباشـــر إلى تنميتها بما يحقق تنمية إقتصادية على المستوي القومي.

مركز النمو: ويقصـــد به توطن مجموعة من الأنشـــطة الإقتصـــادية في نطاق جغرافي محدود، إلا أن عوائده تنحصر في المحيط المحلي فقط.

محاور النمو: وذلك عندما تتوطن مجموعة من نقاط أو أقطاب النمو ويكون بينها علاقة تفاعلية تكاملية نتيجة لوجودها في محو رئيسي معين.

ثانياً: الإطار التنموي الحاكم للتنمية الصناعية في محافظة شمال سيناء:

تشـــهد التنمية الصـــناعية في مصـــر عموماً خلال الفترة الحالية تغيرات هيكلية جوهرية تتضـــمن الإطار المؤســـســـي الحاكم للتنمية الصـــناعية أو آليات عمل الهيئات والمؤســـســـات العاملة بالفعل وتغير فكر وآليات إدارة عمليات التنمية من خلال تبني رؤية واضحة تتشكل ملامحها الرئيسية من خلال استعراض كيفية إرتباط العناصر الآتية بالتنمية الصناعية في محافظة شمال سيناء :-

١- دستور جمهورية مصر العربية لسنة ٢٠١٤ المُعدل في ٢٠١٩ .

٢- المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية ٢٠٥٢ .

٣- استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠ .

٤- استراتيجية تعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية في مصر ٢٠١٦-٢٠٢٠ .

٥- استراتيجية تنمية سيناء ٢٠١٤-٢٠٢٢ .

١-الدستور المصرى لسنة ٢٠١٤[١]:

أكد دسـتور مصـر ٢٠١٤ والمعمول به حالياً على وضـع قواعد رئيسـية لرسـم مقومات الاقتصـاد المصـــرى ككل وتنســـحب هذه القواعد بالتأكيد إلى محافظة شـــمال ســـيناء وبما يضـــمن ألا تتجاوز القوانين والتشريعات المختلفة هذا الاطار .

[١] دستور جمهورية مصر العربية (٢٠١٤) .

بالنسبة للتنمية الصناعية نجد أن دستور جمهورية مصر العربية أكد على عدة قواعد حاكمة ومن أهمها ما ورد بالمادة رقم (٢٧) من الإلتزام التالى " ويلتزم النظام الاقتصادى بمعايير الشفافية والحوكمة، ودعم محاور التنافس وتشجيع الاستثمار، والنمو المتوازن جغرافياً وقطاعياً وبيئياً، ومنع الممارسات الاحتكارية، مع مراعاة الإتزان المالى والتجارى والنظام الضريبى، وضبط آليات السوق وكفالة الأنواع المختلفة للملكية، والتوازن بين مصالح الاطراف المختلفة، بما يحفظ حقوق العاملين ويحمى المستهلك" .

كما أقرت المادة رقم (٢٨) بأن تولي الدولة إهتماما خاصاً بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في كافة المجالات وتعمل على تنظيم القطاع غير الرسمي وتأهيله.

كما أكدت المادة رقم (٣٣) على أن تحمي الدولة الملكية بأنوعها الثلاثة كالملكية العامة والملكية الخاصة والملكية التعاونية، وعكست المادة رقم (٣٦) رؤية الدولة لدور القطاع الخاص حيث نصت على أن تعمل الدولة على تحفيز القطاع الخاص لأداء مسؤوليته الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد الوطني والمجتمع.

٢-<u>المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية ٢٠٥٢:</u>

في إطار ما طرحة المخطط الإستراتيجى القومى لمصر ٢٠٢٥، فقد إتجهت الدولة إلى تعظيم الإستفادة من مخرجاتة سواء من مناطق التنمية ذات الأولوية وشبكات العمران ومحاور التنمية[١]، والتى تساهم في تنفيذ المشروعات الداعمة للتنمية على المستويين القومى والاقليمى وكذا على مستوى المحافظات بما يحقق أعلى عائد في مجالات التنمية المستدامة لمصر فقد تم التركيز على البعد الاجتماعى والاقتصادى، والبعد الخاص بالبيئة والتنمية العمرانية إيماناً بأن الإستدامة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال تناول تلك المرتكزات في إعداد المخططات على المستويات المكانية المختلفة، لذلك أخذت الدولة بأسلوب التخطيط الاستراتيجى الذى يضمن الأستغلال الأمثل للإمكانيات والمقومات ويطرح رؤية التنمية القطاعية والمكانية والخطط الفعالة لتنفيذ مشروعاتها.

---

[١] الهيئة العامة للمجتمعات العمرانية الجديدة (٢٠١٧) "استراتيجية التنمية العمرانية للواجهات الساحلية – فبراير ٢٠١٧". مرجع سبق ذكره. ص٨.

٣-استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠:

تستهدف استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ توحيد كافة الجهود على مستوى الدولة خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى٢٠٣٠ نحو أهداف استراتيجية محددة وهي أن تكون مصر ضمن أفضل ثلاثون دولة من حيث مكافحة الفساد، السعادة، تنافسية الأسواق، مؤشرات التنمية البشرية، حجم الإقتصاد وجودة الحياة[١]، والتالي تنعكس تلك الأهداف على محافظة شمال سيناء (النطاق الجغرافي للدراسة)، هذا وقد ركزت رؤية مصر ٢٠٣٠ على بعد التنمية الإقتصادية، وأن يكون الإقتصاد المصري إقتصاد سوق منضبط يتميز ويعتمد على المعرفة ويكون لاعباً فاعلاً في الإقتصاد العالمي قادراً على التكيف مع المتغيرات العالمية وتعظيم القيمة المضافة وتوفير فرص عمل لائقة ومنتجه، ويصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع.

٣-١: الأهداف الاستراتيجية لرؤية مصر ٢٠٣٠:

تركز رؤية مصر ٢٠٣٠ على الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته في مختلف نواحي الحياة وذلك من خلال التأكيد على ترسيخ مبادئ العدالة والاندماج الاجتماعي ومشاركة كافة المواطنين في الحياة السياسية والاجتماعية، وتعطي رؤية مصر ٢٠٣٠ أهمية لمواجهة الآثار المترتبة على التغيرات المناخية من خلال وجود نظام بيئي متكامل ومستدام يعزز المرونة والقدرة على مواجهة المخاطر الطبيعية، كما تركز الرؤية على حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع من خلال الإصلاح الإداري وترسيخ مبادئ الشفافية، ودعم نظم المتابعة والتقييم وتمكين الإدارات المحلية من ممارسة دورها على النحو المطلوب، وتتمثل الأهداف الاستراتيجية فيما يلى:

- استقرار أوضاع الإقتصاد الكلي.
- تحقيق نمو إحتوائي ومستدام.
- زيادة التنافسية والتنوع والاعتماد على المعرفة.
- تعظيم القيمة المضافة.
- لعب دور فعال في الإقتصاد العالمي من خلال القدرة على التكيف من المتغيرات العالمية.
- توفير فرص عمل لائقة ومنتجة .
- يصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع.
- دمج القطاع غير الرسمي في الإقتصاد.

هذا وقد أوضحت الاستراتيجية أنها تعمل على مواجهة التحديات التي تواجهه الأنشطة الإقتصادية المختلفة وبصفة خاصة النشاط الصناعي.

---

[١] وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (٢٠١٦) "استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠".

٤-استراتيجية تعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية في مصر ٢٠١٦-٢٠٢٠ :

في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠ أصدرت وزارة التجارة والصناعة استراتيجية تعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية في مصر ٢٠١٦-٢٠٢٠ والتي تشكلت ملامحها في تطوير البنية الأساسية واللوجستية للقطاع وربطه بالبحث العلمي وكذا وضع خريطة لمستقبل القطاع تتضمن إتاحة الأراضي الصناعية مع إتاحة مجمعات متخصصة للصناعات الصغيرة والمتوسطة قريبة من المواد الخام وتوفير الطاقة ودعم أنشطة التصدير ، وتتضمن الأهداف الست التالية [١] :

- زيادة معدل النمو الصناعي ليصل إلي ٨% .
- زيادة مساهمة القطاع الخاص وقطاع المشروعات الصغير والمتوسطة والمتناهية الصغر في الناتج المحلي الإجمالي .
- زيادة معدل نمو الصادرات ليكون ١٠% سنوياً .
- توفير ٣ مليون فرصة عمل لائقة ومنتجه .
- تحسين الأداء المؤسسي .
- زيادة نسبة مساهمة الناتج الصناعي من ١٨% إلى ٢١% في الناتج المحلي .

٥-استراتيجية تنمية سيناء ٢٠١٤-٢٠٢٢:

عملت مصر على تنفيذ برنامج متكامل لتنمية شبه جزيرة سيناء، ويحظى بأولوية لدى القيادة السياسية ودعم من قبل الصناديق العربية ومؤسسات التمويل الدولية لما تمثله سيناء من أهمية استراتيجية فى المنطقة، حيث أن حجم التكاليف المطلوبة لتنمية سيناء والتي تمتد من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠٢٢ تصل تكلفتها الإجمالية لنحو ٢٧٥ مليار جنيه[٢]، تم تدبير جزء منها من صناديق عربية شقيقة كقروض، والجزء الباقى سوف تتحمله الحكومة والقوات المسلحة والشعب المصري.

---

[١] وزارة التجارة والصناعة (٢٠١٦) "استراتيجية تنمية الصناعة والتجارة ٢٠١٦-٢٠٢٠" . مرجع سبق ذكره.

[٢] سعودى، أميمة. (٢٠٢٢) إستراتيجية تنمية سيناء ٢٠١٤. الهيئة العامة للإستعلامات. إصدارات الهيئة .

وتتمثل أهداف التنمية طبقاً للاستراتيجية في تعزيز دمج سيناء في النسيج القومي المصري وإدخالها في مجال اهتمام المستثمرين، وزيادة جاذبية سيناء للاستثمار الوطني والأجنبى من خلال وضع خريطة للاستثمارات المتكاملة، ودعم البعد الأمني والسياسي للحدود الشرقية للدولة، وإعادة توزيع خريطة مصر السكانية، مع إقامة مجتمعات عمرانية جديدة ببنية أساسية متطورة، فالقضاء على الإرهاب بشكل نهائي لن يتحقق إلا من خلال تنمية متكاملة في مختلف المجالات الإقتصادية والصناعية والعمرانية.

ثالثاً: الإطار التشريعي الحاكم للتنمية الصناعية في محافظة شمال سيناء:

بعد ثورتى ٢٥ يناير لسنة ٢٠١١ و٣٠ يونيو لسنة ٢٠١٣ وبوجود دستور عام ٢٠١٤ إنتهجت مصر سياسات تنموية مختلفة من أهم ملامحها التركيز على دعم وتعزيز النشاط الصناعى بصفة خاصة وينعكس ذلك في التغيرات التشريعية والمؤسسية التى إتخذتها الدولة والتى تسعى للتصدى للمعوقات التى سبق أن واجهت المستثمرين وفيما يلى سنذكر بعض أهم القوانين العامة المرتبطة بالتنمية والإستثمار بشمال سيناء وكذا سنستعرض قانون التنمية المتكاملة بشبه جزيرة سيناء وصفه أهم القوانين الحاكمة للتنمية في سيناء ومحافظة شمال سيناء كجزء منها:

شكل رقم (٢ – ١)

الإطار التشريعي الحاكم للتنمية الصناعية في شمال سيناء

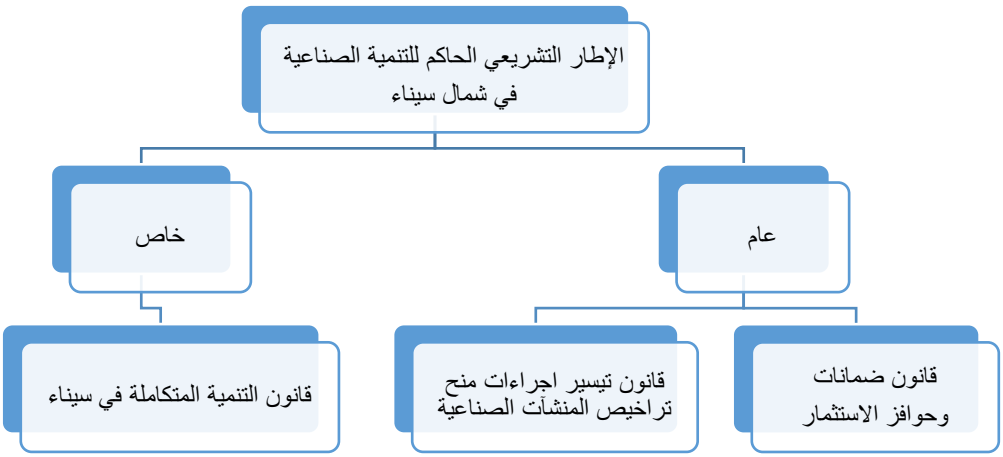

المصدر: الشكل من إعداد الباحث.

يوضح الشكل السابق رقم (٢-١) الإطار التشريعي الحاكم للتنمية الصناعية في محافظة شمال سيناء حيث يوجد قوانين عامة أهمها قانون ضمانات وحوافز الاستثمار وقانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية اللذان يمثلان إطاراً عاماً للإجراءات بكافة محافظات الجمهورية بينما يقيدهما قانون خاص بالتنمية في شبه جزيرة سيناء يتضمن مجموعة من الإجراءات والقواعد الخاصة بهذه المنطقة لما تتمتع به من أهمية استراتيجية للأمن القومي المصري .

١- قانون ضمانات وحوافز الإستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ :

دون الإخلال بالقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٢ الخاص بالتنمية المتكاملة في شبه جزيرة سيناء يُعد القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ [١] أحد أهم ملامح تطوير المناخ الاستثماري في مصر والذي جاء نتاج لمناقشات كثيرة وجدية بين المختصين والمعنيين بهذا الشأن من داخل وخارج الحكومة المصرية ومن أبرز هذه التغييرات التي تضمنها هذا القانون الآتي:

١- تحديد إجراءات تأسيس الشركات والمنشآت الاستثمارية المختلفة وخدمات ما بعد التأسيس التي تلتزم الدولة بتقديمها.

٢- إلزام كافة هيئات الدولة بضرورة ميكنة خدماتها وتوحيد الإجراءات وإعلانها بشكل مبسط.

٣- وضع نماذج مبسطة للعقود ورسوم التأسيس ومقابل الخدمات للحد من أي فساد مالي / إداري.

٤- تنظيم إجراءات تخصيص العقارات وأحكام التصرف بها (ينطبق في هذا الشأن ضوابط وأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٢ داخل نطاق شبه جزيرة سيناء فقط) .

٥- تيسير إجراءات تأسيس الشركات.

٦- منح المستثمر الأجنبي الإقامة طول مدة مشروعه.

٧- ضمان الحماية من التأميم أو نزع الملكية أو أية قرارات تعسفية.

٨- يمنح القانون المستثمر حق توسيع مشروعه أو تمويله من الخارج أو تحويل أرباحه للخارج.

٩- وضوح إجراءات التنازع والتصالح والتحكيم والوساطة.

١٠-تشجيعاً للتوطين والتعميق الصناعي وتوفير العملة الصعبة أقر القانون مجموعة من الحوافز الإضافية للمشروعات التي تعتمد على ٥٠٪ من الخامات المحلية أو تصدير ٢٠٪ من الإنتاج للخارج أو تمويل المشروعات الإستثمارية من الخارج بالعملة الصعبة.

بتحليل القانون يتضح جلياً أن هناك رغبة قوية لدى الدولة في مكافحة الفساد وذلك من خلال تبسيط الإجراءات وميكنتها وتقصير فترة الرد على طلبات المستثمرين بما يحول دون تصعيب الإجراءات، كما هدف القانون إلي طمأنة المستثمرين علي مشروعاتهم وخاصة من حيث عدم جواز تأميمها وإمكانية تحويل الأرباح للخارج ويأتي إصدار هذا القانون بالأساس في إطار تحفيز الاستثمارات وتشجيع المستثمرين على ضخ استثمارات جديدة سواء استثمارات محلية أو استثمارات أجنبية جديدة بما يدفع عجلة الإقتصاد المصري ككل.

---

[١] موقع الهيئة العامة للاستثمار (٢٠٢٢) قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧. https://tinyurl.com/2zj5d9rv

٢- **قانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ :**

يقدم هذا القانون ثورة إدارية بشأن إجراءات استصدار التراخيص الصناعية حيث إتبع هذا القانون تغيير جوهري في الهيكل الإداري المسئول عن تنفيذ واستصدار ومتابعة التراخيص الصناعية على مستوي الجمهورية.

ومن أهم التغيرات الهيكلية الناتجة عن القانون مايلي[١] :

١- توحيد كافة التعاملات المرتبطة بإستصدار التراخيص الصناعية في جهة واحدة وهي الهيئة العامة للتنمية الصناعية (بالتنسيق مع الجهاز الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء بالنسبة للمشروعات الواقعة في سيناء) بدلاً من إحدى عشر جهة كما كان مطبق في القانون القديم.

٢- إتباع اشتراطات واضحة تتبني أفضل الممارسات والمعايير الدولية والتي يتم على أساسها إجراء التفتيش والمتابعة.

٣- ميكنة كافة الإجراءات المرتبطة بعمليات استصدار التراخيص الصناعية.

٤- توفير مكاتب اعتماد فنية معتمدة من قبل الهيئة لتقديم خدمات الدعم الفني للمستثمرين فيما يخص التوافق مع الاشتراطات والمعايير المطلوبة.

٥- وضع نظام واضح للشكاوي والتظلمات محدد بمعايير وأحكام ملزمة لموظفي الهيئة لعدم التقاعس أو عرقلة عمليات استصدار التراخيص دون أسباب حقيقية.

٦- وضع نظامين مختلفين لإصدار التراخيص بناءً مخاطر النشاط الصناعي (أنشطة منخفضة المخاطر، أنشطة عالية المخاطر).

وبالتالي يمكن القول أن هذا القانون يتبع فلسفة إقتصادية تتسم بالآتي :

١- تعزيز تسجيل الأنشطة الصناعية القائمة بالفعل والتي تمارس نشاطها بشكل غير رسمي.

٢- تعزيز الإنتاجية حيث حدّت من إجراءات وقف النشاط.

٣- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

٤- إتباع المعايير والاشتراطات الدولية في آليات استصدار التراخيص والتعامل مع المقترحات والشكاوي.

---

[١] قانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧، الجريدة الرسمية العدد ١٧ مكرر(د) في ٣ مايو سنة ٢٠١٧.

٣-قانون التنمية المتكاملة في شبه جزيرة سيناء:

مما لا شك فيه أن تحديث وتطوير قطاع الصناعة يمثل هدفاً أساسياً أمام صانعى السياسة الاقتصادية ليس حالياً وحسب بل تعاظم ذلك منذ منتصف الخمسينيات ونظراً لما تتمتع به شبه جزيرة سيناء بشكل عام ومحافظة شمال سيناء بشكل خاص من خصوصية وكذلك أيضاً الأنشطة الاستثمارية التنموية التي يمكن إقامتها بالمنطقة كانت الضرورة لإيجاد بيئة تشريعية تسمح بتحقيق هذه الرغبة دون التأثير سلباً على الأمن القومي المصري، وترتيباً على ذلك أصدرت الدولة قانون التنمية المتكاملة بشبه جزيرة سيناء رقم ١٤ لسنة ٢٠١٢ ليكون الإطار العام لعملية التنمية بسيناء والتي من بينها التنمية الصناعية ونظراً لأهميته كقيد خاص لأي قانون عام ينطبق على كافة أنحاء الجمهورية بإعتبار أن لسيناء طبيعة خاصة فقد تم بموجبه إنشاء هيئة عامة إقتصادية تم تسميتها بالجهاز الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء لتكون الجهة المنوطة بتطبيق هذا القانون.

ينظم قانون التنمية المتكاملة في شبه جزيرة سيناء وتعديلاتها كافة الإجراءات الخاصة بالحصول على الموافقات اللازمة لتنفيذ كافة الأنشطة التنموية والإستثمارية في كافة القطاعات[١] في سيناء مثل تأسيس الشركات والتعديلات في أنظمتها الأساسية وإفتتاح أفرعها وكذا إغلاقها وإندماجها وتداول أسهمها والتأشير بسجلاتها التجارية، كما يحدد القانون اشتراطات وضوابط تخصيص الأراضي سواء بنظام التملك أو بحق الإنتفاع وكذا تقنين وضع اليد على الأراضي بغرض السكن أو الزراعة أو خلافة من الأنشطة.

كذلك يعد الهدف الأساسي لإصدار هذا القانون هو فصل آلية التخطيط والإشراف والمتابعة عن آلية التنفيذ التي تقوم بها الوزارات والمحافظات في سيناء.

رابعاً: الإطار المؤسسي الحاكم للتنمية الصناعية بمحافظة شمال سيناء:

يُعد الإطار المؤسسي أحد أهم مُحددات تطور النشاط الصناعي في أي دولة وليس في النطاق الجغرافي للدراسة وحسب، وبالنظر إلي وضع الإطار المؤسسي الحاكم للنشاط الصناعي في محافظة شمال سيناء نجده يتنوع بين مؤسسات حكومية مثل محافظة شمال سيناء والهيئة العامة للتنمية الصناعية والهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة والجهاز الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء وكذلك مؤسسات التمويل المختلفة مثل البنوك وهناك مؤسسات غير حكومية تندرج تحت منظمات المجتمع المدني مثل جمعيات رجال الأعمال والمجالس التصديرة وكذلك الجامعات والمراكز البحثية، وفيما يلي أهم ملامح الإطار المؤسسي **كما سنستعرض مهام بعض تلك الجهات في نطاق الدراسة.**

[١] موقع الجهاز الوطنى لتنمية شبه جزيرة سيناء (٢٠٢٠) عن الجهاز. قوانين ولوائح https://tinyurl.com/au99k74a

شكل رقم (٢ – ٢)

دور الجهاز الوطنى لتنمية شبه جزيرة سيناء ضمن الإطار المؤسسي الحاكم للتنمية الصناعية في محافظة شمال سيناء

المصدر: الشكل من إعداد الباحث.

يوضح الشكل السابق رقم (٢-٢) الدور المحوري للجهاز الوطني لتنمية سيناء في قلب الإطار المؤسسي الحاكم لعملية التنمية والاستثمار في محافظة شمال سيناء، وتتشكل العلاقة التبادلية بين الجهاز والجهات المعنية بعملية التنمية والإستثمار في إصدار الموافقات على الطلبات الواردة من تلك الجهات وفقاً للآتي :-

١) محافظة شمال سيناء: الموافقات التي يصدرها الجهاز بالنسبة للتخصيصات والمشروعات التنموية وخلافه من طلبات جهة الولاية.

٢) الهيئة العامة للإستثمار: الموافقات بالنسبة للشركات.

٣) وزارة التجارة والصناعة :

أ- الهيئة العامة للتنمية الصناعية : الموافقات بالنسبة للأنشطة الصناعية .

ب-جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر: الموافقة على المنح والتمويلات التي يتم توجيهها لتنفيذ أنشطة استثمارية في سيناء .

٤) وزارة التموين والتجارة الداخلية: الموافقات بالنسبة للسجل التجاري.

٥) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: الإشتراك معها في عملية التخطيط بشبه جزيرة سيناء.

٦) باقي الوزارات التي لديها مشروعات بالخطة الإستثمارية للدولة: متابعة نسب تنفيذ مشروعات الخطة الاستثمارية للدولة نقدي/عيني.

٧) الشركة المصرية للتعدين وإدارة واستغلال المحاجر والملاحات : الموافقات بالنسبة لاستغلال المحاجر والملاحات.

١- **الجهاز الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء**[١]:

عانت سيناء خلال العقود السابقة من الإهمال على صعيد التنمية سواء البشرية أو الإجتماعية أو الإقتصادية، ولإقالتها من عثرتها كان لا بد من رفع مخصصاتها المالية في الموازنة العامة للدولة ، ولكن لجأت الدولة إلى أن يكون التخطيط على المستوى الاستراتيجي وذلك بعيدًا عن التغيرات في المناصب التنفيذية ، ويُعد إنشاء الجهاز الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء للعمل على تحقيق ذلك من خلال فصل آلية التخطيط والإشراف والمتابعة عن آلية التنفيذ التي تقوم بها الوزارات والمحافظات في سيناء.

بالنظر للدور المنوط بالجهاز نجد أنه يقوم بأدوار هامة مرتبطة بمتابعة تنفيذ مشروعات الخطة الإستثمارية للدولة في سيناء بالتنسيق مع جهات الولاية على الأراضي، وإصدار ما يلزم من موافقات للمشروعات المتعلقة بجميع الأنشطة الاستثمارية والتنموية بسيناء (تجمعات إقتصادية / صناعية / تجارية / سياحية / زراعية / أو غيرها من تجمعات التنمية والتعمير) أو وقف بعض الأنشطة لمخالفتها للقواعد والقوانين الحاكمة بالتنسيق مع الأجهزة المعنية بالدولة، وتجميع كافة الدراسات التي أجريت على سيناء وتقييمها وتحديد الدراسات التي لم تستكمل واستكمالها وإجراء دراسات جديدة وتوظيف نتائج الدراسات التي تمت عن سيناء في توجيه عملية التخطيط وتقديم الخدمات الاستشارية والعلمية والبحثية، ووضع الضوابط واقتراح التشريعات التي تُسهم في تنمية سيناء، وإجراء التنسيقات اللازمة مع جهات الدولة للترويج للفرص الإستثمارية، واتخاذ القرارات اللازمة بغرض الاستفادة من موارد وأموال الجهاز عن طريق استثمارها في الأنشطة التي يوافق عليها مجلس إدارة الجهاز (تم الإشتراك في تأسيس الشركة الوطنية لإستثمارات سيناء، وشركة سيناء الوطنية للصناعات البلاستيكية) ، عرض تقرير ربع سنوي على السيد / وزير الدفاع والإنتاج الحربي بأنشطة الجهاز والمعوقات والحلول المقترحة لدفع عملية التنمية بسيناء، وذلك لمناقشة التقرير بإجتماعات مجلس الوزراء.

بالنظر لما ورد بالقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٢ الذي تم إنشاء الجهاز بموجبه نجد أن فلسفة إصداره هي الحفاظ على الأمن القومي المصري والتأكيد على أن لسيناء طبيعة خاصة تتطلب أن يتم التدقيق في عمليات تصرف جهات الولاية في الأراضي والعقارات في سيناء ومن هم المستفيدين من هذه التصرفات، وكذلك عمليات نقل ملكية الأراضي والعقارات في سيناء من حائزيها لمالكيها الجُدد، والسعي لتحقيق الرغبة المنشودة في إحداث أكبر قدر من التنمية في سيناء بما لا يتعارض مع خطة الدفاع عن الدولة.

---

[١] موقع الجهاز الوطنى لتنمية شبه جزيرة سيناء (٢٠٢٠) عن الجهاز. مرجع سبق ذكره. https://tinyurl.com/au99k74a

٢- محافظة شمال سيناء[١]:

تعتبر محافظة شمال سيناء هي جهة الولاية على أغلب الأراضي الواقعة داخل الحدود الإدارية للمحافظة كما أن هناك جهات ولاية أخرى على باقي الأراضي الواقعة داخل تلك الحدود الإدارية مثل هيئة التنمية الزراعية والقوات المسلحة وغيرها من الجهات وينظم الولاية على الأراضي المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة ويمكن نقل ولاية أرض معينة من جهة ولاية إلى جهة ولاية أخرى بقرار من رئيس الجمهورية، وفي إطار قيام محافظة شمال سيناء بالتسويق للفرص المتاحة للتنمية الصناعية لها وترتيباً على أن استراتيجية التصنيع تستهدف إنشاء ركيزة صناعية قوية تقوم على التوجه التصديري والإستيطان البشرى في ظل منظومة شاملة تتكامل مع الأنشطة الأخرى وفى ظل توجه الدولة لفتح مجالات الاستثمار وتحقيق الإنطلاقة الإقتصادية والنهضة التكنولوجية وتحقيق المزيد من الإنتاج والتصدير وخلق فرص عمل وفي ظل تفرد شمال سيناء بخاماتها عن مختلف المحافظات لما يتوفر فيها من احتياطى ضخم من الخامات، قامت المحافظة بالاشتراك مع كافة الجهات بالدولة بعمل الدراسات والأبحاث اللازمة لتحديد أنواع الخامات التعدينية وتقدير إحتياطياتها وأماكن تواجدها ومواصفاتها والتى من شأنها أن توضح للمستثمر وتكشف له عن تلك الخامات والصناعات التى يمكن أن تقوم عليها، وبناء على حالة الإقتصاد المصرى وفي ضوء الرغبة للإستخدام الأمثل للثروات القومية التى تعتبر من أهم الركائز في عملية التصنيع وتوجيهها إلي القطاعات ذات الانتاجية العالية لتحقيق تنمية مستدامة يأتي إهتمام محافظة شمال سيناء بتنمية الصناعة التحويلية وغيرها من الصناعات الأخرى لتساهم بشكل مباشر في زيادة النمو الإقتصادي.

٣- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة:

تعتبر الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة من أبرز الجهات الحكومية التي تلعب دوراً هاماً في التنمية ويمكن إستعراض دور الهيئة بالنسبة للأنشطة الاستثمارية من خلال قيامها[٢] بإصدار الموافقات اللازمة لبدء الأنشطة الاستثمارية بالتنسيق مع الجهات المعنية، توفير الأدلة اللازمة للتعريف بالإجراءات والمستندات المطلوبة لتنفيذ المشروعات بالمحافظة، ومتابعة تنفيذ المشروعات والعمل على تذليل العقبات التي قد تواجهها عند الإنشاء، والتعرف على احتياجات المستثمرين من كافة الجهات ذات الصلة بالاستثمارات والبنوك ومختلف الجهات المعنية بالاستثمار ومراكز تيسير الأعمال والتنسيق معها لتلبية هذه الاحتياجات، وتقديم دراسات الجدوى الأولية لبعض المشروعات وتقديم الدعم الفني وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة للمساعدة في إعداد دراسات الجدوى.

---

[١] موقع محافظة شمال سيناء (٢٠٢٢) https://tinyurl.com/2n63aprt

[٢] موقع الهيئة العامة للإستثمار (٢٠٢١) عن الهيئة . https://tinyurl.com/5cekt58j

ويأتي في طليعة الأدوار التي تقوم بها الهيئة هو إعداد قائمة بالفرص الاستثمارية الواعدة بالمحافظات ومن بينها محافظة شمال سيناء موضوع الدراسة، وتبسيط الإجراءات وأداء الخدمات للمستثمرين المترددين على المحافظة وإزالة العقبات أمامهم وتوفير الثقة بين المستثمر وأجهزة المحافظة من خلال مقابلة المستثمرين وعرض فرص الاستثمار المتاحة بالمحافظة والتنسيق مع الجهات المعنية بالاستثمار في سيناء (الجهاز الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء، الهيئة العامة للتنمية السياحية، الهيئة العامة للتنمية الصناعية، جهاز شئون البيئة، الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، .. إلخ)، والتنسيق مع الجهات المعنية بشأن مواقع الأراضي المخصصة للاستثمار بقطاعاته المختلفة، ومتابعة تنفيذ أعمال المرافق بالمناطق الصناعية تمهيداً لترويجها للمستثمرين، وكذا دراسة حالة المشروعات المتعثرة والمتوقفة والبحث عن الحلول المناسبة لإعادة تشغيلها وتلقى شكاوى المستثمرين والاتصال بالجهات المعنية لإيجاد الحلول المناسبة.

٤- <u>الهيئة العامة للتنمية الصناعية:</u>

تتولى الهيئة العامة للتنمية الصناعية في محافظة شمال سيناء إجراءات التخصيص للأراضي الصناعية بالمناطق الصناعية المختلفة{١}، ولتتمكن الهيئة من تأدية دورها الوارد بالقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ والخاص بتيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية، ظهرت الحاجة لتطوير هيكل وآليات عمل الهيئة وتم ذلك بالفعل من خلال مراجعة وتحديث اختصاصات كافة إدارات الهيئة بما يتناسب مع متطلبات العمل الجديدة الواردة بالقانون، وتم العمل على ميكنة كافة الإجراءات بالهيئة، وتصميم منظومة متكاملة ومتطورة لإجراءات استصدار التراخيص الصناعية تتضمن مصفوفة المخاطر، ومكاتب الإعتماد وتقاريرها، وتحديد الاشتراطات الفنية وتطوير خدمات السجل الصناعي، وتفعيل مبدأ اللامركزية من خلال تقديم كافة الخدمات من خلال الفروع الإقليمية للهيئة، وكذا تدريب كافة العاملين بالهيئة على إجراءات ونظم العمل الجديدة، وتعديل قانون إجراءات تخصيص الأراضي الصناعية حيث أقر القانون المعدل أن يتم طرح وترفيق الأراضي الصناعية في مصر من خلال جهتان فقط هما هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والتي تقوم بتخطيط وترفيق وطرح الأراضي الصناعية في المدن الجديدة، والهيئة العامة للتنمية الصناعية وهي المسئولة عن تخطيط وترفيق وطرح الأراضي الصناعية في كافة المحافظات.

{١} موقع الهيئة العامة للتنمية الصناعية (٢٠٢١) "دور الهيئة العامة للتنمية الصناعية. https://tinyurl.com/2p9d96v2

٥- جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر :

عملت الدولة في السنوات الثلاث الأخيرة على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في كافة المجالات، وتمثلت تلك المجهودات في محورين رئيسيين هما **دعم فني** من خلال إنشاء جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر التابع لوزارة التجارة والصناعة ليكون بمثابة الجهة الرئيسية والوحيدة المسئولة عن دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر على مستوى الجمهورية[١] ، **ودعم مالي** من خلال مبادرة البنك المركزي التي استهدفت زيادة عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر من خلال توحيد التعريف على مستوى كافة البنوك العاملة في مصر، وقد عملت البنوك على تخصيص نسبة من الإقراض إلي المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ومنح حزمة من الحوافز المادية وغير المادية، هذا وقد تبنت المبادرة التعريفات التالية والتي تبنتها أيضاً وزارة التجارة والصناعة ليصبح هناك تعريف واحد لكل من المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر على مستوى الجمهورية وهو (**المشروعات المتوسطة:** التي يتراوح رأسمالها بين ٥ : ١٥ مليون جنيه للمنشآت الصناعية ، ومن ٣ : ٥ مليون جنيه للمشروعات غير الصناعية، **المشروعات الصغيرة:** التي يتراوح رأسمالها من ٥٠ ألف إلى أقل من ٥ مليون جنيه للمنشآت الصناعية ، وأقل من مليون جنيه للمنشآت غير الصناعية، **والمشروعات متناهية الصغر:** التي يقل رأسمالها عن ٥٠ ألف جنيه).

٦- الشركة المصرية للتعدين وإدارة واستغلال المحاجر والملاحات:

الشركة المصرية للتعدين وإدارة واستغلال المحاجر والملاحات تم إنشاؤها عام ٢٠٢٠ وهي أحد شركات جهاز مشروعات الخدمة الوطنية للقوات المسلحة، وتم التعاقد معها من خلال القانون رقم ١٩٣ لسنة ٢٠٢٠ الذي أتاح لوزراء البترول والتنمية المحلية والإسكان والمرافق التعاقد مع الشركة المصرية للتعدين وإدارة واستغلال المحاجر والملاحات لتتولى الأمر بدلاً من المحافظات في جميع أنحاء الجمهورية بما فيها محافظات شبه جزيرة سيناء موضوع الدراسة وذلك لمدة ٣٠ عاماً[٢].

---

[١] موقع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر(٢٠٢١) عن الجهاز https://tinyurl.com/5n8r5cbm

[٢] موقع الشركة المصرية لإدارة وتشغيل واستغلال المحاجر والمناجم (٢٠٢١) عن الشركة https://tinyurl.com/yc43fy4d

كذلك حلت الشـــركة محل محافظة شـــمال ســـيناء في التعاقد والترخيص للمســـتثمرين للعمـل بمنظومـة المحـاجر والملاحـات من خلال خطـة تطوير قطـاع المحـاجر والملاحـات تحـت إشـــراف الســـيد / رئيس الجمهورية ومن أبرز ملامح هذه الخطة أن هذا التطوير يأتي في إطار منظم وشـــامل لمنظومـة المحـاجر على مســـتوى الجمهوريـة وفق آليـة مركزيـة موحـدة تحقق الحوكمـة، وترســـي إطار واضـــح للعلاقة بين المســـتثمرين والدولة بهدف حســـن ادارة الموارد الطبيعية للدولة، ويشـــمل التطوير أيضـــاً عملية إدارة وســـير شـــاحنات نقل المواد الخام المحجرية لضـــمان التزامها بمعايير الســـلامـة والأمـان لمنع التلوث والهدر والحوادث المروريـة، كما تضـــمنت الخطـة أيضـــاً تنفيذ حصـــر كامل لبيانات المحاجر والملاحات، وإنشـــاء منصـــة جغرافية إليكترونية موحدة لكافة محاجر الجمهورية، واســـتكشـــاف الثروات المعدنية على مســـتوى الجمهورية، وذلك وفق المحددات الحاكمة التي ترســـخها الدولة في آليات العمل والتنظيم الإداري الحديث، وأيضـــاً تطوير الآليات والقواعد الخاصة بإصدار تراخيص الاستـــــــــــغلال وإلتزامات التشغيل، وذلك لرفع مستوى الإنتاجية وتعظيم العوائد.

<u>خلاصة الفصل الثاني :</u>

قامت الدولة بتطوير الأطر التنموية والتشـــريعية والمؤســـســـية الحاكمة لعملية الاســـتثمار والتنمية في مصـــر عموماً وكذا شـــبه جزيرة ســـيناء بوجه خاص وفي المُفضـــلة منها محافظة شـــمال ســـيناء نطاق الدراســـة، حيث تضـــمن دســـتور عام ٢٠١٤ وفقاً لما ســـبق اســـتعراضـــه داخل الفصـــل إلتزامات دســـتورية على الدولة المصـــرية بشـــأن دعم عملية التنمية والاســـتثمار في مصـــر، وكذلك أيضـــاً تم إعداد مخطط اســـتراتيجي قومي للتنمية العمرانية حتى عام ٢٠٥٢ يعكس مدى التطور والحداثة التي تنشدها الدولة لمواطنيها، كما تم إطلاق استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠" التي تبلور اهتمام القيادة الســـياســـية للدولة بعملية التخطيط واعتبارها أســـاس تقدم وإزدهار الوطن، كما أصـدرت وزارة التجارة والصـناعة اسـتراتيجية تعزيز التنمية الصـناعية والتجارة الخارجية في مصـر ٢٠١٦-٢٠٢٠ وتشـكلت ملامحها في تطوير البنية الأسـاسـية الداعمة للقطاع الصـناعي واللوجسـتيات وربطه بأهمية البحث العلمي والإبتكار مع وضـع خريطة لمستقبل الصـناعة تتضـمن الاهتمام بالصـناعات الصـغيرة والمتوسـطة وإتاحة الأراضـي لتنفيذها داخل المناطق الصـناعية مع الوضـع بالإعتبار أن تكون قريبة من المواد الخام وتوفير الطاقة ودعم أنشطة التصدير .

كما تضمن الفصل استعراضاً لاستراتيجية تنمية سيناء ٢٠١٤-٢٠٢٢ التي تستهدف أن تكون سيناء منطقة جاذبة للاستثمار والمستثمرين وبيئة مُهيئة لمجتمع قادر على الإنتاج من خلال توجيه استثمارات هائلة للبنية الأساسية في سيناء .. وفي سبيل دعم التنمية والاستثمار عبر الإطار التشريعي قامت الدولة بإطلاق عدد من القوانين والتشريعات خلال العشرة سنوات الأخيرة والتي من شأنها دفع عجلة التنمية في مصر عموماً وسيناء بشكل خاص ومن أهمها إصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار وكذلك إصدار قانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية ، بالإضافة لإصدار قانون التنمية المتكاملة في شبه جزيرة سيناء، كما تضمن الفصل قيام الحكومة بتطوير الإطار المؤسسي الحاكم من خلال رفع مستوى الأداء وإعادة هيكلة بعض المؤسسات بما يسهم في تتضافر جهود وزارات وأجهزة الدولة المرتبطة بالتنمية الصناعية في سيناء من أجل دفع عجلة التنمية بها .

الفصل الثالث

الأهمية الجيوستراتيجية لمحافظة شمال سيناء
بالنسبة للأمن القومي المصري ومقومات التنمية بها

الفصل الثالث

الأهمية الجيوستراتيجية لمحافظة شمال سيناء بالنسبة للأمن القومي المصري ومقومات التنمية بها

تمهيد:

تقع محافظة شمال سيناء فى أقصى الركن الشمالي الشرقي لمصر في موقعٍ فريدٍ بين المشرق والمغرب العربي، ويحدها شمالاً البحر الأبيض المتوسط بطول ٢٢٠ كم وشرقاً الحدود الدولية مع فلسطين وجنوباً خط يمتد من رأس النقب حتى ممر مِتلا وغرباً خط يمتد من المدخل الغربي لممر متلا جنوباً حتى منطقة بالوظة شمالاً وتبلغ مساحة المحافظة نحو ٢٧٣٢٧ كم مربع[١] ويقطنها حوالي نصف مليون نسمة، وتعتبر سيناء حِصنُ مِصر الشرقي والأرض التي تجلى عليها الله عز وجل ولذلك فلها قدسيتها الفريدة فهي معبر الأنبياء والرُسُل وهى الأمل والمستقبل بما يمكن أن تضيفه للإقتصاد المصري، فمنذ ٢٥ إبريل عام ١٩٨٢ ذكرى رفع العلم المصري على أرض مدينة رفح آخر المُدن المُحررة وحتى الآن تتواصل ملامح التضحية والفداء ليرتفع رصيد التنمية على هذه الأرض الطيبة بفضل التعاون البناء بين الأجهزة الشعبية والتنفيذية لتلبية إحتياجات المواطنين فيها.

تتميز محافظة شمال سيناء بمجتمع يتسم بالسمات العربية الأصيلة والمتمثلة في المروءة والكرم والتعاون الطبيعي بين الأفراد والعائلات، وتمثل المحافظة الرئة والمُتَنفس الطبيعي للعديد من المحافظات المجاورة بما تملكه من بيئة نقية خالية من التلوث وطبيعة ساحرة متميزة، وهى فى ذلك تمثل أحد الآمال الواعدة للتنمية فهي كنز مصر ومستقبلها، ولذلك تلعب الضوابط الطبيعية بسيناء عموماً وبمحافظة شمال سيناء خصوصاً دوراً حاكماً في عملية التنمية بما تفرضه من خصائص وصفات تتمثل في طبوغرافية المكان والعناصر المختلفة للمناخ السائد وما تتضمنه من الثروات الطبيعية الكامنة فوق الأرض وفي باطنها وما تعكسه من تحدي للإنسان في تحديد نوع الأنشطة وإختيار موقع تمركز وانتشار السكان لأن الصناعة لم تعد تتعامل مع الحيز المكانى فقط ولكن على مدى تفاعلها والاستغلال الأمثل للموارد باستخدام أحدث الوسائل والأساليب التكنولوجية[٢].

---

[١] موقع محافظة شمال سيناء (٢٠٢٣) المحافظة في سطور. https://tinyurl.com/2p8trxvt

[٢] جاد الرب، حسام الدين.(٢٠٢٠) التنمية الصناعية وسياسات التنمية المكانية فى مصر. دراسة فى جغرافية الصناعة. كلية الآداب. ١١ص.

أولاً : الأهمية الجيوستراتيجية لمحافظة شمال سيناء بالنسبة للأمن القومي المصري .

تمتلك مصـــر حدوداً يابســـة من ٣ إتجاهات رئيســـية وهي (الإتجاه الشـــرقي، الإتجاه الجنوبي، الإتجاه الغربي) وبالنظر لخريطة شـــبه جزيرة ســـيناء ســـنجد أن محافظة شـــمال ســـيناء تســـتحوذ على كامل الحدود البرية الشـــرقية لمصـــر ومن هنا تســـتمد محافظة شـــمال ســـيناء أهميتها الجيوســـتراتيجية بالنســـبة للأمن القومي المصـــري لأنها البوابة الشـــرقية لمصـــر والتي عايشـــت الكثير من الأحداث وأن الحديث عن الأهمية الجيوســـتراتيجية لســـيناء فهو بالتأكيد إشـــارة ضـــمنية للأهمية الجيوســـتراتيجية لمحافظة شـــمال ســـيناء ذاتها حيث لم تعرف مصـــر عبر عصـــورها المختلفة أي غزوات تعرضـــت لها أو فتوحات قامت بها من الإتجاهين الجنوبي أو الغربي فكانت كلها على مر العصور من الإتجاه الشرقي{١}.

وبالحديث عن مفهوم الأمن القومي ذاته سنجد أنه برغم تعدد آراء الكتاب والباحثين في هذا الشأن إلا أنه يمكن القول أن هناك ثلاثة أفكار رئيسـية انتجها هذا التعدد وهي أن الأمن القومي يشـير مباشـرةً لقدرة الدولة على حماية كيانها وقيمها الداخلية من كافة التهديدات الداخلية والخارجية وأن ذلك في الأساس ينطلق من حق الدولة في البقاء وآخر هذه الأفكار الرئيســـية أن تدعيم الأمن القومي يرتبط بتحقيق عملية التنمية في مختلف القطاعات والمسـتويات .. ومن هنا يمكن اسـتعراض الأهمية الجيوسـتراتيجية لمحافظة شـمال سـيناء بالنسـبة للأمن القومي المصري من خلال الآتي :-

- التعرف على مفهوم الأمن القومي ومستوياته وأبعاده وتأثير التنمية الصناعية في منظومة الأمن القومي .
- ارتباط سيناء عموماً ومحافظة شمال سيناء بوجه خاص بمنظومة الأمن القومي .

١-مفهوم الأمن القومي ومســـتوياته وأبعاده ، وتأثير التنمية الصـــناعية في منظومة الأمن القومي :-

تأثر مفهوم الأمن القومي كغيره من المفاهيم بالتطورات والاحداث العالمية وكذلك المحلية ، وأدى تفاعله مع هذه التطورات إلى تنوع الكتابات التي أجراها المحللين والخبراء الاستراتيجيين الذي رصدوا هذا التطور فقد تحول مفهومه بعد الحرب العالمية الثانية من مجرد تحديد أهداف عامة للدول لتتمكن من البقاء إلى مفهوم أكثر دقة مبني على مبدأين أساسيين هما :-

- أن الدولة تكون آمنة إذا لم تصل للدرجة التي ينبغي عليها أن تُضحي بقيمها لتجنب الحروب .
- أن الدولة تكون آمنة إذا أعدَت نفســـها بالشـــكل الذي يُهيء لها الإنتصـــار في الحرب إذا إقتضـــت الضرورة ذلك لمواجهة أي تهديدات أو عدائيات .

ذلك التطور في مفهوم الأمن القومي يُعطي الأولوية للحفاظ على القيم وهذا ما إفتقر له المفهوم قبل ذلك فالدول التي تُهزم عسكرياً أو تنهار إقتصادياً تتمكن من البقاء ثم العودة من جديد إذا لم تفقد قيمها .

{١} شوشه، محمد. (٢٠١٨) التنمية الشاملة لشبه جزيرة سيناء وتأثيرها على الأمن القومى المصرى. بحث زمالة كلية الدفاع الوطني. أكاديمية ناصر العسكرية، ص١١.

١-١: الاتجاهات الرئيسية لتعريف الأمن القومي :-

يمكن تقسيم الاتجاهات الرئيسية للتعريف بالأمن القومي إنطلاقا من التعريفات المختلفة في دوائر المعارف العالمية أو تعريفات الخبراء والمحللين في المجال السياسي والعسكري إلى ثلاثة إتجاهات{١} **أولها** هو الاتجاه الاستراتيجي الذي يعتمد على القدرات الشاملة للدولة كأساس للأمن ، **وثانيها** يعتمد على أن التنمية هي جوهر وأساس تحقيق الأمن ، أما **ثالثها** فيتجه إلى تحقيق المصلحة القومية عبر ربط القوة العسكرية بالتنمية وتوطيد الترابط والتبادل في الأدوار بينهما .

١-١-١: الإتجاه الأول : تعريفات الأمن القومي من المنظور الاستراتيجي :-

- **من وجهة نظر Walter Lippmann :**

أن الدولة تكون آمنة عندما لا تضطر للتضحية بمصالحها لكي تتجنب الحرب وتكون قادرة على حماية تلك المصالح ، وأن أمن الدولة يجب أن يكون مساوياً للقوة العسكرية التي تمتلكها إضافة إلى إمكانيتها لمقاومة الهجوم المسلح الذي يقع عليها والتغلب عليه لحماية المصالح المشروعة لها من وجهة نظر الدولة{٢} .

- **من وجهة نظر Henry Kissinger :**

الأمن القومي هو التصرفات التي يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء{٣} ، ويشير هذا التعريف مباشرة إلى استخدام عناصر القوة المختلفة وليس العسكرية فقط دون توضيح لشرعية تلك التصرفات مما يترك المفهوم مفتوحاً أمام التصرفات العدوانية أيضاً ويعتبر البعض هذا التعريف بأنه يتفق مع مبدأ الغاية تبرر الوسيلة .

١-١-٢: الإتجاه الثاني : تعريفات الأمن القومي من منظور التنمية (الأمن الإقتصادي) {٤} :-

- **من وجهة نظر Lawrence krause :**

أن الأمن هو غياب التهديد بالحرمان من الرفاهية الإقتصادية ، ويرجع هذا التعريف لمفهوم القوة والتهديد بالحرمان من الرفاهية في مفهومه المادي بما يشير إلى أهمية القوة الإقتصادية للدول كأساس لتحقيق الأمن القومي .

{١} خليل، محمود. (١٩٨٥) الأمن القومي العربي المصري وحرب أكتوبر. ص٢١ .

[2] Walter Lippmann U.S. Foreign Policy shild of repuplic bostan 1463. P.5.

[3] Kissinger(1969)," nuclear weapons and foreign policy London wild fald and nichoisan", P.46.

{٤} خليل، محمود. (١٩٨٥) الأمن القومي العربي المصري وحرب أكتوبر. المرجع السابق ص٢١ .

- **من وجهة نظر Holsen Waelboeck :**

أن الأمن هو الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال السياسات والبرامج والعمل على توسيع نفوذها في الخارج أو لمحاولة التأثير على سلوك ومسار الدول الأخرى أو تغييره ، وبرغم أن هذا التعبير في الجزء الأخير منه يعود إلى حالة العدوانية بالتوسع والتأثير الخارجي على سلوك الآخرين أو تغييره إلا أنه يضيف جديداً عما سبقه وهو ضرورة السعي لتحقيق الأمن من خلال التخطيط ووضع السياسات والبرامج والعمل على تنفيذها .

١-١-٣: الإتجاه الثاني : تعريفات الأمن القومي من المنظور التكاملي (الاستراتيجية والمصلحة القومية):-

يجمع الاتجاه التكاملي بين الاتجاه العسكري والاتجاه الاقتصادي ويرتبط بتأمين كيان الدولة من خلال تحقيق الوحدة الوطنية والحفاظ على تماسك الكيان المجتمعي، وكذا يرتبط بتأمين كيان الدولة في مواجهة التحديات الداخلية والعدائيات الخارجية ، كما يرتبط بتأمين المصالح الحيوية للدولة وتحقيق الأمن والاستقرار من خلال المشاركة السياسية والنهوض بكافة مجالات التنمية .. وتتعدد تعريفات الأمن القومي من المنظور التكاملي كالآتي :-

- **من وجهة نظر Robert McNmara :**

يرى وزير الدفاع الأمريكي الأسبق أن الأمن عبارة عن التنمية ومن دون التنمية لا يمكن أن يوجد الأمن والدولة التي لا تنمو باستمرار لا يمكن أن تظل آمنة{١} .. وبالنظر لوجهة النظر هذه نجد أن التنمية لها أبعاد كثيرة عسكرية وإقتصادية وإجتماعية وتستهدف الموارد والقوة البشرية والعلاقات الخارجية وقد أرجع ماكنمارا العنف والحروب الأهلية في بعض البلدان إلى إرتباطها بالفقر وتدني الحالة الإقتصادية لتلك البلدان .

- **من وجهة نظر الدكتور محمود خليل :**

الأمن هو تلك العملية الكلية التي تعكس في سيرتها دلالة مفهوم متشابك ، والتي تعني بالأساس قوة الدولة شعباً وحكومةً على حماية وتنمية قدراتها وإمكانياتها على كافة المستويات من خلال كافة الوسائل والسياسات{٢} ، ويأتي كل ذلك من أجل تطويق نواحي الضعف السياسية والإجتماعية للدولة وتطوير نواحي القوة بفلسفة قومية شاملة تأخذ في اعتبارها كل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية المحيطة .

{١} ماكنمارا، روبرت (١٩٧١) ، "جوهر الأمن" ، الهيئة المصرية العامة للنشر والتأليف ، ترجمة يونس شاهين ، ص ١٥٤: ١٥٥

{٢} خليل، محمود. (٢٠٠١) مجلة السياسة الدولية. العدد ١٤٦ . ص٢١٣ .

- **من وجهة نظر الدكتور مصطفى كامل محمد :**

هو قدرة دولة ما / مجموعة دول على تنمية وتعبئة وحشد واستخدام قوتها الشاملة لحماية وجودها واستمرار بقائها وصيانة سيادتها على أقاليمها لضمان تنفيذ برامجها دون تدخل خارجي أو داخلي[١] .

وبتحليل هذا المفهوم سنجده يتمثل في ثلاثة عناصر رئيسية هي إحداث التنمية الشاملة لمقدرات الدولة ، وكذلك حماية وجودها وضمان استمرار بقائها ، وبسط سيادة الدولة على أقاليمها وحدودها من أي تدخل خارجي أو داخلي .

- **من وجهة نظر لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومي بمجلس الشورى المصري:**

اختارت اللجنة من بين التعريفات المتعددة للأمن القومي أنه قدرة الدولة على التنمية في المجالات السياسية والإقتصادية والعسكرية والإجتماعية والثقافية في إطار النظام والاستقرار الداخلي والحفاظ على كيانها الذاتي وانجازاتها الحضارية ونمط الحياة الذي اختارته لنفسها من خطر القهر على يد قوة أجنبية خارجية أو داخلية غير شرعية تسعى للنيل منها والتأثير عليها لاتخاذ مواقف لا تتفق ومصالحها القومية[٢].

١-٢: مفهوم الأمن طبقا لمستوياته[٣] :-

يرتبط مفهوم الأمن بشكل مطلق بكل ما له صلة بوجود الدولة سواء على المستوى الداخلي أو إقليمياً ودولياً ويمكن استعراض مستوياته كالآتي :-

أ- **الأمن الداخلي** : هو الحالة التي يتواجد عليها المواطن وما يشمله من الإحساس بالاستقرار والطمأنينة والناتج عن عدم تهديد البعد المادي والنفسي له وكذلك اعتراف البيئة الإجتماعية المحيطة به بدوره الإيجابي في المجتمع .

ب-**الأمن القومي** : يشير لإنحسار الخطر عن الدولة والأسباب المؤدية إليه سواء كانت داخلية أو خارجية واطمئنان الدولة لتحقيق مصالحها الحيوية والاهداف والغايات القومية لها وتحقيق الاستقرار والتنمية .

ت-**الأمن الإقليمي** : يشير لتوجه مجموعة من الدول تنتمي لإقليم جغرافي واحد لها مصالح مشتركة ودائمة للتنسيق والدخول في تعاون استراتيجي إقليمي فيما بينها لمنع أي تدخلات في شئونها أو تهديد مصالحها .

ث-**الأمن الدولي** : يعبر عنه بتوجه معظم دول العالم نحو تكوين منظمة دولية كالأمم المتحدة تهدف لتحقيق الأمن والسلم الدوليين من خلال تشكيل قوة عسكرية رادعة تخدم هذا الهدف حال ظهور أي تهديد أو صراع.

ج- **الأمن الجماعي** : يرتبط بمفهوم الأمن الدولي وهو توجه مجموعة دول ولكنها لا تنتمي لنفس الإقليم الواحد لتكوين قوة عسكرية في إطار الشرعية الدولية لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة ما من العالم مثل ما تم في تحرير الكويت والحرب على ليبيا والعراق .

---

[١] خليل، محمود. (٢٠٠١) المرجع السابق . ص٢١٣ .

[٢] شوشه، محمد. (٢٠١٨) التنمية الشاملة لشبه جزيرة سيناء وتأثيرها على الأمن القومى المصرى. بحث زمالة كلية الدفاع الوطني. مرجع سبق ذكره ، ص٧٩ .

[٣] أكاديمية ناصر العسكرية (١٩٩٤)"مرجع الأمن القومي" . كلية الحرب العليا . ص ص ٦ – ٧ .

١-٣: أبعاد الأمن القومي :-

تتشكل أبعاد الأمن القومي في العناصر التي تتشارك لتمثل قاعدة إنطلاق الدولة نحو تحقيق الغايات والمصالح الحيوية لها ، ويمكن حصرها في الآتي :

أ- البعد الجيوستراتيجي :

يرتبط هذا البعد بشكل مباشر بالموقع الجغرافي والاستراتيجي والتكوين الطبيعي للدولة ويتناسب الخطر الخارجي الموجه ضد الدولة تناسبا طرديا مع أهمية الموقع الاستراتيجي لها [١] ، ويشمل هذا البعد الموقع الغرافي للدولة وما يحيط بها من خلجان وبحار ومحيطات ومنافذها البرية والبحرية وتأثير ذلك على حركة النقل والتجارة الدولية ، والدول المجاورة جغرافياً والحدود السياسية معها ، ومساحة الدولة وشكلها والطبيعة الطبوغرافية لها ومدى وجود موانع طبيعية في مناطق الحدود ومدى وجود حماية طبيعية للمناطق الحيوية وكذلك الظروف المناخية السائدة على مدار العام .

ب-البعد الديموجرافي :

يرتبط البعد الديموجرافي بالقوى البشرية وعلاقتها بالأرض[٢] ، ويشمل التعداد السكاني للدولة ومعدل النمو بها والكثافة السكانية، وكذا التركيب المجتمعي وفئات وطبقات المجتمع بإختلافاتها .

ت-البعد السياسي :

يرتبط بالاستقرار السياسي للدولة سواء داخلياً أو خارجياً وحماية الشرعية[٣] ، ويشمل الأيديولوجية أو العقيدة وكذا التوجهات السائدة أو الحاكمة في الدولة ، وكذلك فكر القيادة السياسية وتأثيره على النظام السياسي بأكمله وأيضاً شكل مؤسسات الدولة ، والديناميكية السياسية واتجاهات التطوير والإصلاح في البيئة السياسية والاستقلالية في إتخاذ القرار عن أي ضغوط خارجية .

ث-البعد الإقتصادي :

يخص الموارد الاقتصادية والمالية والأسواق والإستثمار الضروري للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاهه وقوة الدولة [٤]، ويشمل الثروات والموارد الطبيعية وفاعلية القطاعات الإنتاجية وفي مقدمته المنتجات والسلع الإستراتيجية ، وكذلك الموقف الإقتصادي للدولة متضمنا معدلات النمو الحقيقية والناتج القومي وقوة العمل ومتوسط الدخل للفرد ، واتجاهات ومناحي التطوير والإصلاحات الإقتصادية.

---

[١] شوشه، محمد. (٢٠١٨) التنمية الشاملة لشبه جزيرة سيناء وتأثيرها على الأمن القومى المصرى. بحث زمالة كلية الدفاع الوطني. مرجع سبق ذكره ، ص٨٢ .

[٢] صادق، دولت. (١٩٩٤) الأسس الديموجرافية للسكان. مكتبة الأنجلو المصرية. ص ١١٧ .

[٣] بنافي، ريناس. (٢٠١٦) "المفهوم المعاصر للأمن القومي واشكاليات المعضلة الأمنية". المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية https://tinyurl.com/2p8r8kdj

[٤] اسامة، عبدالرحمن. (٢٠٢٠) الأمن القومي. الموسوعة السياسية https://tinyurl.com/29mc2h3t

ج- البعد العسكري :

تتحقق مطالب الدفاع والأمن وهيبة الدولة من خلال بناء قوة عسكرية قادرة على تلبية احتياجات التوازن الاستراتيجي العسكري والردع الدفاعي على المستوى الإقليمي والدولي وذلك لحماية الدولة من أي عدوان من خلال الاحتفاظ بهذه القوة في حالة الاستعداد القتالي الدائم وزيادة الكفاءة القتالية للدفاع عن الدولة ، وهذه القوة العسكرية إنما هي أداة رئيسية في تأييد السياسة الخارجية للدولة وتأكيد وصياغة دورها القيادي وخاصة على المستوى الإقليمي الأقرب[١] ، ويمتد هذا البعد العسكري إلى إعداد الدولة والشعب للدفاع ودعم المجهود الحربي وقت الصراع المسلح وأيضاً تحقيق مطالب الردع وقت السلم.

ح- البعد الإجتماعي والثقافي :

ويخص قدرة المجتمعات على إعادة انتاج أنماط خصوصيتها في اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها[٢] ، وكذلك يختص بالهيكل المجتمعي وشكل العلاقات الإجتماعية بين المواطنين والتراث التاريخي والمنقول العقائدي وأيضاً الموروث الديني والروحي والهوية والعادات والتقاليد وخصوصية المجتمع ومبادؤه .

١-٤: تأثير التنمية الصناعية في منظومة الأمن القومي :-

إنطلاقاً من التساؤل الرئيسي للدراسة وفي ضوء استعراض منظومة الأمن القومي سنجد أن هناك إرتباطاً وثيقاً بين التنمية الصناعية والأمن القومي لأنها أحد أهم ركائز التنمية الإقتصادية من جانب والتي تؤثر بشكل مباشر في تحقيق الأمن القومي المصري كونها أحد الأبعاد الرئيسية له ، بالإضافة لإرتباطها بباقي أبعاد منظومة الأمن القومي من جانب آخر ، ويتشكل هذا التأثير وفقاً للآتي :-

أ- على المستوى السياسي :-

ترتبط السياسات واتجاهات التطوير والإصلاح في البيئة السياسية واستقلاليتها عند إتخاذ القرار عن أي ضغوط خارجية إرتباطاً وثيقاً بالقدرة التصنيعية للدولة فبغض النظر عن اعتماد الدولة لسياسة التصنيع من إجل إحلال الواردات أو التصنيع من أجل التصدير وذلك بهدف تخفيف الضغط على النقد الأجنبي من جانب وزيادة الإيرادات من النقد الأجنبي من جانب آخر إلا أنهما يتفقان في الغاية السياسية من ذلك وهي عدم إظهار الدولة في صورة العجز عن الوفاء بإلتزاماتها وبالتالي التوسع في الإقتراض والإنغماس أكثر وأكثر في التبعية للدول والمؤسسات المانحة وبالتالي التأثير بالسلب على الأمن القومي المصري ، وهنا تكمن أهمية التنمية الصناعية في دعم الموقف السياسي والنفوذ الإقليمي والدولي للدولة كونها تعطي أعلى قيمة مضافة ومن الممكن تحقيق ذلك حتى لو بشكل جزئي في سيناء .

---

[١] اسامة، عبدالرحمن. (٢٠٢٠) الأمن القومي. مرجع سبق ذكره https://tinyurl.com/29mc2h3t

[٢] بنافي، ريناس. (٢٠١٦) "المفهوم المعاصر للأمن القومي واشكاليات المعضلة الأمنية". مرجع سبق ذكره https://tinyurl.com/2p8r8kdj

ب- على المستوى الاقتصادي :-

تساهم التنمية الصناعية بشكل كبير في دعم الأمن القومي المصري على المستوى الاقتصادي وذلك لتوافر الموارد والمقومات الاقتصادية التي تعزز الأثر الاقتصادي للمنتجات الصناعية في دعم الناتج المحلي الإجمالي وزيادة القدرة فى تلبية احتياجات السوق المحلي من المنتجات الصناعية سواء الأولية أو النهائية وبالتالي توفير فرص العمل للمواطنين تتناسب مع الزيادة السكانية في الدولة وزيادة معدلات الدخول بالتوازي مع معدلات النمو التي يحققها القطاع الصناعي ، فكل هذه المظاهر تتحد لتشكل دعامة أساسية للأمن القومي وعدم وجودها يعتبر تهديداً مباشراً للأمن القومي المصري فلا يمكن أن تكون الدولة آمنة ومواطنيها في حالة فقر أو عوز ولعل ذلك يُفسر أحد الأسباب المهمة لظهور الإرهاب في سيناء نتيجة مجموعة من الأسباب في مقدمتها الأزمة الاقتصادية فيها .

ت- على المستوى العسكري :-

يمكن أن تلعب التنمية الصناعية دوراً مهما في تدعيم القوة العسكرية المصرية من خلال التوسع في التصنيع الموجه للتصدير خاصة السلع الإستراتيجية كالحديد والأسمنت والنحاس وغيرها من الصناعات لتوافر الخامات والإمكانيات والقدرات الإنتاجية لتعظيم الوارد من النقد الأجنبي وبصفة خاصة الإستفادة من الفاتورة الإستيرادية للدول المجاورة إقليمياً والتي تحتاج لإعادة إعمار وكذا الدول التي تحتاج هذه السلع الإستراتيجية واستخدام هذه العوائد من النقد الأجنبي في تطوير خطوط الإنتاج الخاصة بالصناعات الدفاعية البسيطة والمتوسطة تكنولوجياً بالإضافة لتغطية صفقات التسليح الأكثر تكنولوجية والتي تتسم بالتعقيد ، فضلاً عن استخدام النطاقات الصحراوية المتوفرة في سيناء كمسرح مناورات وتجارب عسكرية لمخرجات هذه الصناعات .

ث- على المستوى الاجتماعي والثقافي :-

إن إحداث التنمية الصناعية في أي بلد ينعكس على استقرار المجتمع وتماسكه بحيث تصبح ثقافة العمل هي السائدة بإعتبارها السبيل لتحقيق النماء الاقتصادي لأفراد المجتمع وبالتالي ستندثر رغبات العنف والإضهاد والكراهية بين أفراده ، كما أنه يمكن تدعيم قوة العمل بالمجتمع من خلال أنشطة التعليم والتدريب والتثقيف بما يؤدي إلى زيادة إنتاجية الافراد والتنفس الشريف بينهم من أجل التميز والترقي ، وعلى سبيل المثال نجد أن تناغم الأدوار بين سياسات الحماية الاجتماعية التي تتخذها الدولة والمشاركة المجتمعية للشركات العاملة في مجال التصنيع تجاه العاملين بها وأسرهم والمواطنين الذين يعيشون في النطاقات الجغرافية القريبة من نقاط تواجدها يؤدي إلى تنمية التكافل ونبذ الكراهية وتجاوز أي عداء قد ينشأ بين الأنشطة الصناعة والمجتمع المحلي الذي تتواجد بها ، وإجمالاً يمكن القول أن هذه الجوانب تمثل ثوابت الاستقرار المجتمعي وبالتالي تدعيم الأمن القومي للدولة .

٢-ارتباط سيناء عموماً ومحافظة شمال سيناء بوجه خاص بمنظومة الأمن القومي :-

٢-١: الموقع الجغرافي:

تتخذ شبه جزيرة سيناء شكل مثلث قاعدته تطل على ساحل البحر المتوسط وتقع رأس هذا المثلث عند منطقة رأس محمد عند افتراق خليجي السويس والعقبة ويحدها شرقاً الحدود السياسية بين مصر وفلسطين والساحل الغربي لخليج العقبة ويحدها غرباً قناة السويس والبحيرات المرة والساحل الشرقي لخليج السويس وتقع في موقع فاصل بين قارتي أفريقيا وآسيا ، وتتخذ محافظة شمال سيناء (النطاق المكاني للدراسة) منها موقعاً فريداً حيث تقع في القسم الشمالي من سيناء وعاصمتها مدينة العريش ويحدها من الشمال البحر الابيض المتوسط ومن الشرق الحدود الدولية مع فلسطين ومن الغرب الحدود الإقليمية مع محافظتي بورسعيد والإسماعيلية ومن الجنوب الحدود الإقليمية مع محافظة جنوب سيناء وتعد محافظة شمال سيناء بوابة مصر الشمالية الشرقية ومعبرها البري إلي قارة آسيا ويوم ٢٥ إبريل هو العيد القومي لمحافظة شمال سيناء[١] وهو اليوم الذي إكتملت فيه مرحلة الإنسحاب الإسرائيلي من سيناء عام ١٩٨٢ عدا طابا التي عادت بالتحكيم الدولي عام ١٩٨٩م .. **وتنقسم تضاريس محافظة شمال سيناء إلى ثلاثة أنواع من الأراضي[٢] :**

٣- أراضي السهول الساحلية بمنسوب لايزيد عن ٥٠م .

٤- أراضي إقليم القباب بمنسوب من ٢٠٠م إلى ٥٠٠م وتبلغ مساحته حوالي ٧٠٠٠كم٢ ويضم المنطقة الواقعة بين السهول الساحلية في الشمال والسهول الداخلية في الجنوب .

٥- أراضي اقليم السهول الداخلية الذي يتميز بخلوه من الكثبان الرملية وبشبكته المنتظمة من الوديان الرئيسية وهي تحتوي على عدة جبال تحيط بمدينة نخل متوسط بإرتفاعات تتجاوز ٥٠٠م .

٢-٢: الدور التاريخي لسيناء في الأمن القومي المصري[٣] :

- تعاملت مصر عبر التاريخ مع بلاد الشام بأنها خط الدفاع الأول لمصر ومصيرها تاريخياً مرتبط بالشام ، وذلك ليس بطريق الصدفة فمعظم المعارك الحربية التي خاضتها مصر سواء منتصرةً أو منهزمةً فقد دارت على أرض الشام وحُسمت في ربوعه وحُسم معها مصير مصر ويُؤكد ذلك بدايةً من شاروهين الهكسوس وقادش تحتمس وصولاً لترقمش البابليين وحطين صلاح الدين وعين جالوت قطز ومرج دابق الغوري وحمص محمد علي.

---

[١] موقع الهيئة العامة للاستعلامات (٢٠٢٣) "الأعياد القومية للمحافظات" https://tinyurl.com/yumtztap

[٢] محافظة شمال سيناء (٢٠٠٧) التوصيف البيئي لمحافظة شمال سيناء. ص ص ٤٩ - ٥٠ .

[٣] شوشه، محمد. (٢٠١٨) التنمية الشاملة لشبه جزيرة سيناء وتأثيرها على الأمن القومى المصرى. بحث زمالة كلية الدفاع الوطني. مرجع سبق ذكره. ص ص ٨٦ - ٨٧ .

- قديماً اعتمدت الاســـتراتيجية الدفاعية لمصـــر على أن ســـيناء تمثل في حد ذاتها مانعاً طبيعياً يحمي وادي النيل لما تتمتع به من ظروف وطبيعة قاســـية ، أما الاختبار الفعلي لقواعد اســـتراتيجية ســـيناء الحديثة كان الحملة التركية على مصـــر في الحرب العالمية الأولى وكانت آنذاك مدرســـتين في الفكر العســـكري البريطاني **الأولى** هي ان ســـيناء هي درع مصـــر الواقي التي يجب الدفاع عنها للدفاع عن مصـــر ، **والثانية** ان قناة الســـويس قد غيرت الموقف الاســـتراتيجية وأصـــبحت مانعاً مائياً يضـــاف لعمق ســـيناء ويعتبر حد قاطع لأي تقدم من الشـــرق للغرب وســـادت هذه النظرية آنذا إلى أن القوات التركية تمكنت من عبور ســـيناء والوصـــول لقناة الســـويس عند منطقتي طوســـون وســـيرابيوم ولكن المدفعية البريطانية بمعاونة المصـــريين تمكنت من ردهم ومنذ ذلك الحين وتصـــدعت نظرية أن قناة السويس هي خط الدفاع الأول .
- اما الاختبار الثاني كان في حرب ١٩٦٧ فكررت الاستراتيجية المصرية خطأ الاستراتيجية البريطانية بانســـحاب الجيش بشـــكل غير منظم للضـــفة الغربية للقناة فأثبت ذلك ان الانســـحاب من ســـيناء لا يعني فقط شل القناة بل تحولها لأكبر عقبة في سبيل التحرير فهي بذلك أصبحت سلاح ذو حدين فهي ســـتار مهم للدفاعات المصـــرية من الغرب لكنها ايضـــاً تمثل عائقاً أمام العبور المصـــري لاسترداد سيناء وبالتالي فالدفاع عن أقصى الغرب يبدأ من الدفاع عن أقصى الشرق في سيناء .

٢-٣: المعادلة الاستراتيجية المستخلصة من الموقف الجيوستراتيجي لسيناء :

إن من يســـيطر على فلســـطين يهدد خط الدفاع الأمامي لســـيناء وبالتالي إمكانية الســـيطرة على خط سيناء الأوسط الذي يُمَكِّن من التحكم في سيناء ، ومن يسيطر على سيناء يهدد خط الدفاع المصري الأخير وهو قناة السويس وبالتي يمكنه تهديد الوادي ، لذا فإن سيناء أصبحت استراتيجياً جزء من القناة وبالتالي جزء من مصر فضياع سيناء يمثل شلل مباشر للقناة وهذا يعني إيقاف موقع مصر الجغرافي وترتيباً على ذلك يتشكل المبدأ الاستراتيجي في الأمن القومي المصري في شعار .. دافع عن سيناء تدافع عن القناة تدافع عن مصر جميعاً [١].

٢-٤: المحاور الاستراتيجية الرئيسية في سيناء تاريخياً :

أ- **المحور الشمالي أو الساحلي** الذي يمر بمحافظة شمال سيناء (يبدأ من رفح / الشيخ زويد / العريش / بئر العبد / قاطية / رمانة / بالوظة / وينتهى عند القنطرة) وهو أهم محور اســـتراتيجي في ســـيناء في العصـــور القديمة وتمت تســـميته بطريق حورس أو الطريق الحربي القديم[٢] ، وقد اســـتخدمته جميع الجيوش التي هاجمت مصـــر أو خرجت منها ، وأهم ما يميزه عن باقي المحاور هو إمكانية أن تقوم القوات البحرية بتقديم معاونة نيرانية لأنشطة القوات البرية التي تسير في هذا المحور .

---

[١] المركز الفلسطيني للإعلام. (٢٠٠٦) فلسطين : عين القلب وقدس الأقداس . https://tinyurl.com/4hz5pb6c

[٢] حمدان، جمال.(١٩٩٣) سيناء فى الاستراتيجية والسياسة والجغرافيا. المدبولي للنشر. ص ص ١٣ - ١٤

ب-**المحور الأوسط** الذي يمر بمحافظة شمال سيناء أيضاً (يبدأ من أم قطيف / أبو عجيله / مضيق جبل لبني / الجفجافة ممر جبل الختمية وينتهى عند الإسماعيلية) وهو المحور الرئيسي للهجوم التركي الأول عام ١٩١٥ وتحركت عليه القوات البريطانية بين مصر وفلسطين[١] .

ت-**المحور الجنوبي** ويبدأ مروره من محافظة شمال سيناء أيضاً (يبدأ من القصيمة / جنوب جبل الحلال / وادي البروك / ممر متلا / وينتهي عد السويس)[٢] .

٢-٥: خطوط الدفاع الاستراتيجي عن سيناء (العصر الحديث)[٣] :

برزت في العصر الحديث ثلاثية دفاعية تمثل في امتدادها من الشمال للجنوب خطوط الدفاع الأساسية عن سيناء وبالتالي عن مصر وتمثل تأكيداً إضافياً لأهمية محافظة شمال سيناء بالنسبة للأمن القومي المصري حيث يقع اثنان من هذه الخطوط الثلاثة الآتية ضمن أراضيها :

أ- خط الدفاع الأول :-

يقع قرب الحدود السياسية بين مصر وفلسطين ويبدأ من طابا ثم الكونتلا ثم القصيمة ثم أبو عجيلة ثم بئر لحفن ثم العريش ، وعنده تجتمع نهايات محاور سيناء الاستراتيجية الثلاثة ، ونظراً لقربه من الحدود فإنه يعتبر الأقل مناعة لأنه لا يتمتع بعمق استراتيجي لكنه في المقابل يسمح بالمراقبة المباشرة للعدو .

ب-خط الدفاع الثاني :-

يقع في قلب سيناء ويتسم بالوعورة فهو الخط المار بالمضايق ويمر من قلعة الجندي ثم أمام ممرات متلا والجدي والجفجافة والمغارة وصولا لقاطيه ، وهذا الخط غير قابل للإختراق أو العبور إلا من خلال فتحات محددة له ، ويعتبر هو المفتاح الاستراتيجي الحاكم لسيناء ومن يسيطر عليه يسيرط على سيناءوالصمود فيه في حالة الدفاع يؤمن قناة السويس وما خلفها وبالتالي هو أهم الخطوط الدفاعية الاستراتيجية .

ت-خط الدفاع الثالث :-

هو قناة السويس نفسها حيث تبرزز أهميتها الاستراتيجية بالنسبة لمصر ، وتعتبر بمثابة عنق الزجاجة فعلى جانبها الشرقي تبدو سيناء وكأنها المدخل إلى مصر ففيها تصب نهايات محاور الحركة الثلاثة ويستمد هذا الخط أهميته بأنه من يسيطر عليها يستطيع في الوقت نفسه الوصول براً إلى جنوب سيناء ويسيطر عليها ويهدد أيضاً غرب خليج السويس ويهدد أيضاً أمن الأهداف الحيوية في الوادي .

---

[١] شوشه، محمد. (٢٠١٨) التنمية الشاملة لشبه جزيرة سيناء وتأثيرها على الأمن القومى المصرى. بحث زمالة كلية الدفاع الوطني. مرجع سبق ذكره. ص٨٨ .

[٢] حمدان، جمال.(١٩٩٣) سيناء فى الاستراتيجية والسياسة والجغرافيا. المدبولي للنشر. ص ص ١٦ - ١٧

[٣] ناصر، كرم. (٢٠١٣) شبه جزيرة سيناء: دراسة في الجغرافيا السياسية. كلية الآداب. الجامعة الإسلامية في غزة. ص ص ١٢٩ - ١٣١ .

ثانياً : التقسيم الإداري وخصائص السكان بمحافظة شمال سيناء :-

١. التقسيم الاداري لمحافظة شمال سيناء [١]:

يتكون التقسيم الإداري لمحافظة شمال سيناء من ٦ مراكز رئيسية و٨٤ قرية و٥٥٦ تابع ومدنها الرئيسية كالآتي :-

- **مدينة العريش** : ويتبعها قرى وهي (السكاسكة – الطويل – الميدان – السبيل)
- **مدينة رفح** : ويتبعها قرى (أبوشنار – جوز أبو رعد – شيبانه – البرث – الحسينات – الخرافين – الطايره – المطلة –المهدية– الوفاق– الكيلو ٢١).
- **مدينة الشيخ زويد** : ويتبعها قرى (أبوطويلة – أبو العراج – التومة – الجورة – الخروبة – الزوارعة – السكادرة – الشلاق –الظهير –العكور – القريعة – المقاطعة – قبر عمير –أبوالفيته).
- **مدينة بئر العبد** : ويتبعها قرى (التلول – الخربة – الروضة – السادات – النجاح – النصر – سالمانه –أقطيه – أم عقبة – الاحرار – السلام – الكرامة – الشهداء – الشوحط – المريح – ٦أكتوبر – بالوظة – رابعة – رمانة – قاطيه – الجناين – نجيلة – الشيخ زايد – العقايلة).
- **مدينة الحسنة** : ويتبعها قرى (الحمة – الجدي – الجفجافة – الريسان – الغرقدة – المنارة – المفارق –المنجم – بغداد – قربة – وادي المليز – الكيلو ٦٤ – القسيمة – المغفر – المقضبة – المنبطح – أم قطاف – أم شيحان – بئر بدا – وادي العمرو – عرب بلي).
- **مدينة نخل** : ويتبعها قرى (البروك – التمد – الخفجة – السلام – الكونتلا – النثيلة – بير جريد – رأس النقب – صدر الحيطان – الريد – وادي الحاج).

٢. خصائص السكان بمحافظة شمال سيناء :

يرتكز أكثر من ثمانين بالمائة من سكان محافظة شمال سيناء ناحية المناطق الساحلية المأهولة بالسكان، ويبلغ عدد سكان محافظة شمال سيناء ٤٨٦,٢٤٢ نسمة طبقاً للاحصائية عام ٢٠٢١ [٢] ، ويتوزع سكان المحافظة على مراكزها الإدارية الستة وينقسم السكان في محافظة شمال سيناء إلى أربعة فئات رئيسية هي :

- الفئة الأولى: هم الوافدين النازحين من محافظات مصر بالكامل للعمل سواء (الحكومي / الخاص) وأقاموا في سيناء وأصبحت المقر الدائم لهم ويتواجد هؤلاء بصفة أساسية في المدن.
- الفئة الثانية: وهم القبائل والعائلات البدوية وتتواجد في القرى والتجمعات البدوية كما يتواجد جزء منهم في المدن.

---

[١] موقع محافظة شمال سيناء. (٢٠٢٣) مدن شمال سيناء. https://tinyurl.com/2p8m4u96

[٢] موقع محافظة شمال سيناء. (٢٠٢٣) المحافظة في سطور. https://tinyurl.com/2p8trxvt

- الفئة الثالثة: هي العمالة المؤقتة والتي تقيم في أماكن عملها وتعود لمحافظاتها خلال الاجازات الشهرية أو الاسبوعية طبقا لطبيعة العمل وهذه الفئة غير محتسبة ضمن التعداد السكاني.
- الفئة الرابعة: هي الأشخاص التي اكتسبت الجنسية المصرية نتيجة لما جاء في القانون المصري من اكتساب الجنسية المصرية من الأم المصرية وغالبية هؤلاء من الفلسطينيين.

٢-١: السكان الحضر والسكان البدو في محافظة شمال سيناء[١]:

٢-١-١: السكان الحضر في محافظة شمال سيناء:

يتركز السكان الحضر في المدن الرئيسية بالمحافظة وعلى الرغم من كون المحافظة بها ستة مدن إلا أن مجموع السكان بمدينة العريش فقط يشكل ٦٠٪ من مجموع سكان المحافظة، كما أن سكان باقي المدن في شمال سيناء تغلب عليهم صفة البداوة عن صفة الحضر برغم إقامتهم في مدن ثابتة وبها خدمات مختلفة.

أ- يتكون المجتمع السكاني في مدينة العريش من بعض القبائل والعائلات والتي ترتبط فيما بينها برباط الدم يمثلون شياخات والتقسيم الإداري لأقسام العريش هو قسم أول العريش وقسم ثاني العريش وقسم ثالث العريش وقسم رابع العريش.

ب-يتواجد في جميع أقسام مدينة العريش وافدين من جميع المحافظات وذلك طبقا لطبية العمل وكذا المحافظات الأصل.

وتتميز مدينة رفح على وجه الخصوص بتواجد عائلات وعشائر معظمها تنقسم بين رفح المصرية ورفح الفلسطينية وما يتبعه ذلك من مشاكل في الميراث حيث أن الأب قد يكون في رفح الفلسطينية وبعض الأبناء في رفح المصرية بالإضافة إلى الزواج والمصاهرة بين طرفي العائلة في كلا المدينتين.

٢-١-٢: السكان البدو في محافظة شمال سيناء:

أ- السكان الأصليين في محافظة شمال سيناء هم من سلالة المصريين القدماء بالإضافة إلى البدو الذين نزحوا إليها من شبه الجزيرة العربية ويرجع نسب قبائل شمال سيناء إلى سيدنا اسماعيل عليه السلام وهم أحفاد السيدة هاجر زوجة سيدنا إبراهيم .

ب-تضم شمال سيناء أكبر عدد من بدو مصر وأكبر عدد من القبائل المنتشرة في شمال ووسط سيناء ويبلغ عددهم ١٦ قبيلة كبيرة بخلاف القبائل الصغيرة التي لا يتعدى تعدادها ٥٠٠ فرد .

[١] محافظة شمال سيناء. (٢٠٢١) بيان مركز المعلومات بالمحافظة .

ثالثاً: البنيه الأساسية الداعمة للقطاع الصناعي بمحافظة شمال سيناء ومصادر الطاقة:

نظراً لتعدد خطط التنمية بسيناء عموماً وبمحافظة شمال سيناء على وجه الخصوص وبحكم أهمية موقعها فتعددت عناصر البنية الأساسية التي يمكن إعتبارها عنصراً داعما لعملية التنمية برمتها وللتنمية الصناعية على وجه الخصوص ما سيجعل المحافظة ككل إقليما تنمويا فريداً ومتكاملاً، وفي سبيل استعراض عناصر البنية الأساسية الداعمة للقطاع الصناعي يمكن التعرف عليها من خلال الآتي:-

١-شبكة الطرق:

تتمتع محافظة شمال سيناء بشبكة طرق رئيسية ممتدة لأكثر من ٦٠٠٠ كم/طول[١] مما أوجد شبكة من الطرق والمحاور الطولية والعرضية تسمح بسرعة الوصول إلى مختلف مناطق المحافظة كما أنها تعتبر قاعدة أساسية للتنمية المستقبلية وعنصر داعم للأمن القومي المصري حيث ساهمت شبكة الطرق تلك بقدر كبير في دعم الأنشطة الاقتصادية القائمة في المحافظة وكذا جهود الدولة في مكافحة الإرهاب والتطرف وقد تم ربطها بالكباري والأنفاق بمحور قناة السويس .

٢-الكباري والأنفاق (الربط بين سيناء والدلتا):

٢-١: أنفاق أسفل قناة السويس:

لأول مرة أصبح الوصول إلى سيناء لا يحتاج سوى دقائق معدودة وذلك من خلال مجموعة الأنفاق أسفل قناة السويس، كما أصبح تداول البضائع وحركة انتقالها بين شرق وغرب القناة أكثر سهولة فقد تم تنفيذ أنفاق قناة السويس في زمن قياسي بجانب ما تم تنفيذه من الكباري العائمة بالقناة.

يتكون كل نفق أسفل القناة من أنبوبين بواقع أنبوب في كل إتجاه، ويتكون الإتجاه الواحد من حارتين للسيارات، وتم تصميم هذه الأنفاق وفقاً لمخططات تراعي المواصفات القياسية العالمية ومتطلبات الأمن والسلامة فهي مزودة بنظام أمان ونظام لمجابهة الحرائق وأجهزة إنذار وكاميرات للمراقبة[٢]، وفي إطار التكامل مع عملية التنمية وفي إطار تنمية محور قناة السويس وسيناءتم ربط كل مشروع من مشاريع أنفاق قناة السويس بمجموعة من الطرق والمحاور والتقاطعات الحرة عبر كباري علوية تساهم في تسهيل حركة النقل والتجارة وباقي الاستخدامات الأخرى وتتوزع مشروعات الأنفاق بطول المجري الملاحي لقناة السويس على النحو التالي :-

---

[١] شوشه، محمد. (٢٠١٨) التنمية الشاملة لشبه جزيرة سيناء وتأثيرها على الأمن القومى المصرى. بحث زمالة كلية الدفاع الوطني. مرجع سبق ذكره. ص٢٥.

[٢] موقع الهيئة العامة للاستعلامات. (٢٠٢٣) أنفاق سيناء. https://tinyurl.com/bdcp4ekv

- **نفق بورسعيد (نفـق ٣ يولـيو).**

بـدأ العمـل في مشـــروع حفر الأنفـاق بمنطقـة شـــرق بورســـعيـد في مـايو عـام ٢٠١٥ ، وقد انتهت ماكينة حفر الانفاق العملاقة من أعمالها بعد إتمام عملية معالجة التربة الطينية الصـــعبة وتعد الأنفاق من أكبر وأضـخم الأنفاق بالمنطقة ، والمشـروع عبارة عن نفقين للسـيارات أحدهما للقادم من بورسعيد متجهًا إلى سيناء والثاني للقادم من سيناء متجهًا إلى بورسعيد ويبلغ طول النفق ٣٩٢٠م[١].

كمـا تم إنشـــاء منطقتين أمنيتين شـــرق وغرب القنـاة على مســـاحـة ١٣٠ فـدان بكـل منطقـة لإتمام عمليات التفتيش بسهولة ويُسر بالإضافة لوجود منطقة خدمية وترفيهية شرق وغرب القناة.

يهدف المشـروع إلى ربط سـيناء وشـرق القناة بالوادي والدلتا وتسـهيل حركة عبور الأفراد والبضـائع من وإلى سيناء وإحداث التنمية المنشودة لتلك المنطقة بالتوازي مع إجراءات حماية الأمن القومي .

- **نفق الإسماعيلية (نفـق تحـيا مصـر).**

تم افتتاح أنفاق تحيا مصـــر بالإســـماعيلية عام ٢٠١٩ وذلك بهدف ربط الدلتا بســـيناء أيضـــاً وبتكلفة بلغت ١١,٥ مليار جنيه وبحجم عمالة بلغ أكثر من ٣ آلاف اســـتشـــاري ومهندس وفني وعامل وذلك تحت إشراف الهيئة الهندسية للقوات المسلحة[٢]، وتمر الأنفاق أسفل قناتي السويس القديمة والجديدة وذلك في إطار تحقيق التنمية المســـتدامة وتخفيف العبء عن المواطنين في التنقل من وإلى ســـيناء بالإضـــافة لكونها نقلة نوعية للمنطقة التي تم تطويرها بشـــكل جذري بالتواكب مع تنفيذ المشـــروع وشـــمل التطوير كافة الطرق والمحاور المتصـــلة بالمشـــروع بالإضـــافة لمناطق خدمات متنوعة تخدم سكان المدينة والمترددين على المشروع .

- **نفق السـويس (نفق الشهيد أحمد حمدي).**

تم افتتاحه عام ١٩٨٣ وتم إعادة افتتاحة بعد التجديد عام ٢٠٢١ ويُعد شـــريان تنموي يحقق الســـيولة المرورية ويســـهل حركة تنقل الأفراد والبضـــائع وينهي أزمة الإنتظار للعبور بين ضـــفتي القناة ، كما يسـاهم في تقليل زمن العبور بالإضـافة إلى ربط سـيناء بالوادي والدلتا ، ويمتد النفق بطول ٤٢٥٠م ويقدر الجزء النفقي منه بـــ ٣٢٥٠م وتقع أعمق نقطة بالنفق على بُعد ٧٠م من سطح الأرض[٣] ، ويُعد رابط أســـاســـي واســـتراتيجي لمحافظة جنوب ســـيناء وتنتقل من خلال مجمل حركة النقل التجاري والسياحي بالمحافظة وإفتتاحه يُعد دعماً إضافياً لقدرات الدولة وللأمنها القومي .

---

[١] موقع رئاسة الجمهورية. (٢٠٢٣) إنشاء أنفاق ٣ يوليو بمحافظة بورسعيد. https://tinyurl.com/3uk42tvy

[٢] موقع رئاسة الجمهورية (٢٠٢٣) إنشاء أنفاق تحيا مصر شمال الإسماعيلية. https://tinyurl.com/2p9hajk7

[٣] موقع رئاسة الجمهورية (٢٠٢٣) إفتتاح نفق الشهيد أحمد حمدي. https://tinyurl.com/y4t6ah38

٢-٢: الكباري العائمة:

قطعت هيئة قناة السويس خطوات سريعة وحاسمة في تنفيذ مخطط الدولة نحو ربط سيناء بالوادي عبر إنشاء عدد من الكباري العائمة بطول المجرى الملاحي كمحور رئيسي مع المعديات المنتشرة بطول القناة وتحقق هذه الكباري طفرة كبيرة في تخفيف تكدس المواطنين والمركبات والخامات، تتمتع هذه الكباري العائمة بمرونة فائقة في آلية وتوقيت الفتح والإغلاق بما يلبي متطلبات حركة الملاحة كما تحقق هذه الكباري العائمة حزمة من الأهداف الإستراتيجية في توقيت واحد تشمل تأمين إمدادات المواد الخام للمنشآت الصناعية القائمة ودفع عجلة الإستثمار والتنمية وإنشاء العديد من المجمعات الصناعية الجديدة وتنشيط حركة التجارة ونقل البضائع بمختلف أنواعها الصناعية والزراعية والإستهلاكية، وخدمة المدن والتجمعات العمرانية الجديدة شرق قناة السويس وفي عمق سيناء بمحافظتي شمال سيناء وجنوب سيناء وتتوزع الكباري العائمة على طول المجري الملاحي على النحو التالي:

أ- كوبري النصر العائم بمنـطقة الرسوة ببورسـعيد.

تم تنفيـذ الكوبري للربط بين مـدينتي بورســـعيـد وبورفؤاد لتخفيف معـانـاة الانتقـال اليومي بين المدينتين، ودون إعاقة لمرور السفن بالمجرى الملاحي للقناة[١] ، وكذلك الحد من تكدس سيارات النقل بمشروعات شرق بورسعيد.

ب-كوبري الشهيد أبانوب جرجس بمنطقة القنطرة شرق.

يقع كوبري الشـهيد أبانوب بمدينة الإسـماعيلية بالقنطرة شـرق، تم تصـميمه بترسـانة بورسـعيد البحرية ويبلغ طوله ٣٥٠ م ويتكون من ٣ أجزاء أولها جزء عائم بطول ٢٥٧ مترًا يضم ٣ بنتونات حديدية متماثلة بطول ٨٥ م وعرض ١٥ م وارتفـاع ٢,٢٥ م للبنتون الواحـد فضـــلًا عن جزأين ثـابتين بطول ٩٣م[٢] تمثل المراسي التي يرتكز عليها طرفا الكوبري ويخدم حركة التنقل بين مدينة القنطرة شرق والقنطرة غرب.

ت-كوبري الشهيد أحمد منسي بمنطقة نمرة ٦ بالإسماعيلية.

يبلغ طول الكوبري أيضـــاً ٣٥٠ م وتتمثـل أهميتـه في التكـامـل مع مرفق المعـديـات والأنفـاق ونقل مســـتلزمات تنفيذ البنية التحتية اللازمة للمجتمعات العمرانية الجديدة شـــرق القناة وعلى رأســـها مدينة الإسماعيلية الجديدة[٣] وكان لتشغيله أثر بالغ في سرعة التنقل في النطاق الجغرافي لتواجده .

---

[١] موقع خريطـة مشـــروعـات مصـــر. (٢٠٢٣) إنشـــاء كوبري النصـــر العـائم بمحـافظـة بورســـعيـد. https://tinyurl.com/y39b2f6j

[٢] موقع رئاســـة الجمهورية. (٢٠٢٣) إنشـــاء كوبري الشـــهيد أبانوب جرجس العائم بالقنطرة شـــرق الإســـماعيلية. https://tinyurl.com/be85ap8v

[٣] مـوقـع خـريـطـة مشـــروعـات مصـــر. (٢٠٢٣) كـوبـري الشـــهـيـد أحـمـد منســـى الـعـائـم. https://tinyurl.com/48ss8vya

ث-كوبري الشهيد طه زكي بمنطقة سيرابيوم بالإسماعيلية.

تم افتتاحه في ٢٠١٩ بمشاركة أسرة الشهيد ، قامت الإدارات والشركات التابعة لهيئة قناة السويس بتصميمه وتصل حمولته إلى ٧٠ طن وطوله ٢٥٧،٥ م وعرضه ١٥م[١] ، ويخدم منطقة سيرابيوم والقرى المحيطة بها ويُعد أحد نقاط العبور الممتدةبطول قناة السويس لخدمة حركة التنقل بين ضفتي القناة.

ج-كوبري الشهيد أحمد عمر شبراوي بمنطقة الشط بالسويس.

تم تنفيذ الكوبري ليساهم في خفض تكدس الحركة المرورية عند نفق الشهيد أحمد حمدي ويقع الكوبري عند علامة الكيلو ١٤٧,٧ ترقيم قناة، وطوله ٢٢٧ م وعرضه السطحي ١٥ م ويتكون من ٣ بنتونات عائمة طول كل واحد منها ٧٥م[٢] ، ومصمم طبقًا للمواصفات القياسية العالمية التي تضمن السلامة والأمان الملاحي.

٢-٣: الكباري العلوية[٣]:

٢-٣-١: كوبري السلام للسيارات:

يعد كوبري السلام أول جسر معلق فوق قناة السويس يربط بين طفتي قناة السويس الشرقية والغربية ويستوعب عبور حوالي ٥٠ ألف سيارة يومياً .. ويقع كوبري السلام للسيارات جنوب مدينة القنطرة شرق بمحافظة الإسماعيلية، ويسمح الكوبري بعبور سفن يصل إرتفاعها إلي ٦٠ متراً في قناة السويس.

٢-٣-٢: كوبري الفردان للسكة الحديد:

يقع كوبري الفردان عند الكيلو ٦٥ شمال مدينة الإسماعيلية بـ ١١ كم، وهو الأول من نوعه في العالم كأول كوبري سكة حديد متحرك، ويبلغ الطول الإجمالي له ٦٤٠ متراً ويبلغ عرض فتحته الملاحية ما بين دعامتي التدوير لشطريه ٣٢٠ متراً وهي مسافة تسمح بإستمرار الملاحة في قناة السويس دون إعاقة.

---

[١] موقع خريطة مشروعات مصر. (٢٠٢٣) إنشاء كوبري الشهيد اللواء طه زكي العائم. https://tinyurl.com/3nn4ah7x

[٢] موقع رئاسة الجمهورية. (٢٠٢٣) إنشاء كوبري الشهيد أحمد عمر الشبراوي العائم بمحافظة السويس. https://tinyurl.com/mpfc8jkd

[٣] موقع الهيئة العامة للاستعلامات. (٢٠٢٣) كوبري السلام قيمة مضافة للاقتصاد الوطني. https://tinyurl.com/5cz29eft

٣-المنافذ البرية[١]:

٣-١: منفــذ رفح البري:

يقع في المنطقة الجنوبية آخر الطريق الفاصل بين مدينة رفح ومنفذ قطاع غزة على جمهورية مصر العربية وهو معبر مُخصص لعبور الأفراد ، وإدخال البضائع والمساعدات الإنسانية وأيضا المساعدات الطبية والأدوية للجانب الفلسطيني، وقد تم تحديثه وتطويره .

٣-٢: منفذ العوجة البري:

وهو منفذ تجارى لإدخال البضائع التجارية ومنتجات الشركات المشاركة في إتفاقية الكويز ، وقد تم تحديثه وتطويره أيضاً .

٤-الموانـــئ البحرية :

٤-١: موانئ محافظة شمال سيناء[٢]: ميناء العريش البحري (مدينة العريش).

٤-٢: باقي موانئ شبه جزيرة سيناء :- ميناء شرم الشيخ(جنوب سيناء) – وميناء الطور(جنوب سيناء) – وميناء شرق بورسعيد(بورسعيد) – وميناء نوبيع(جنوب سيناء) – وميناء أبو زنيمة(جنوب سيناء) – ميناء أبو رديس(جنوب سيناء) .

٥-المطارات:

٥-١: مطارات محافظة شمال سيناء[٣]: مطار العريش الدولي(مدينة العريش) – مطار البردويل الدولي مدني / عسكري (وسط سيناء) .

٥-٢: باقي مطارات شبه جزيرة ســـيناء : مطار شرم الشيخ الدولي(جنوب سيناء) – مطار طابا الدولي (جنوب سيناء) – مطار الطور الدولي(جنوب سيناء) – مطار سانت كاترين الدولي(جنوب سيناء).

بالإضافة لعدد من المطارات الداخلية مثل : مطار أبو رديس(جنوب سيناء) – ومطار رأس سدر (جنوب سيناء) – ومطار دهب(جنوب سيناء) .

٦-المناطق الصناعية[٤]:

٦-١: منطقة الصناعات الثقيلة (قائمة بالفعل):

تقع المنطقة الصناعية للصناعات الثقيلة شرق قرية بغداد بنطاق مركز ومدينة الحسنة.

---

[١] الهيئة العامة للاستعلامات. (٢٠١٧) سيناء بوابة مصر الشرقية. ص٥١ .

[٢] الهيئة العامة للاستعلامات. (٢٠١٧) سيناء معالم حضارية وفرص استثمارية. ص٦٠ .

[٣] موقع وزارة الطيران المدني. (٢٠٢١) https://tinyurl.com/2ckm4mwn

[٤] محافظة شمال سيناء. (٢٠٢١) بيان مركز المعلومات بالمحافظة .

٦-٢: منطقة الصناعات المتوسطة (قائمة بالفعل):

تقع المنطقة الصناعية للصناعات المتوسطة شرق مدينة بئر العبد – جنوب الطريق الدولي (العريش – القنطرة) بـــ ٦٠٠م ، وتبعد حوالي ٨٠ كم عن ميناء العريش البحري ، و٩٠ كم عن مطار العريش و٤ كم عن سكة حديد بئر العبد.

٦-٣: منطقة الصناعات الحرفية (قائمة بالفعل):

تقع المنطقة الصناعية للصناعات الحرفية جنوب غرب مدينة العريش – جنوب الطريق الدائرى (العريش – القنطرة) والموقع به مناطق مُخططة ومرفقة ومشروعات قائمة وبه مناطق منخفضة ومناطق زراعات زيتون وأشجار نخيل ومناطق تعديات مواطنين.

٦-٤: منطقة الصناعات الذكية (مخطط إقامتها):

هي منطقة للصناعات الإلكترونية والدقيقة مقترح إنشاءها على مساحة ٢ مليون متر مربع شرق مطار العريش وهي قريبة من مدينة العريش كونها من الصناعات الغير ملوثة بيئيا.

٧- <u>مصادر الطاقة بمحافظة شمال سيناء</u>[١]:

٧-١: مصادر طاقة الرياح:

أثبتت الدراسات التي أعدتها محافظة شمال سيناء أن سرعة الرياح لا تصل إلى الحدود الإقتصادية لاستغلالها حيث أنها موسمية وسرعتها في حدود ٤,٥ عقده، وهي لا تكفي كجدوى إقتصادية لإقامة مشروعات عليها وقد قامت هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة بتركيب محطة قياس بمدينة العريش وكانت نتائج القياس السنوي لمتوسط سرعة الرياح ٢,٣ م/ث وهي تعتبر سرعات منخفضة لتوليد الكهرباء بإستخدام التوربينات الهوائية ، كما أن الإتجاه السائد هو الشمالي الغربي بما يتفق مع محاور الكثبان الرملية الممتده من شرق لغرب المحافظة وينتج عن ذلك زحف للكثبان الرملية كما أن الرياح المصاحبة للمنخفضات الجوية خاصة في فصل الربيع ينتج عنه بعض العواصف الترابية والرملية التي قد تستمر لأيام وتنشط في مناطق وسط سيناء وتؤثر بالسلب في حياة البدو وخيامهم وعملية الرعي .

٧-٢: الطاقة الشمسية:

تتمتع محافظة شمال سيناء بدرجات عالية من السطوع الشمسي تقدر بحوالى ٥/٤ وحدة سطوع شمسي طبقا لتقديرات خبراء الطاقة، وتعددت إستخداماتها في السخانات الشمسية وتيسير استخدامها المنزلي للإضاءة في المجتمعات الجديدة والقرى الجديدة بوسط سيناء وعلى زمام ترعة السلام بإستخدام الخلايا الفوتوفولتيه، استخدام الطاقة الشمسية في إدارة طلمبات المياة واستخراج المياة من الآبار الإرتوازية في المناطق البعيدة عن محطات توليد الكهرباء.

---

[١] محافظة شمال سيناء. (٢٠٢١) بيان مركز المعلومات بالمحافظة .

٧-٣: خطوط الغاز:

يبدأ خط الغاز (سيناء) من شرق قناة السويس حتى منطقة استقبال الغاز بالشيخ زويد على بعد ٢٩ كم شرق مدينة العريش بقطر ٣٦ بوصة وبطول ١٩٣,٥كم، وقد تم تصميم الخط على ضغط ٨٥ ضغط جوي يمتد إلى مواقع الإستخدام حتى طابا، والذي من شأنة توفير الطاقة النظيفة لمشروعات التنمية الصناعية وإستخدامات المنازل ودعم الاقتصاد القومي بتصدير الغاز المصري وتوفير فرص عمل جديدة لشباب الخريجين والمحافظة على البيئة بمحافظة شمال سيناء خالية من التلوث .. ويقدر إجمالى إنتاج الغاز الطبيعى حوالى ٥٠ مليون قدم مكعبة يوميا، يتم إنتاجها من حقلين بمناطق إمتياز شركات البترول بشمال سيناء.

٧-٤: الفحم:

تم تسجيل تواجد أنواع من الفحم الحجرى وتواجد خامات كربونية أخرى فى وسط سيناء قبل عام ١٩٦٥ على أعماق من ٤١٨ متر وحتى ٢٩٦٠ متر أثناء أعمال البحث عن البترول، وقامت الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية بأعمال البحث الكشفى عن الفحم بسيناء فى أكثر من منطقة مثل (مناطق عيون موسى – بدعة وثورة – منطقة المغارة) على الترتيب، وتبعها بعد ذلك بعض الدراسات التفصيلية لبعض المناطق تحت إسم "مشروع الفحم"، وبالحديث عن منطقة المغارة الواقعة ضمن نطاق محافظة شمال سيناء موضوع الدراسة فمنطقة المغارة تقع فى نطاق محافظة شمال سيناء على بعد ١١٠ كم شمال شرق الإسماعيلية، وعلى بعد ٧٠ كم جنوب غرب العريش وقد تم اكتشاف الفحم بها عام ١٩٥٩ بواسطة مجموعة من الجيولوجيين المصريين، وتركزت أعمال البحث والتقييم بناءً على الشواهد الجيولوجية لتكوينات الصفا التى تتمثل فى تتابع طبقى محدد يتخلله عدد ٩ طبقات من الفحم يترواح سمكها بين ١٠سم إلى ١٩٠سم، حيث أمكن تحديد طبقتين من بينهما تتميزان بسمك قابل للتشغيل الإقتصادى وبامتدادات عرضية كبيرة، وتم تسمية الطبقتين بترتيبهما الصاعد بالطبقة الرئيسية وسمكها ١١٠ إلى ١٩٠سم، وبالطبقة العلوية وسمكها ٦٥ سم فى المتوسط يزيد إلى الضعف أحيانا فى بعض القطاعات، ويفصل بين الطبقتين مسافة رأسية من ٨ إلى ١٠ متر ، ويميلان بدرجة إنحدار ٦:١ فى المتوسط (٩,٥ درجة الميل) وأقصى عمق تشغيل مقترح لطبقة الفحم الرئيسية يصل إلى حوالى ٤٠٠ متر تحت سطح الأرض وتم تقدير إحتياطى الفحم بمعرفة بيت الخبرة الإنجليزي الذي أشار إليه فيما بعد على هامش التعاون الذي نفذه مع الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية بما يربو على ٥٠ مليون طن.

٧-٥: مشروعات الربط الكهربائي:

يبلغ حجم الاستثمارات المنفذة في هذه المشروعات ١,٨ مليار جنيه وتم تنفيذ منها محطة توليد و٧ محطات محولات (٢٦١كم) خطوط هوائية وشبكات ربط كهربي، بالإضافة إلى كهربة المدن والقرى وتدعيم شبكاتها وذلك لتحقيق مصادر كهرباء آمنة ومستقرة لخدمة المشروعات التنموية وتوفير الكهرباء للمناطق المحرومة والنائية وربط المنطقة على الشبكة القومية الموحدة للكهرباء ، وتجدر الإشارة إلى أن عدد المشتركين بخدمة الكهرباء في سيناء حوالى ٨٦٣ ألف مشترك حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٢ وتم إدخال المنظومة الجديدة للعدادت مسبوقة الدفع حيث وصل عدد المشتركين لأكثر من ٢٣ ألف مشترك[١] .

٧-٦: برامج الرصد والمراقبة:

تتم المتابعة والتفتيش الدوري والمفاجئ على منشآت الطاقة والتفتيش الدوري على السجل البيئي بالمنشآت بمحافظة شمال سيناء ويتم ذلك من خلال الجهات المعنية بهذا الشأن .

٧-٧: التأثيرات البيئية:

لا توجد تأثيرات ملموسة لمصادر الطاقة المختلفة.

٨-<u>الثروة المعدنية بمحافظة شمال سيناء :</u>

يمكن إلقاء الضوء حول أهم الثروات المعدنية التى تعتبر من الركائز الأساسية الداعمة للتنمية الصناعية بمحافظة شمال سيناء والتي لم يتم استغلالها الاستغلال الأمثل حتى الآن ، ومنها الآتي[٢] :

٨-١: الرخام:

من أبرز أنواعه المتميزة (فلتو الحسنة والتريستا وسينا روز وأبيض سينا والبوتشينو) التي تماثل أجود أنواع الرخام الإيطالية والعالمية ويقدر الإحتياطى من تلك الخامات بنحو ٦ مليون طن ويتواجد بمنطقة جبل يلق والمغارة ويتم تصديره الرخام للعديد من دول العالم مثل الصين وإيطاليا .

٨-٢: الرمال البيضاء (رمال الزجاج):

توجد باحتياطيات تصل إلى ٢٧ مليون طن وتمتاز بنقاوتها العالية حيث تصل إلى ٥,٩٩٪ وتستخدم فى صناعة الزجاج والبللور والسيراميك وصناعة الأسمنت الأبيض ويتم تصدير كميات كبيرة منها إلى تركيا من خلال ميناء العريش البحرى وتتواجد الرمال البيضاء بمنطقة المنشرح ووادى أم هضب ووادى أم سعيد ووادى فيلى بجبل يلق ووادى أم منظور بالمغارة ووادى الحظيرة بجبل الحلال.

---

[١] موقع الهيئة العامة للاستعلامات. (٢٠٢٣) تطوير شبكات توزيع الكهرباء في قطاع شمال سيناء. https://tinyurl.com/2smcpcks

[٢] محافظة شمال سيناء. (٢٠٢١) بيان مركز المعلومات بالمحافظة .

٨-٣: مواد البناء والرصف:

حيث تتوفر (التربة الزلطية – الدولوميت – الزلط – الرمال) بكميات وإحتياطيات ضخمة والتى ساهمت وما زالت تساهم فى تعمير سيناء فى شتى المجالات.

٨-٤: الخامات الأساسية اللازمة لصناعة الأسمنت (الحجر الجيرى–الطفلة – الجبس):

يتواجد خام الحجر الجيرى بمنطقة جبل لبنى وجبل الحلال وجبل المغارة بإحتياطيات هائلة تصل إلى ٨٠٠ مليون طن كما تصل درجة نقاوته إلى أكثر من ٩٥ ٪ وهى نسبة عاليه لا يوجد مثيل لها فى أى منطقة فى العالم ، وكذلك الحال بالنسبة للطفلة فتتواجد بمنطقة جبل المغارة وجبل لبنى وجبل الحلال بإحتياطيات تصل إلى ٥,١٨ مليون طن وتمتاز بإرتفاع نسبة الألومينا بها، وبالنسبة خام الجبس فيتواجد بمنطقة الروضة ومصفق بإحتياطيات تصل إلى ٢ مليون طن ونظراً لما تتميز به تلك الخامات من جودة عالية مما أدى إلى إنتاج أجود أنواع الأسمنت الذى يتميز بمواصفات خاصة ليس لها مثيل من حيث جميع القياسات التى تجرى على خامات الأسمنت.

٨-٥: الرمال السوداء:

تتواجد بساحل العريش بإحتياطى يصل إلى ١,٤ مليون طن وتحتوى على العديد من العناصر الثقيلة التى تستخدم فى الصناعات المشعة والبويات والحديد والسيراميك وأوراق الصنفرة، كما يوجد الكبريت بمنطقة شرق العريش باحتياطى يصل إلى ٢٠ مليون طن.

٨-٦: ثروة الملاحات:

حيث تم إمداد الملاحات بالمياه النظيفة والمتجددة من بحيرة البردويل وإنشاء أحواض للتركيز والترسيب ومناطق للصرف وذلك لضمان إنتاج قطفة من الملح تصلح بعد معالجتها بالغسيل والتكرير لإنتاج أجود أنواع الملح وذلك لما تتميز به المحافظة من نقاء بيئى ليس له مثيل على مستوى العالم حيث تعتبر من أنقى البقاع على وجهة الأرض، ومن أشهر هذه الملاحات (العجرة – الصافية – الروضة – القطرات) هذا بالاضافة إلى ملاحة سبيكة بطاقة إنتاجية تجاوز ٨٠٠ ألف طن سنوياً لتكون الطاقة الإنتاجية للملاحات بالمحافظة هي ٣,١ مليون طن سنوياً.

خلاصة الفصل الثالث :

تلعب التنمية الصـــناعية بمحافظة شـــمال ســـيناء دوراً مهماً في دعم الأمن القومى المصـــرى لما تملكه من أهمية اســـتراتيجية بالغة خاصـــة وأنها تتميز بموقع فريد في الشـــمال الشـــرقي لمصـــر على مســـاحة أرض كبيرة تبلغ ٢٧٣٢٧ كم٢ تمثل كامل الحدود البرية الشـــرقية لمصـــر ولذلك فهي البوابة الشـــرقية التي شـــهدت مدخل أغلب الحروب والغزوات على مصـــر كما أنها تتميز بتركيبة ســـكانية فريدة تتضـــمن تنوع كبير في الســـكان لكنه لم يخلق حالة من الإرتباك الاجتماعي فما زلت تسـتطيع أن تتعرف على كل فئة داخل المجتمع فلكل منها طقوسـها وسـماتها التي تميزها ، وتتكامل مع هذه العناصـــر المقومات الطبيعية التي تتمتع بها المحافظة والتي إذا تم اســـتغلالها الإســـتغلال الأمثل بما يدعم الأمن القومي المصري .

كذلك بالإضـافةً لموقع محافظة شمال سيناء وتركيبتها السكانية نجدها أيضـاً غنية بمصـادر الطاقة المتنوعـة وبـالثروات المعـدنيـة التى تعتبر من أهم المرتكزات الأســـاســـيـة للتنميـة الصـــنـاعيـة وأحد أهم عوامل الجذب التى تســـاهم في تشـــجيع الإســـتثمار الوافد إليها ســـواء كان محلياً أو أجنبياً وبالتكامل مع ما بذلته الدولة من جهود تنموية في شـــبه جزيرة ســـيناء عامة ومحافظة شـــمال ســـيناء بوجه خاص نجدها مؤهلة بشكل كبير لتكون قاعدة أساسية للتنمية المستـــــــــــــــــقبلية في مصر لما تمتلكه من موارد طبيعية هائلة تستطيع أن تسهم بها في تعظيم القدرة الاقتصادية للدولة .

وبالنظر للبنية الأســاســية التي تتمتع بها محافظة شــمال ســيناء الآن ســنجد جزء ليس بقليل منها هو نتائج وثمار المشــروع القومي لتنمية ســيناء والذي ســاهم إلى حد مناســب في غرس عدد مناســب من مشــروعات البنية الأســاســية بمحافظة شــمال ســيناء حتى عام ٢٠١٧ الذي كان التاريخ المحدد لإنتهاء عمر المشـــروع الذي كان يعتبر من أكبر المخططات التي كادت أن تؤتى ثمارها في ســـيناء لولا عوامل التوقف وعدم المتابعة التي أصــابت المشــروع ، وبالتالي أصــبح هذا الأمر تحدياً في حد ذاته حيث يلزم قبل البدء في التخطيط تحديد أهداف ومحددات وركائز ومسـتويات اسـتراتيجية مقترحة تناسـب واقع المنطقة والمأمول منها والأهم من كل ذلك هو إتخاذ الإجراءات والضــوابط التي تضــمن اســتمرارية واستدامة العمل والمتابعة دون التقيد بتواجد المسئول عن اطلاق الإستراتيجية من عدمه .

الفصل الرابع

وضع قطاع الصناعة بمحافظة شمال سيناء

الفصل الرابع

وضع قطاع الصناعة بمحافظة شمال سيناء

تمهيد:

تتوفر في محافظة شمال سيناء إمكانيات كبيرة للتنمية الصناعية فيها، ولكون الصناعة تعتبر من القطاعات ذات قوة الدفعة القوية على كافة المستويات القومية أو الإقليمية أو المحلية ويمثل ذلك مشاركة كبيرة ومؤثرة في تحقيق التنمية والإقتصادية والإجتماعية كانت محافظة شمال سيناء دائما في قلب الخطط التنموية التي تم إعدادها من جانب الدولة، ومن الجيد القول أن قطاع الصناعة في محافظة شمال سيناء يملك المرونة الكافية بحيث لايشترط أن تكون كافة مكوناته متوجهه نحو مواقع الموارد فواقع الأمر يثبت أن قطاع الصناعة حالياً في المحافظة يقوم على نوعين الأنشطة المتوجهة نحو الموارد وهذا نجده في الأنشطة الصناعية المتواجدة جغرافياً في نطاق تركز المواد والخامات مثل الأنشطة الصناعية المتواجدة في منطقة وسط سيناء ضمن الحدود الإدارية لمحافظة شمال سيناء، وكذلك أيضا النوع الآخر وهو الأنشطة الصناعية المرنة التي تعتمد على نقل المواد والخامات وكافة مكونات الإنتاج لمواقع مختارة مثل المجتمعات والمناطق الصناعية ضمن النطاق الإداري للمحافظة مثل المنطقة الصناعية بمدينة بئر العبد وكذا المنطقة الصناعية الحرفية بمدينة العريش.

وحيث أن اهداف التنمية الصناعية في سيناء عموماً ومحافظة شمال سيناء على وجه الخصوص كانت تتبلور في كافة الخطط الإستراتيجية أو مقترحات المشروعات بالمنطقة بداية من المشروع القومي لتنمية سيناء[١] الذي تم إطلاقه عام ١٩٩٤ وتكررت في أغلب الخطط الاستراتيجية المعتمدة حتى الآن على تحقيق مجموعة من الأهداف يأتي في مقدمتها إحداث تنمية اقتصادية مستقرة بالمنطقة تناسب موقع وأهمية سيناء، وكذا جذب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال للإستثمار في سيناء، وإستغلال الموارد الوفيرة في سيناء، وخلق مزيد من فرص العمل في المنطقة مما يترتب عليه زيادة في مستوي الدخول، وخلق مراكز نمو جاذبة للسكان من الوادي إلى سيناء، وتلبية احتياجات محافظات سيناء من السلع والمنتجات مع تحقيق فائض تصديري لمحافظات الجوار وفي مقدمتها مدن القناة ومن ثم باقي محافظات الجمهورية، وحقيقة الأمر أن تحقيق هذه الأهداف سيخلق فعلياً مجتمعات متقدمة ومزدهرة داخل سيناء.

---

[١] اللجنة الوزارية العليا لتنمية سيناء. (١٩٩٤) المشروع القومي لتنمية سيناء. ص٣٣.

أولاً : نظرة عامة عن القطاع الصناعي بمحافظة شمال سيناء .

سيتم استعراض هذه النظرة العامة عن القطاع الصناعي في محافظة شمال سيناء من خلال التعرف على أهم العناصر المؤثرة في قطاع الصناعة في المحافظة وبصفة خاصة الآتي :

١- جهود المحافظة لدعم الإستثمار والتنمية في القطاع الصناعي .
٢- مصادر الثروة المعدنية .
٣- الصناعات القائمة .
٤- جمعيات المستثمرين .
٥- مراكز التدريب .

وهذا ما يوضحه الشكل التالي رقم (٤ – ١)

شكل رقم (٤ – ١)

القطاع الصناعي في محافظة شمال سيناء

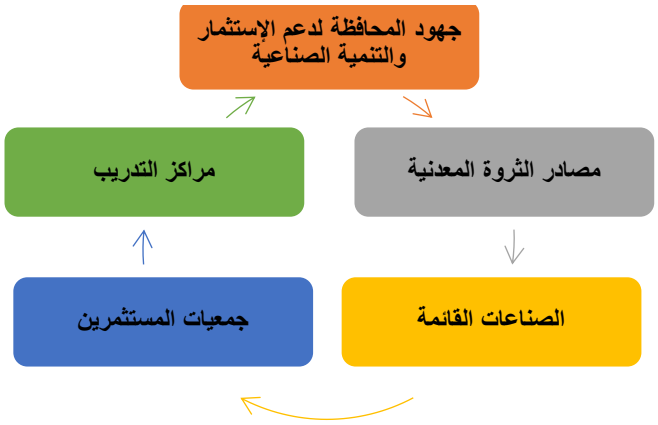

المصدر : الشكل من إعداد الباحث.

١-جهود محافظة شمال سيناء لدعم الإستثمار والتنمية في القطاع الصناعي[١] :

تستهدف إستراتيجية التصنيع لدى محافظة شمال سيناء إنشاء ركيزة صناعية قوية تقوم على التوجه التصديري والاستيطان البشرى في ظل منظومة شاملة تتكامل مع الأنشطة الأخرى، وفى ظل توجه الدولة لفتح مجالات الاستثمار وتحقيق الانطلاقة الاقتصادية والنهضة التكنولوجية وتحقيق المزيد من الإنتاج والتصدير وإيجاد المزيد من فرص العمل، وفي ظل تفرد محافظة شمال سيناء بخاماتها عن مختلف المحافظات لما يتوفر فيها من احتياطى ضخم من الخامات.

قامت المحافظة بالاشتراك مع كافة الجهات بالدولة بعمل الدراسات والأبحاث اللازمة لتحديد أنواع الخامات التعدينية وتقدير احتياطياتها وأماكن تواجدها ومواصفاتها والتى من شأنها ان تضع يد المستثمر وتكشف له عن تلك الخامات والصناعات التى يمكن ان تقوم عليها.

فيما أعلنت المحافظة عبر موقعها الرسمي عن خريطة الموارد التعدينية في شمال سيناء، والخريطة الجيولوجية، وخريطة المحاجر بشمال سيناء، وخريطة الملاحات بشمال سيناء، وكذلك أعلنت عن خريطة المناطق الصناعية بالمحافظة.

---

[١] موقع محافظة شمال سيناء. (٢٠٢٢) "التنمية والإستثمار". مرجع سبق ذكره. https://tinyurl.com/2n63aprt

٢- مصادر الثروة المعدنية القابلة للإستفادة الصناعية منها:

تزخر محافظة شمال سيناء بالعديد من الخامات والثروات المعدنية التي تغطي نطاقات جغرافية عديدة بالمحافظة[١] ، والجدول التالي رقم (٤ – ١) يوضح الثروة المعدنية المتنوعة التي تمتلكها محافظة شمال سيناء.

جدول رقم (٤ – ١)

مصادر الثروة المعدنية في محافظة شمال سيناء

م	المورد	احتياطياته	مناطق تواجده	الاستخدامات
١	الرخام وأحجار الزينة	٩ مليون م٣	جبل يلق/ جبل المنشرح /منطقه المغارة / منطقه الختميه .	تكسية الحوائط والارضيات وأعمال الديكوروالتماثيل والتحف والبلاط والموزايكو
٢	الحجر الجيري	٨٠٠ مليون طن	جبل لبني -جبل الحلال-ريسان عنيزة-المنشرح-غرب جبل لبني - المغارة-الجفجافة - أم شيحان	صناعة الاسمنت -صناعات كيميائية- اسمدة - بويات - فى أعمال البناء والطرق .
٣	الطفلة	١٨ مليون م٣	جبل المغارة - ريسان عنيزة - الحسنه - جبل الحلال - البروك.	صناعة الاسمنت وعمليات حفر الآبار وتكرير الزيوت والخزف و الصيني والطوب.
٤	الجبس	٢ مليون م ٣	حول سبخه البردويل فى الروضه ومصفق	الاغراض الزراعية - صناعه الاسمنت - اعمال البناء والتشييد
٥	الرمال الصفراء (العادية)	أحتياطيات كبيرة	الهضاب والوديان المختلفه بشمال ووسط سيناء	فى أغراض البناء والتشييد وأنشاء الطرق - فى الزراعه
٦	المارل	احتياطيات كبيرة	جنوب جبل الحلال وغرب طريق القسيمه	فى صناعه الاسمنت
٧	الدولوميت	احتياطيات كبيرة	حول حواف جبل المغارة – جبل الحلال - ريسان عنيزة	فى أعمال البناء - أنشاء الطرق - حمايه أرصفه الموانىء
٨	التربه الزلطيه	أحتياطيات كبيرة	حول الوديان بوسط سيناء وحول جبل لبنى	فى انشاء الطرق
٩	الرمال البيضاء	٢٧ مليون م٣	جبل المنشرح بالحسنة وادى فيللى - جبل يلق جبل الحلال - جبل المغارة	صناعة الزجاج والبللور - السيراميك - السليكون النقى الكريستال - الخلايا الضوئيه.
١٠	الرمال السوداء	٤,١ مليون طن معادن أقتصادية	بطول الساحل الشمالى العريش مساحه ١٨ كم٢ -رمانه مساحه ١٨ كم٢	صناعه هياكل ومحركات الطائرات - الادوات الكهربائيه - أوراق الصنفرة
١١	كلوريد الصوديوم (ملح الطعام)	الطاقه الانتاجيه بلغت ٠,٥٧ مليون طن	حول بحيرة البردويل فى ملاحه (الروضه - العجرة – الصافيه - القطرات – ملاحه سبيكه- طولان)	فى ملح الطعام - الصناعات الغذائيه - الصناعات الكيميائيه - حفر آبار البترول.
١٢	الفحم	٥٢ مليون طن أحتياطى جيولوجى - ٢٧ مليون طن أحتياطى مؤكد	منطقه المغارة	صناعه فحم الكوك اللازم لصناعه الحديد والصلب وتوليد الكهرباء
١٣	الكبريت	١٠مليون طن	المنطقه بين العريش ورفح	فى الصناعات الكيميائيه

المصدر: بيان مركز معلومات محافظة شمال سيناء (٢٠٢١) .

[١] محافظة شمال سيناء. (٢٠٢١). "مركز المعلومات بالمحافظة". مرجع سبق ذكره.

٣-أبرز الصناعات القائمة بمحافظة شمال سيناء :

تتنوع الصناعات القائمة بمحافظة شمال سيناء توازيا مع تنوع الخامات من جانب وكذا الطلب الداخلي حيث ان المحافظة مستهلكة بشكل أكثر من كونها تقوم بالتصدير لمحافظات الجوار[١] ، ويمكن من الجدول التالي رقم (٤ – ٢) التعرف على تلك الصناعات.

جدول رقم (٤ – ٢)

أبرز الصناعات القائمة والمسجلة بمحافظة شمال سيناء

البيـــــــــــــــان	عدد المشروعات	قيمة الإنتاج بالطن	التكاليف الاستثمارية بالألف جنيه	عدد العمال
استخراج الفحم	١	١٦٨٤٠	٣٩٤٥١٢	٨٤٣
مواد غذائية	٢٨	٣٨٦٥٩٢	٢٢١٢١٤	١٧٢٨
الخشب ومنتجاتها والتنجيد	١٠	٥٩٨	٢٣٣	٣٠
الورق ومنتجاته وطباعة ونشر	٤	٣٠١٥٧	١٠٠٤٤	٧٤
كيماويات أساسية ومنتجاتها	٦	١٣٦٤	١١٨٥	١٦
مواد بناء وخزف وصيني وحراريات	٨	٢٠٣٣٩٧٥	٢٤٩٥١٦٢	٨٦٣
صناعات هندسيه والكترونية كهربيه	١١	٧١٠٥	٢٦٢٨	٥٠
إنتاج وتوزيع كهرباء الإنارة والقوى	١	١٨٠٠٠	٧١٠٥٣٠	٢٤٠
استغلال مناجم / محاجر	٣	٢٥٣٠٥	١٣٩٢٠	٧٦
الاجمالى	٧٢	٢٥١٩٩٣٦	٣٨٤٩٤٢٨	٣٩٢٠

المصدر: بيان مركز معلومات محافظة شمال سيناء (٢٠٢١) .

٤-جمعيات المستثمرين :

يتواجد في محافظة شمال سيناء عدد ثلاث جمعيات تمثل رجال الأعمال والمستثمرين[٢] وهي:

أ- جمعية مستثمري شمال سيناء: ويتركز نشاطها في تقديم الإستشارات ودراسات الجدوى المبدئية وبعض القروض.

ب- جمعية شباب المستثمرين في شمال سيناء: ويتركز نشاطها في تقديم الإستشارات فقط.

ج- جمعية رجال الأعمال بشمال سيناء: ويتركز نشاطها في تقديم الإستشارات ودراسات الجدوى الإنتاجية المحدودة وكذا التوسع في القروض الإنتاجية للمشروعات محدودة رأس المال.

---

[١] محافظة شمال سيناء. (٢٠٢١) مركز المعلومات بالمحافظة. مرجع سبق ذكره.

[٢] موقع الإتحاد المصري لجمعيات ومؤسسات المستثمرين. (٢٠٢٢) https://tinyurl.com/mr2yejtu

٥-مراكز التدريب :

تنتشـــر مراكز التدريب بمدن المحافظة الرئيســـية وتتولى كل من وزارة القوى العاملة ووزارة التضـــامن الاجتماعي مسئولية تشغيل تلك المراكز والتدريب على الحرف[١] وفقاً للجدولين التاليين رقمي (٤-٣) ، (٤-٤) .

جدول رقم (٤ – ٣)

مراكز التدريب بمحافظة شمال سيناء

الجهة التابعة	المركز	اسم المركز	السعة	المدربين	المتدربين الذكور	المتدربي الاناث	الاجمالي
قوى عامله	العريش	مركز العريش	١٦٥	١٥	١٢	٩١	١٠٣
قوى عامله	بئر العبد	مركز بئر العبد	١٠٥	٨	-	٣٠	٣٠
تضامن اجتماعيه	العريش	مركز التكوين المهنى	٧٠	٨	١٦	١٠	٢٦
تضامن اجتماعيه	بئر العبد	مركز التكوين المهنى	٧٠	٣	١	٦	٧
تضامن اجتماعيه	ش زويد	مركز التكوين المهنى	٥٠	٣	-	١٠	١٠
الاجمالي			٤٦٠	٣٧	٢٩	١٤٧	١٧٦

المصدر: بيان مركز معلومات محافظة شمال سيناء (٢٠٢١) .

جدول رقم (٤ – ٤)

الحرف التي يتم التدريب عليها وعدد المتدربين

الجهة التابعة	المركز	ارابيسك	تطريز	تفصيل	تبريد	نجارة	حداده	كهرباء	اعمال فتيات	الكترونيات	سباكه
قوى عامله	العريش	١٣	١٥	١١	١٢	-	-	-	٤٠	-	١٢
قوى عامله	بئر العبد	-	-	٣٠	-	-	-	-	-	-	-
تضامن اجتماعيه	العريش	-	-	-	-	٣	٣	٤	١٠	٦	-
تضامن اجتماعيه	بئر العبد	-	-	-	-	-	-	١	٦	-	-
تضامن اجتماعيه	ش زويد	-	-	-	-	-	-	-	١٠	-	-
الاجمالي		١٣	١٥	٤١	١٢	٣	٣	٥	٦٦	٦	١٢

المصدر: بيان مركز معلومات محافظة شمال سيناء (٢٠٢١) .

[١] محافظة شمال سيناء. (٢٠٢١) مركز المعلومات بالمحافظة. مرجع سبق ذكره.

ثانياً : التوزيع الجغرافي للأنشطة الصناعية بمحافظة شمال سيناء .

تتنوع الأنشـــطة والمنشـــآت الصـــناعية المتواجدة بكل مركز من مراكز محافظة شـــمال ســـيناء طبقـا لعوامـل كثيرة منهـا تواجـد المـادة الخـام وقربهـا وكـذا القرب من الطرق والموانئ وتوافر الأيدي العاملة وغيرها من العوامل التي تتحد لتعطي تنوع للأنشطة في كل مركز[1] ، وسنقوم بإستعراض الأنشطة والمنشآت الصناعي في المراكز الرئيسية للمحافظة طبقاً للجداول التالية :

جدول رقم (٤ – ٥)

أبرز المنشآت الصناعية بمدينة العريش

النشاط	عدد المنشآت	قيمة الإنتاج	التكاليف الاستثمارية	عدد العمال
استخراج الفحم	١	١٦٨٤٠	٣٩٤٥١٢	٨٤٣
الخشب والفلين	٩	٤٩٣	٢٢٢	٢٨
الورق والطباعة	٣	١٥٧	٤٦	٧
صناعات هندسية	٨	٧٠٢٠	٢٥٨١	٤٤
كيماويات أساسية	٥	١٢٣٢	١١١٤	١٣
مواد بناء	٦	٣٧٤٧٥	٣٦٤٠٣	١٩١
مواد غذائية	١٩	٢٠٩١٥٢	١٦٤٢٢٤	١٠٥١
استغلال مناجم	١	٤٥٠٠	٢٢٥٠	٨
أنتاج وتوزيع الكهرباء	١	١٨٠٠٠	٧١٠٥٣٠	٢٤٠
الاجمالـــي	**٥٣**	**٢٩٤٨٦٩**	**١٣١١٨٨٢**	**٢٤٢٥**

المصدر: بيان مركز معلومات محافظة شمال سيناء (٢٠٢١) .

جدول رقم (٤ – ٦)

أبرز المنشآت الصناعية بمدينة بئر العبد

النشاط	عدد المنشآت	قيمة الإنتاج	التكاليف الاستثمارية	عدد العمال
صناعات هندسية	١	٨٥	٢٦	٢
مواد غذائية	٥	٥٠٥٤٠	٢٩٩٨٩	٣١٧
صناعة اعلاف واغذية الحيوان	١	٤٢٥٠٠	١٠٠٠٠	٨
استغلال مناجم ومحاجر	١	٤٤٢٥	٤٥٠٠	٥٠
الاجمالي	**٨**	**٩٧٥٥٠**	**٤٤٥١٥**	**٣٧٧**

المصدر: بيان مركز معلومات محافظة شمال سيناء (٢٠٢١) .

[1] محافظة شمال سيناء. (٢٠٢١) مركز المعلومات بالمحافظة. مرجع سبق ذكره.

جدول رقم (٤ – ٧)

أبرز المنشآت الصناعية بمدن الشيخ زويد ورفح والحسنة

النشاط	عدد المنشآت	قيمة الإنتاج	التكاليف الاستثمارية	عدد العمال
الخشب ومنتجاته والورق	٣	٣٠١٠٥	١٠٠١١	٦٩
صناعات هندسية ومواد بناء	٤	١٩٩٦٥٠٠	٢٤٥٨٧٧٩	٦٧٦
كيماويات أساسية	١	١٣٢	٧١	٣
مواد غذائيه	٢	٨٤٤٠٠	٢٣٠٠٠	١١٢
استغلال مناجم	١	١٦٣٨٠	٧١٧٠	١٨
الاجمالي	١١	٢١٢٧٥١٧	٢٤٩٩٠٣١	٨٧٨

المصدر: بيان مركز معلومات محافظة شمال سيناء (٢٠٢١) .

ثالثاً : التسلسل الزمني لأنشطة وخطط التنمية والتطوير بمحافظة شمال سيناء :

١- التسلسل الزمني حتى عام ٢٠١٠ [١] :-

لقد أعدت الدولة عدداً من الخطط وقامت بعدد من الأنشطة التي تستهدف دفع عجلة التنمية في سيناء عموما وفي القلب منها محافظة شمال سيناء، وبدأت تلك الجهود تتشكل منذ عام ١٩٨٧ وفقاً للآتي :-

أ- عام ١٩٨٧ أطلق مجلس الوزراء الخطة القومية لتنمية سيناء التي استهدفت تكثيف مشروعات البنية الأساسية خلال الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٢ .

ب-عام ١٩٩٢ رصدت اللجنة العليا لتنمية وتعمير سيناء مبلغ ٢ مليار جنيه لتنمية وتعمير سيناء خلال عشرة سنوات وتشمل الخطة استصلاح أراضٍ وإقامة مدن صناعية ومطارات جديدة وغيرها من المشروعات.

ت-عام ١٩٩٤ أطلق مجلس الوزراء ووزارة التخطيط المشروع القومى لتنمية سيناء ١٩٩٤-٢٠١٧ والذي ارتكز على تلبية احتياجات القطاعات المختلفة في سيناء حتى عام ٢٠١٧ وتدعيم الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والعمراني مع إرساء القاعدة الاقتصادية لسيناء والمساهمة في حل المشكلة السكانية ودعم مشاركة القطاع الخاص والتعاوني وتوزيع التنمية القطاعية مكانياً على كافة الأنحاء في سيناء بإجمالي استثمارات مُقدرة بلغت ٧٥ مليار جنيه ومستهدف أساسي بنقل السكان خارج الدلتا وخلق إقليم جاذب للسكان حيث كان المخطط إحداث زيادة سكانية في سيناء تصل إلي ٢,٩ مليون نسمة إضافة إلى حوالي ٣٠٠ ألف نسمة متواجدة في سيناء عام ١٩٩٤ ليصل الإجمالي إلى حوالي ٣,٢ مليون نسمة بحلول العام ٢٠١٧.

---

[١] أبوزيد، مها. (٢٠١٥) فاعلية السياسات الحكومية في إنجاز مشروعات تنمية شمال سيناء. مجلة البحوث القانونية والإقتصادية. كلية الحقوق. جامعة الإسكندرية. ص ص٣ – ٤ .

ث-عام ٢٠١٠ أصـــدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لرئاســـة مجلس الوزراء تقريراً يرصـد فيه إنفاق ما يقرب من ١٥ مليار جنيه على المشـروع وتحقيق ٣١% فقط من المشـروعات المستهدفة .

بإسـتعراض التسـلسـل الزمني لخطط التنمية ونتائجها حتى عام ٢٠١٠ وصـولاً للمشـروع القومي لتنمية سيناء الذي يعتبر الأضخم والأشمل .. لم تعكس تلك النتائج نجاح المشروع في تحقيق مستهدفاته رغم مرور أكثر من ٧٥% من مدة تنفيذ المشروع المخططة .

٢-<u>التســـلســـل الزمني بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ مروراً بثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وحتى بداية عام ٢٠١٨ (تاريخ بدء العملية العسكرية الشاملة سيناء ٢٠١٨)</u>[١] :-

لما كانت التنمية الصـناعية ركيزة هامة لخلق مجتمعات عمرانية حضـرية لذلك قامت الدولة بإقرار خطط ومشـروعات عديدة لدعم التنمية في سـيناء في كافة القطاعات والتي من بينها القطاع الصـناعي بما يحقق افضل استخدام للموارد المتاحة، وجاءت جهود الدولة كالآتي:-

أ- عـام ٢٠١٢ ترأس رئيس مجلس الوزراء الـدكتور هشـــام قنـديـل إجتمـاعـاً لمجلس الوزراء وأقر فيـه المجلس خطـة لتنميـة ســـيـنـاء بـاســـتثمـارات بلغـت ٤,٤ مليـار جنيـه منهـا نحو ٣,٧ مليـار جنيـه اســـتثمـارات حكوميـة و٦٧٢ مليون جنيـه اســـتثمـارات هيئـات اقتصـــاديـة وشركات قابضة.

ب-عام ٢٠١٣ أعلنت الحكومة عن المشـــروع القومى لتنمية ســـيناء خلال مؤتمر صـــحفى عالمي وهو المشـــروع الثالث الحامل للاســـم نفســـه والذي يســـتهدف تطوير محافظات القناة وســـيناء بالإســـتعانة ببيوت الخبرة العالمية التي تم اختيارها لعمل المخطط العام للمشـــروع بمشـــاركة كافة أجهزة الدولة المعنية، ولم تتكشف بعدها ملامح تلك الخطة.

ت-عام ٢٠١٤ أطلقت الحكومة اســـتراتيجية تنمية ســـيناء ٢٠١٤-٢٠٢٢ والتي عكســـت ارتفاع المخصـــصـــات المالية المُقررة لتنمية سـيناء ضـمن الخطط الإسـتثمارية المتعاقبة للدولة بداية من عام ٢٠١٤ فبلغت الخطـة الإســـتثمـارية للعام ٢٠١٤/٢٠١٥ مبلغ ٢ مليار جنيـه، وتم زيـادتها خلال العام التالي ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٢,٧ مليار جنيه.

ث-عام ٢٠١٦ تم زيادة المخصـــصـــات المالية لمشـــروعات الخطة الإســـتثمارية للدولة عن العام ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى ٦,٣ مليار جنيه.

ج- عام ٢٠١٧ استقرت الإستثمارات الحكومية للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ الذي تواكب مع إطلاق عملية عسكرية موسعة (العملية العسكرية سيناء ٢٠١٨) عند ٤,٢ مليار جنيه .

---

[١] موقع مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء. (٢٠٢١) تقارير متنوعة. https://tinyurl.com/f5x9kuyk

٣- العملية العسكرية الشاملة سيناء (٢٠١٨) وجهود القوات المسلحة في تطهير سيناء من الإرهاب ودفع عجلة التنمية بها :-

٣-١ : العملية العسكرية الشاملة (سيناء ٢٠١٨) [١] :

أبرز إنجازات العملية الشـــاملة كان من بينها وقف الأذى والتدمير الذي لحق بالبنية الأســـاســـية والمنشـــآت الخدمية في محافظة شـــمال ســـيناء من جراء الإعتداء الغاشـــم للتنظيمات الإرهابية على شـــبكات الكهرباء والمياة والغاز ومنشـــآت الدفاع المدني التي تمثل روح الحياة وأســـاس التنمية والتعمير بـالمنطقـة بهـدف إضـــعـاف الـدولـة وإظهـارهـا في منظر غير القـادر على تلبيـة إحتيـاجـات المواطنين وإنهـاك الاقتصـــاد الوطني فمـا يتم بنـاؤه في ســـنين وبتكلفـة بـاهظـة يمكن نســـفـه في عمليه إرهابية واحدة أو أكثر لا تستغرق سوى دقائق معدوده.

وعلى التوازي مع تلك العملية العسـكرية الكبيرة لم تغفل الدولة ممثلةً في القوات المسـلحة عن مسـاندة المواطنين في محافظة شـــمال ســـيناء التي تمثل المحور الرئيســـي للعملية العســـكرية حيث أطلقت قوافل ضـخمة شـاركت فيها هيئات وأجهزة القوات المسـلحة وتم توجيهها للمناطق التي تضـررت من وجود الإرهاب في مثلث العريش وبئر العبد والشـيخ زويد وذلك لإعادة تأهيل المرافق الأسـاسـية بتلك المناطق كالمدارس والمستشفيات وآبار المياة ومحطات التحلية عليها وكذا رفع كفاءة بعض المنازل.

٣-٢ : أبرز المشروعات التي تم تنفيذها في محافظة شمال سيناء :

اســـتكمالاً للخطط الإســـتثمارية للدولة والمتعاقبة خلال فترة تنفيذ اســـتراتيجية تنمية ســـيناء ٢٠١٤-٢٠٢٢ فقد تم تنفيذ العديد من المشـــروعات ضـــمن خطة تنمية ســـيناء بداية من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ الـذي بلغ ٣,٤ مليـار جنيـه ثم ارتفـاع المخصـــصـــات المـاليـة خلال العـام المـالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ إلى ٥,٤ مليـار جنيـه ثم إرتفـاعهـا مجـدداً خلال العـام المـالي (٢٠٢٠/٢٠٢١) إلى ٨,٣ مليار جنيه وصولاً إلى ١٠,٣ مليار جنيه خلال العام المالي المنقضي (٢٠٢١/٢٠٢٢) [٢] .

---

[١] عزيز، محمد. (٢٠١٩) دور القوات المسـلحة في تحقيق التنمية الشـاملة لشـبه جزيرة سـيناء بالتعاون مع أجهزة الدولة. بحث زمالة كلية الدفاع الوطني. أكاديمية ناصر العسكرية العليا. ص ص ٨٢ – ٨٨ .

[٢] موقع مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء. (٢٠٢١) مرجع سبق ذكره .

كانت أبرز هذه المشروعات كالآتي[1] :-

- في مجال الموارد المائية تم الإنتهاء من تنفيذ سحارة سيرابيوم لإدخال المياة من غرب قناة السويس لشرقها لخدمة الأراضي الزراعية في شمال سيناء ، وتنفيذ عدد ١٨ بئر مياة سطحى وعميق بشمال سيناء وكذا رفع كفاءة عدد ٢٧ بئر سطحي وعميق بمناطق متفرقة أيضاً من شمال سيناء ، ومحطات تحلية مياة بمدن العريش والشيخ زويرد ورفح بطاقة إجمالية تتعدى ٢٥ ألف م٣/يوم ، وإحلال وتجديد محطة تحلية وسط سيناء ، وإحلال وتجديد شبكة مياة مدينة العريش ، وتنفيذ المرحلة الأولى من محطة تحلية المياة العملاقة بمدينة العريش بطاقة ١٠٠ ألف م٣/ يوم .
- في مجال الكهرباء فقد تم تنفيذ مشروع إحلال شبكات الكهرباء الهوائية واستبدالها بكابلات أرضية بمدينة العريش وكذا رفع كفاءة شبكات وخطوط إمدام محطات التحلية بمدن محافظة شمال سيناء التي تضررت بفعل العمليات الإرهابية .
- في المجال الصناعي فقد تم تنفيذ خطين إضافيين لمصنع العريش للأسمنت (الخط الثالث والخط الرابع) بطاقة إنتاجية ٣,٧ مليون طن سنوياً إضافية ليصل إجمالي الطاقة الإنتاجية للمصنع ٦,٩ مليون طن سنوياً ، وكذلك تم تنفيذ مجمع صناعي ضخم بمنطقة الجفجافة لإنتاج الرخام والجرانيت على مساحة ٢ مليون متر وبتكلفة إستثمارية تجاوزت الـ ٨٠٠ مليون جنيه وبما يوفر حوالي ٧٠٠ فرصة عمل .
- في مجال التجمعات التنموية فقد م تنفيذ عدد ١١ تجمع تنموي بمناطق متفرقة في محافظة شمال سيناء بحيث يحصل المواطن على منزل و٥ أفدنة شاملة شبكات الري ومصدر للمياة وأن كل تجمع متكامل المرافق والأنشطة التنموية فيضم أراضي زراعية مجهزة ومنزل وديوان ومسجد ومدرسة لتعليم الأساسي وساحة رياضية للمارسة الأنشطة ومرافق خدمية متنوعة وأنشطة ومشروعات إنتاجية تُعزز من القيمة المضافة لتلك المشروعات .
- في مجال الطرق والنقل فقد تم تنفيذ الربط الإستراتيجي لسيناء بمدن القناة عبر مجموعة الأنفاق تحت قناة السويس بطول المجرى الملاحي وضمن النطاق الإداري لمحافظات القناة الثلاثة (نفق ٣ يوليو ببورسعيد – نفق تحيا مصر بالإسماعيلية – نفق أحمد حمدي بالسويس) بالإضافة لتطوير ورفع كفائة وإنشاء ٢٤ طريقًا رئيساً بإجمالي أطوال ١٩٢٢ كم كطريق الإسماعيلية- العوجة بطول ٢١١ كم بعرض ٢٥ مترا، وطريق عرضي ١ بطول ١٤٤ كم، وطريق العريش- رفح بطول ٤٢ كم بعرض ٢٧,٢ متر، والطريق عرضي ٤ بطول ١٦٠ كم بعرض ٤٩ متر، فضلا عن تطوير طريق الجدي والذي يعد ممر استراتيجي هام في سيناء بطول ٧٥ كم بعرض ١٠ أمتار، وتم رفع كفاءة الطريق الساحلي من العريش حتى الميدان بطول ٣٠ كم بعرض ٢٤ متر، وطريق بغداد- بئر لحفن- العريش بطول ٦٠ كم وبعرض ٢٤ متر، بالإضافة للعديد من الطرق الداخلية ضمن الخطط السنوية للمحافظات.

---

[1] عزيز، محمد. (٢٠١٩) دور القوات المسلحة في تحقيق التنمية الشاملة لشبه جزيرة سيناء بالتعاون مع أجهزة الدولة. مرجع سبق ذكره. ص ص ٨٩ – ٩٨ .

رابعاً : أهمية محور قناة السويس ومدى مساهمته في دعم التنمية الصناعية في محافظة شمال سيناء :

١-أهمية محور قناة السويس :

منذ أن أطلق السيد / رئيس الجمهورية إشارة البدء في حفر قناة السويس الجديدة في أغسطس عام ٢٠١٤ ليدخل الاقتصاد المصري عالم صناعة اللوجستيات العالمية، ومنذ هذا التاريخ وبما ترتب على إطلاق هذا المشروع فقد تغيرت ملامح منطقة محور قناة السويس فأصبحت تتضمن مشروعين رئيسيين الأول هو مشروع إزدواج وتطوير قناة السويس بطول كلي بلغ ٧٢ كم طول، والمشروع الثاني هو مشروع تنمية محور قناة السويس[١] .. فقد ترتب على تنفيذ المشروع الأول زيادة نطاق المجري الملاحي الذي يقع تحت ولاية هيئة قناة السويس والذي بدوره إنعكس أيضاً على توسيع النطاق الجغرافي لمحيط القناة وهى المنطقة الاقتصادية على ضفتي القناة والتي تقع تحت ولاية الهيئة العامة لتنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس التي وصلت مساحة ولايتها اليوم إلى ٤٦١ كم مربع [٢].. وسنقوم باستعراض أهمية محور قناة السويس كالتالي :-

١- إزدواج وتطوير قناة السويس.

٢- هيئة قناة السويس.

٣- تنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

٤- هيئة تنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

وهذا ما يوضحه الشكل التالي رقم (٤ - ٢).

شكل رقم (٤ - ٢)

محور قناة السويس

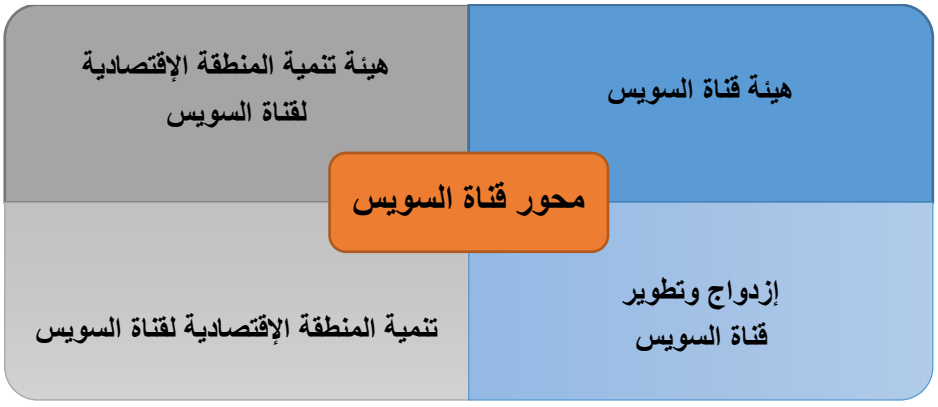

المصدر: الشكل من إعداد الباحث.

يوضح الشكل السابق رقم (٤-٢) كل من مشروع إزدواج وتطوير مرفق قناة السويس وتبعيته لهيئة قناة السويس وكذا مشروع تنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس وتبعيتها للهيئة العامة لتنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس واللذان يمثلان جناحي التنمية في منطقة القناة .

{١} عباس، حسين. (٢٠١٥) مشروع ازدواج قناة السويس. المجلة العلمية لجمعية المهندسين المصرية. ص ص١٨-١٩ .

{٢} موقع الهيئة العامة لتنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس. (٢٠٢٢) https://tinyurl.com/2nyaeb93

١ – ١ : إزدواج وتطوير قناة السويس[١] :

يتشكل المشروع في إنشاء قناة السويس الجديدة من الكم ٦٠ إلى الكم ٩٥ (ترقيم القناة) بالإضافة إلى توسيع وتعميق تفريعات البحيرات الكبرى والبلاح بطول إجمالى ٣٧ كم (إجمالى أطوال المشروع ٧٢ كم) .. وجاءت فكرة إنشاء قناة جديدة موازية لتعظيم الإستفادة من القناة وتفريعاتها الحالية بهدف تحقيق أكبر نسبه من الأزدواجيه لتسيير السفن فى الاتجاهين بدون توقف فى مناطق انتظار داخل القناة ويقلل من زمن عبور السفن الماره، ويزيد من قدرتها الإستيعابيه لمرور السفن فى ظل النمو المتوقع لحجم التجارة العالمية فى المستقبل وارتباطا بمشروع التنمية بمنطقة قناة السويس ورفع درجة الثقة فى القناة كأفضل ممر ملاحى عالمى وإستعداد مصر لإنجاح مشروع التنمية بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس وينعكس كل ما سبق على زيادة الدخل القومى المصرى من العملة الصعبة ويصب فى خزينة الدولة مباشرة ويتيح أكبر عدد من فرص العمل للشباب وخلق مجتمعات عمرانية جديدة.

١-١-١ : أهداف المشروع :

١- زيادة الدخل القومى المصرى من العملة الصعبة.

٢- تحقيق أكبر نسبة من الإزدواجية فى قناة السويس وزيادتها لنسبة ٥٠% من طول المجرى الملاحي.

٣- تقليل زمن العبور ليكون ١١ ساعة بدلا من ١٨ ساعة لقافلة الشمال.تقليل زمن الإنتظار للسفن ليكون ٣ ساعات في أسوء الظروف بدلاً من (٨ إلى ١١ ساعة) مما ينعكس على تقليل تكلفة الرحلة البحرية لملاك السفن و يرفع من درجة تثمين قناة السويس.

٤- الإسهام فى زيادة الطلب على استخدام القناة كممر ملاحى رئيسى عالمى ويرفع من درجة تصنيفها.

٥- زيادة القدرة الأستيعابية لمرور السفن فى القناة لمجابهة النمو المتوقع لحجم التجارة العالمية فى المستقبل.

٦- خطوة هامة على الطريق لإنجاح مشروع تنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس ودفع عجلة الإقتصاد القومى المصرى لتحويل مصر إلى مركز تجارى ولوجيستى عالمى.

بعد إفتتاح هذا المشروع عام ٢٠١٥ فقد تحققت أهدافه من خلال زيادة القدرة التصريفية للقناة لتصل إلى ٩٧ سفينة / يوم بنسبة زيادة حوالي ٢٦% عن قبل افتتاح القناة الجديدة وتحقيق العبور المباشر لعدد ٤٥ سفينة في كلا الاتجاهين والسماح بعبور السفن حتى غاطس ٦٦ قدم وهو ما ساهم فى جذب السفن العملاقة فى أسطول التجارة العالمى لعبور القناة، وكذا تحقيق الأمان الملاحي لوجود قناة بديله تضمن عدم توقف الملاحة عند حدوث أي طارئ، مع الحفاظ على المركز التنافسى لقناة السويس مع منافسيها عن طريق الاستمرار فى تطويرها .

[١] موقع هيئة قناة السويس. (٢٠٢٢) https://tinyurl.com/mvkbc3t6

١-٢: هيئة قناة السويس :

هيئة قناة السويس هيئة عامة مستقلة تتمتع بشخصية إعتبارية أنشئت عام ١٩٥٦ وتتبع الهيئة رئيس مجلس الوزراء{١} ، وتتولى هيئة قناة السويس القيام على شئون مرفق قناة السويس وإدارته واستغلاله وصيانته وتحسينه وتختص الهيئة دون غيرها بإصدار اللوائح المتعلقة بالملاحة في قناة السويس وغير ذلك من اللوائح التي يقتضيها حسن سير المرفق وتقوم على تنفيذها.

١-٣: تنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس :

لقد استهدفت الدولة استغلال وتوظيف الموقع الإستراتيجي لمنطقة القناة بجعلها مركزاً عالمياً ومنطقة لوجستية وصناعية إقليمية تربط مصر بجميع دول العالم، بما يساعد على إحداث نقلة نوعية للإقتصاد المصري بإنشاء مناطق ذات طبيعة اقتصادية خاصة لإستغلال الميزات النسبية لمصر وتحويلها إلى قدرات تنافسية، وقد أنشئت المنطقة الإقتصادية لقناة السويس لتشمل الأراضي الواقعة في منطقة قناة السويس بمساحة ٤٦١ كم٢ تبدأ من العين السخنة جنوب السويس وتمتد إلى محافظة السويس وجنوب محافظة جنوب سيناء ثم محافظة الإسماعيلية ومحافظة بورسعيد، وتنقسم المنطقة إلى ٤ مناطق منها إثنتان : الأولى في العين السخنة، والثانية في شرق بورسعيد، وتم تجهيزهما وإعدادهما على أن تكونا مناطق متكاملة بحيث يكون بهما ميناء ومنطقة لوجستية ومنطقة صناعية ومنطقة سكنية، وهناك منطقتان تنمويتان أخرتان الأولى في غرب القنطرة والثانية في شرق الإسماعيلية {٢} .

١-٣-١ : الأسس التي بُنى عليها المشروع{٣} :

١. إحتياج مصر الشديد لمشروعات عملاقة ذات قيمة إقتصادية استراتيجية لدعم الإقتصاد المصري وتثبيت أركانه وقواعده لتستفيد من عائداته الأجيال الحالية والمستقبلية.
٢. استغلال الإمكانات المتاحة والمواقع الاستراتيجية في موانئ المشروع والمناطق الصناعية في تنميتها واستغلال الظهير الجغرافي لها في إنشاء مناطق صناعية ولوجستية تعتمد على استثمار البضائع المارة في القناة في إنشاء هذه الكيانات.
٣. التركيز على استثمار جانبي القناة واستنفار طاقة العقل المصري وإبداعاته في استغلال ثروات سيناء من بترول ومواد تعدينية وحديد وأسمنت وذهب وفحم، ومواد الصناعات في البناء والإسكان، وكذلك التركيز على تصنيع الرمال السوداء وتصديرها للخارج.
٤. تشجيع رؤوس الأموال الوطنية والعربية، وجذب أكبر قدر من الاستثمارات للمشاركة في تنفيذ المخطط العام للمنطقة، وخلق رواج اقتصادي بالمنطقة يحول مصر إلى مركز اقتصادي ولوجيستي عالمي يؤثر في حركة التجارة العالمية وزيادة معدل دخل القناة من العملة الصعبة.

{١} موقع هيئة قناة السويس. (٢٠٢٢) مرجع سبق ذكره.

{٢} موقع هيئة قناة السويس. (٢٠٢٢) المرجع السابق.

{٣} وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة. (٢٠١٤) الخطة التنفيذية لتنمية محور قناة السويس.

٥. جعل منطقة قناة السويس مركزا عالمياً للخدمات البحرية ومركزاً صناعياً وأضخم معبر تجارى وخدمي بين قارتي آسيا وإفريقيا، وزيادة التصدير وتنمية التجارة الدولية، وتوسيع نطاق الأنشطة القائمة في المنطقة على مساحة ٢٠٠ كم٢ مع زيادة حجم نقل البضائع وتفعيل دور النقل متعدد الوسائط، وتحسين نمط الحياة ورفع مستوى معيشة المواطن على أرض مصر.

٦. أن يضم المشروع سلسلة من المشروعات المتكاملة صناعية وزراعية وسياحية وبنية أساسية، ومشروعات تنموية عمرانية لتأسيس جيل جديد من المدن جاذبة للسكان مما يساهم في إيجاد فرص عمل للشباب، وقد وضعت الحكومة خطة خمسية طموحة (٢٠٢٠-٢٠٢٥) ترتكز على توطين عدد من الصناعات لخدمة السوق المحلي والتصدير بما يتفق مع استراتيجية وأهداف المنطقة وتتمثل أهدافها في الآتي :-

أ- ايجاد فرص استثمارية جديدة في قطاعات صناعية وبحرية مستهدفة.

ب-توطين الصناعات ذات الألولوية بهدف إحلال الواردات.

ت-إعتماد سياسة التجمعات الصناعية المتكاملة والعناقيد الصناعية وإنشاء مراكز مالية وتجارية وخدمية.

ث-الإهتمام بالبنية التحتية للموانئ والمناطق الصناعية طبقا للمعايير الدولية.

ج- تعظيم دور المنطقة الإقتصادية كمركز لوجيستي عالمي ومحوري في المالحة الدولية.

١-٣-٢ : أبرز المناطق التنموية المتكاملة :

يقصد بالمناطق التنموية المتكاملة إنشاء عدد من المناطق التنموية التي تهدف إلى إقامة أنشطة اقتصادية وإنجاز العديد من المشروعات العملاقة وتوفير منظومة متكاملة من الخدمات للمستثمرين تدعم نمو الشركات وتطورها[١]، وتنظم الهيئة العامة للإستثمار عمل المناطق التنموية والمناطق الحرة في مختلف أنحاء الجمهورية، وهي مخصصة لمجالات متعددة من الأعمال والصناعات، ومجهزة بإحتياجات المستثمر من بنية تحتية وخدمات، وتشرف على هذه المناطق شركات تطوير تعمل على تهيئة البنية التحتية وتسهيل أعمال المستثمرين.

وبالنظر إلى الرؤية المستقبلية لمصر (رؤية مصر- ٢٠٣٠) نلاحظ أن محور قناة السويس يحتل المرتبة الأولى ضمن المناطق ذات الأولوية في التنمية، وتهدف المناطق التنموية إلى توزيع مكتسبات التنمية الإقتصادية وخلق فرص عمل من خلال خلق ميزة تنافسية مبنية على التخصص وتوفير منظومة متكاملة من الخدمات للمستثمرين تدعم نمو الشركات وتطورها، كما تساهم في تعزيز مركز مصر التجاري من خلال تسهيل عبور البضائع وتنشيط الحركة الإقتصادية، ومن بين هذه المناطق التنموية المتكاملة الآتي[٢] :-

---

[١] إبراهيم، احمد. (٢٠٢٢) تعظيم الاستفادة من من محور قناة السويس كمركز صناعي وتجاري ولوجيستي عالمي في ضوء التجارب العالمية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية. كلية التجارة. ص ص ٣٧٥ - ٣٧٦ .

[٢] موقع الهيئة العامة لتنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس. (٢٠٢٢) مرجع سبق ذكره.

١-٣-٢-١ : منطقة شرق بورسعيد :

المرحلة الأولي لهذا المشـــروع عبارة عن رصـــيف بطول١٢٠٠م وعرض٥٠٠م ويجري تطوير هذه المنطقة لتصـــبح مركز إعادة شـــحن رئيســـي ومركزاً لوجســـتياً متعدد الوســـائط، وتقع في المنطقة المتاخمة لميناء شـــرق بورســـعيد بمســـاحة قدرها ٧٥,٥ كم٢ وطبقاً للمخطط العام لهذه المنطقة تم تخصـــيص ٤٠ كم٢ من المنطقة للأنشـــطة التجارية والصـــناعات المتوســـطة والخفيفة، بالإضـــافة إلى خطط الحكومة المصـــرية إنشـــاء منطقة صـــناعية بها تركز على الصـــناعات الخفيفة والمتوســـطة لتوفير العديد من فرص العمل، ومن هذه الصـــناعات المنســـوجات وتجميع الســـيارات والأدوية، كذلك بعض الصـــناعات الأخرى بغرض التصـــدير، وقد اســـتطاع ميناء شـــرق بورســـعيد تحقيق رقماً قياســـياً لتداول الحاويات بالميناء يصـــل إلى 220 ألف حركة خلال شـــهر أغســـطس ٢٠٢٠ وهو ما لم يسبق تحقيقه منذ افتتاح المحطة .

١-٣-٢-٢ : المنطقة الصناعية الروسية :

وقعت موســكو والقاهرة في ٢٠١٨ إتفاقا لإنشـــاء منطقة صـــناعية روســـية في مصـــر تمتد على مســـاحة ٢٥,٥ كم٢ وباســـتثمارات تبلغ ٩,٦ مليار دولار تنفذ على ٣ مراحل لمدة ١٣عام، بحيث ينتهي تنفيذ المنطقة الصـــناعية الروســـية بالكامل خلال عام ٢٠٣١ لتمثل منصـــة للصـــادرات الروســـية وبوابة لدخول المنتجات الروســـية إلى أوروبا وإفريقيا والشـــرق الأوســـط، إعتماداً على موقع المنطقة الاقتصـــادية في شـــرق بورســـعيد، وتعد هذه المنطقة هي الأولى من نوعها خارج روســـيا، وتشـــهد إقبالاً كبيراً من المســـتثمرين فهناك رغبة لنحو ٣٢ شـــركة روســـية لضـــخ اســـتثمارات بالمنطقة الصناعية الروسية الجديدة في مصر.

١-٣-٢-٣ : منطقة شرق الإسماعيلية :

هي مركز جديد لصـــناعات التكنولوجيا الفائقة ومؤســـســـات البحوث العلمية والمؤســـســـات التعليمية، وتقع منطقة شـــرق الإســـماعيلية على بعد ١٠ كم شـــرق قناة الســـويس، وتغطي مســـاحة ٧١ كم٢، ومع تمديدات الكهرباء وإمدادات المياة فإن منطقة شـــرق الإســـماعيلية تقدم فرصـــاً وافرة للصـــناعات الخفيفة والمتوســـطة، ومراكز البحث والتطوير، فضـــلاً عن الخدمات والمشـــاريع التجارية وأدت أنفاق تحيا مصـــر بنطاق محافظة الإســـماعيلية إلى ربط شـــرق الإســـماعيلية بغربها إلى خفض وقت النقل من الشرق إلى الغرب بدرجة كبيرة ومُخطط أن تصبح مدينة الإسماعيلية الجديدة المركز الإداري للمنطقة، وتســـتضـــيف المدينة مجموعات متخصـــصـــة من أنشـــطة البحث والتطوير في مجالات تكنولوجيا الإتصـالات والمعلومات والطاقة المتجددة بالإضـافة إلى بعض الصـناعات الخفيفة مثل الأعمال التجارية الزراعية والمنسوجات.

١-٣-٢-٤ : ميناء العين السخنة :

تم إنشـــاء وتطوير ميناء الســـخنة وتحويله لأكبر ميناء محوري على البحر الأحمر والشرق الأوسط لخدمة حركة التجارة بين الشرق والغرب، وتعتبر منطقة السخنة الصناعية من أفضـــــــل المواقع العالمية لعمليات الترانزيت، الأمر الذي يساعد على تسهيل حركة الصادرات والواردات، وقد تم تصميم المنطقة لإستيعاب الصناعات الثقيلة والمتوسطة والخفيفة فضلاً عن المرافق التجارية، كما توجد فرص للتطوير العقاري وبناء المجمعات السكنية، وتشمل الأنشطة ذات الصلة بالنقل البحري وبناء السفن، وخدمات الإصلاح وتزويد السفن بالوقود، وتكهين الحاويات وإعادة تدويرها وتضم المنطقة منطقة (تيدا الصينية) بالعين السخنة وهي نموذج للتعاون الإقتصادي والتجاري بين مصر والصين التي ساهمت في تطوير المنطقة وتنمية أكثر من ٧ كم٢ بتكلفة ٣٥٠ مليون دولار.

١-٤ : الهيئة العامة لتنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس :

في عام ٢٠٠٢ أصدرت الحكومة المصرية القانون رقم ٢٠٠٢/٨٣ للإعلان عن إنشاء المنطقة الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة في شمال شرق خليج قناة السويس، بمساحة إجمالية قدرها ٢٠ كيلومتر مربع وتتمتع المنطقة بحوافز خاصة (ضريبية وجمركية) من بين حوافز غير مالية أخرى لتعزيز الاستثمار في مصر، وبعد توجه الدولة إلى دفع عجلة التنمية بالمنطقة وبإطلاق المشروع القومي لحفر قناة السويس الجديدة وما ترتب عليه من تغيير الخريطة الجغرافية للمنطقة تم إصدار القانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٥ والذي يقضي بتوسيع المنطقة الإقتصادية إلى ٤٦١ كم٢ ببورسعيد والإسماعيلية والسويس بالإضافة إلى عدد ٦ موانئ استراتيجية (ميناء السخنة – ميناء الأدبية – ميناء شرق بورسعيد – ميناء غرب بورسعيد – ميناء العريش – ميناء الطور)، ويمنح القانون استقلالية لمجلس إدارة المنطقة الاقتصادية الخاصة وترقية حزمة الحوافز الضريبية المقدمة للمستثمرين، ويفوض القانون الجديد مجلس الإدارة بموافقة مجلس الوزراء على منح حوافز إضافية للمستثمرين بالمنطقة{١}.

وفي عام ٢٠١٧ صدر قانون موحد للاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ للدولة بالكامل ويصنف القانون المنطقة الإقتصادية لقناة السويس تحت (القطاع أ) الذي يتضمن إعفاء بنسبة ٥٠٪ من تكاليف الاستثمار.

{١} موقع الهيئة العامة لتنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس. (٢٠٢٢) مرجع سبق ذكره.

وحيث تتمتع المنطقة الاقتصادي لقناة السويس بموقع فريد حول الطريق البحري الدولي الرئيسي (ممر قناة السويس) الذي يربط أوروبا وشرق وشمال أفريقيا عبر قناة السويس مع آسيا التي تمر عبر الخليج العربي لخدمة غالبية التجارة العالمية، حيث ٢٠% من تجارة الحاويات الدولية و١٠% من التجارة المنقولة بحراً ١٨ ألف سفينة تمر بالمجرى الملاحي لقناة السويس كل عام، وتم إنشاء المنطقة الاقتصادية بهدف أن تكون واحدة من المراكز اللوجستية الرئيسية في المنطقة، بدعم من العديد من مشروعات البنية التحتية الضخمة، وخاصة المشروعات اللوجستية مثل مضاعفة مسارات قناة السويس لتقليل وقت المرور وتكلفة التشغيل وجذب المزيد من السفن والبضائع .. وتتمن المنطقة مواقع لتوطين الصناعات المتكاملة بشكل مكثف وفقاً للشكل التالي :-

شكل رقم (٤ – ٣)

مواقع توطين الصناعات المتكاملة في محور قناة السويس :

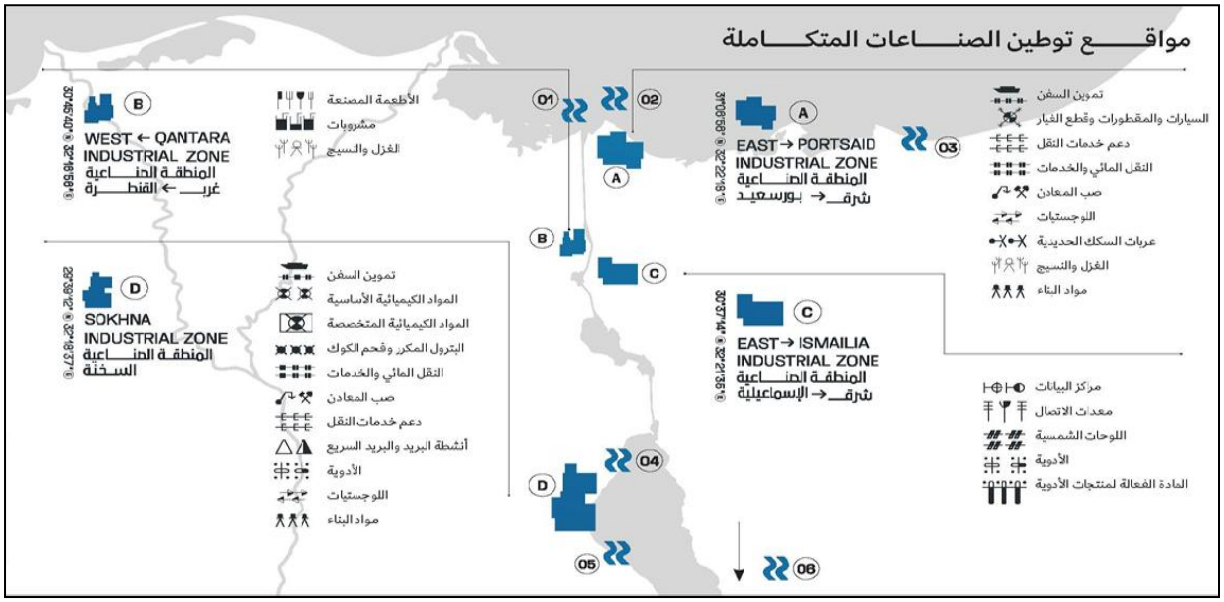

المصدر : موقع الهيئة العامة لتنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس(٢٠٢٢) . www.sczone.eg . مرجع سبق ذكره.

يوضح الشكل السابق رقم (٤-٣) أبرز المناطق الصناعية ضمن نطاق المنطقة الاقتصادية لقناة السويس مثل (المنطقة الصناعية بالقنطرة غرب / المنطقة الصناعية بالقنطرة شرق / المنطقة الصناعية بشرق بورسعيد / المنطقة الصناعية بشرق الإسماعيلية) ، وكذا الموانئ الإستثنائية التي تنتشر في المسارات البحرية الشرقية والشمالية لمصر مثل (ميناء شرق بورسعيد / ميناء غرب بورسعيد / ميناء العين السخنة / ميناء الأدبية / ميناء العريش / ميناء الطور) جميعها تتضمن يُسر الوصول إلى المراكز السكانية والمطارات والبنية الأساسية اللازمة لإنطلاقة إقتصادية ناجحة ، وهنا تكمن القوة والأهمية الحقيقية لمحور قناة السويس كركيزة أساسية للإقتصاد القومي المصري .

٢-مساهمة محور قناة السويس في دعم التنمية الصناعية بمحافظة شمال سيناء :

يُعد إقليم القناة وسيناء أحد أبرز الأقاليم التنموية المصرية والذي يتضمن محافظات مدن القناة ومحافظتي شمال وجنوب سيناء، ومما لا شك فيه أن أنشطة التنمية والتطوير بمحافظات الإقليم تسير على قدم وساق وبالتالي فإن كل عمل تنموى يتم في منطقة سينعكس بشكل مباشر أو غير مباشر في منطقة أخرى بذات الإقليم .. وهكذا هو الحال في العلاقة بين تنمية محور قناة السويس والتنمية بمحافظة شمال سيناء وفي القلب منها التنمية الصناعية لذا سنستعرض أوجه المساهمة والتأثير المباشر والغير مباشر لمحور قناة السويس في دعم التنمية الصناعية في محافظة شمال سيناء كالآتي:-

٢-١ : المساهمة والتأثير المباشر[١] :-

٢-١-١ : تحقيق الربط الجغرافي بين سيناء والدلتا وتسهيل التنقل من الشرق للغرب والعكس:

يوجد ثلاثة أنفاق أسفل قناة السويس موزعة بواقع نفق واحد لكل من مدن بورسعيد والاسماعيلية والسويس، وخمسة كباري عائمة منتشرة بطول القناة ، وكوبريان علويان أحدهما للمركبات والآخر للسكك الحديدية ، وستة وثلاثين معدّية تعمل على ٨ محاور بطول القناة منها عدد ١٣ معدية جديدة وعدد ٧ معديات معاد تطويرها بحمولة ٣٢٠ طن و٦ معديات أخرى حمولة ٢١٠ طن وذلك لتحقيق الربط الجغرافي وتجاوز القناة التي تفصل اليابسة بين سيناء والدلتا ، وقدم هذا الكم من التجهيزات تسهيلات كبيرة جداً في مجال النقل والمواصلات وعبور البضائع والمواد والخام بين ضفتي القناة مما يتيح لأي مستثمر حالي أو راغب في الإستثمار الصناعي بمحافظة شمال سيناء أن يطمئن على إتاحة وسرعة التنقل بين ضفتي القناة .

٢-١-٢ : ميناء العريش البحري:

يتبع الميناء الهيئة العامة لتنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، ويقع على البحر المتوسط في شمال شرق سيناء داخل كردون مدينة العريش على بعد ١٥٠ كيلو متر طول من شرق بورسعيد عند خط العرض ٣١ ° ٠٩ ’ شمالًا وخط الطول ٣٣ ° ٤٩ ’ شرقًا ، وتم تطويره خلال الفترة السابقة لحماية الميناء بإتجاه البحر ولتأهيله للتعامل مع بضائع الصب والبضائع العامة وتصدير المنتجات الزراعية، وكذلك الخدمات البحرية المختلفة وميناءالصيد.

{١} موقع هيئة قناة السويس. (٢٠٢٢) مرجع سبق ذكره.

٢-١-٢-١ : الإمكانيات :

يتكون ميناء العريش بشكل أساسي من محطة صب جاف، ورصيف بطول ٢٤٢م لمناولة بضائع الصب والبضائع العامة، ورصيف ثان لقوارب الخدمة (عمق مياه الرصيف ٤ أمتار) ، كما تتوفر أيضًا مرافق لرسو سفن الصيد التي يصل طولها إلى ٦٠ متراً .

ويغطي الميناء مساحة تقريبية ٤٠ فداناً، أغلبها يستخدم للتخزين المفتوح للسلع الجافة كما تتوفر سقيفتان بحجم مشترك ١٥٠٠ م٢ لتخزين البضائع الحساسة لأشعة الشمس والطقس، ومناولة البضائع العامة تصل إلى ١,٢ مليون طن سنوياً .

٢-١-٢-٢ : الجوانب الملاحية :

يبلغ طول قناة الوصول ٢٧٠ م وعرضها ١٠٠ م ويتراوح عمق المياة من ٩م إلى ١١م ويتم استخدام عوامين للمساعدة الملاحية والإرشاد يكون إلزامي من قبل قائدي هيئة الميناء، وتتكون محطة الصب الجاف من رصيفين أحدهما يستخدم بنصف السعة لتحميل / تفريغ البضائع العامة، كما تتكون محطة الشحن العامة بالميناء من رصيف واحد يستخدم ٥٠% منه لتحميل وتفريغ البضائع الجافة.

٢-١-٢-٣ : مشروعات تطوير الميناء الحالية والمستقبلية :

يأخذ المخطط الرئيسي لميناء العريش بعين الإعتبار خطط التوسع الهائل بحوضين جديدين للميناء وحوضين جديدين للمياة ، علاوة على ذلك فإنه سيتم إنشاء محطة للحاويات ومحطة للصب الجاف ومحطة للصب السائل وسيبقى الميناء الحالي رصيف لسفن الخدمة، كما سيتم تطوير محطة الحاويات على مرحلتين توفر المرحلة CT1 حوالي ٦٨٠ مترًا جدران الرصيف والمرحلة CT2 تضيف ٤٦٠ مترًا أخرى لجدران الرصيف، وسيكون عمق المياة لحوض الدوران ١٤م ومن المفترض أن يتم تركيب محطة الصب الجاف على أربع مراحل، وتتميز المرحلة DB1 و DB2 بـــ ١٣٠٠ متر من جدران الرصيف لكل منها، في حين أن المرحلة DB3 سيكون لها تقريباً ٥٤٠م والمرحلة DB4 سيكون لها تقريبًا ٧٦٠م من حوائط الرصيف، والمحطة بأكملها سوف تشغل مساحة ٤٢٥٢٠٠ متر مربع، وسيكون حوض الدوران بعمق ١٦م ، ومحطة الصب السائل مخصص لها مساحة تبلغ ٦٣٣٠٠ متر مربع .

هذا الميناء يعتبر الهدية الإلهية لمحافظة شمال سيناء وبعد نهو أعمال تطويره التي ستتكلف حوالي ٤ مليار جنيه سيُعتبر رئه جديدة تتنفس منها الصادرات المُصنعة في المناطق الصناعية في المحافظة وتنتعش بها الواردات لاسيما مستلزمات الإنتاج الصناعي بالإضافة لدوره في حركة التجارة والنقل .

٢-٢ : المساهمة والتأثير غير المباشر:-

٢-٢-١ : ربط المناطق الصناعية بشمال سيناء بأنشطة التصنيع في محور قناة السويس[١]:

يهدف مشروع تنمية وتطوير محور قناة السويس إلى إستغلال موقعه صناعياً ليكون مركزاً إقتصادياً جاذب ومُنتِج من خلال التوسع في تنمية وتطوير المناطق الصناعية بمحور قناة السويس وكذا الإستفادة من المناطق الصناعية القريبة منه جغرافياً ، وهنا سيتشكل التأثير الذي سيعكسه نجاح مشروع تنمية محور قناة السويس على دعم القطاع الصناعي في محافظة شمال سيناء من خلال إقامة روابط أعمال بينهما بحيث يمكن إقامة العديد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج المنتجات الوسيطة للصناعات المخطط تواجدها في محور قناة السويس كتصنيع مدخلات إنتاج صناعة السيارات والأجهزة والمعدات الكهربائية والبلاستيكية وغيرها .

٢-٢-٢ : جذب مستثمري محور قناة السويس للتوسع في استثماراتهم في سيناء :

لقد كان للحوافز والمزايا التي تم إقرارها أبلغ الأثر في جذب كبار المستثمرين العالميين وخاصة الشركات المرتبطة بالحكومات التي تتمتع مصر بعلاقات سياسية وإقتصادية جيدة معها وفي مقدمتها الشركات الصينية والروسية والبلجيكية التي كانت في طليعة الشركات التي وجهت وستوجه استثماراتها بالمنطقة، وهنا تأتي أهمية أن تتواجد استثمارات أجنبية كبيرة في جوار محافظة شمال سيناء التي تمثل الظهير الصحراوي الضخم لمحور قناة السويس والتي تمتلك أيضاً مناطق صناعية جاهزة للإستثمار وفي مقدمتها المنطقة الصناعية ببئر العبد التي تبعد حوالي ٧٠ كم فقط عن قناة السويس وتعد فرصة كبيرة لمستثمري محور قناة السويس في توسيع رقعة استثماراتهم بتلك المنطقة الصناعية التي تبعد ٤٠ كم فقط عن الخامات الموجودة بوسط سيناء والتي تجعلهم قادرين على تصنيع مدخلات إنتاج مصانعهم بمحور قناة السويس عبر المنطقة الصناعية ببئر العبد أو أن تكون استثمارات إضافية منفصلة عن الموجودة بمحور قناة السويس[٢].

وإجمالاً يمكن القول أن التأثير المتوقع لتنمية المنقطة الاقتصادية لمحور قناة السويس على القطاع الصناعي بمحافظة شمال سيناء سيكون كبيراً في ظل إهتمام القيادة السياسية بإقليم مدن القناة وسيناء كوحدة واحدة وتوجيه قدر كبير من الإستثمارات الحكومية لخدمة هذا الهدف، ويتبين من الشكل التالي رقم (٤ – ٤) التأثير المتبادل وقوة تأثر كلٍ منهما بالآخر .

---

[١] استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠ . مرجع سبق ذكره . ص٥٣ .

[٢] مجدي، محمود. (٢٠١٩) المنطقة الصناعية الخاصة بمحور قناة السويس ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر. بحث زمالة كلية الدفاع الوطني. أكاديمية ناصر العسكرية. ص ص ٢٩ – ٣٦ .

شكل رقم (٤ – ٤)

التأثير الإيجابي لتنمية محور قناة السويس على القطاع الصناعي بمحافظة شمال سيناء

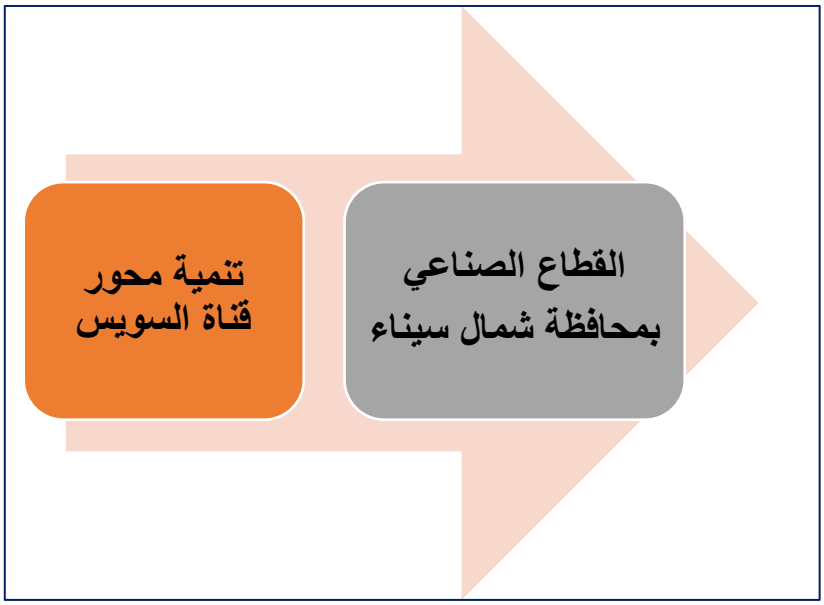

المصدر: الشكل من إعداد الباحث.

خامساً : الأنشطة الصناعية بمحافظة شمال سيناء مقارنة بباقي محافظات مصر :

يمكن استعراض موقف الأنشطة الصناعية في محافظة شمال سيناء ومقارنتها بالأنشطة الصناعية بباقي محافظات مصر من خلال عدد من المؤشرات[١] من بينها (عدد المنشآت الصناعية المسجلة في محافظة شمال سيناء بالنسبة لباقي محافظات مصر ، عدد العاملين بالمنشآت الصناعية في محافظة شمال سيناء بالنسبة للعاملين بالمنشآت الصناعية في مصر ، قيمة التكاليف الإستثمارية للأنشطة الصناعية في محافظة شمال سيناء بالنسبة للتكاليف الإستثمارية للأنشطة الصناعية بباقي محافظات مصر ، الإنتاج الكلي للأنشطة الصناعية في محافظة شمال سيناء مقارنة بالإنتاج الكلي في مصر ، عدد المناطق الصناعية في محافظة شمال سيناء بالنسبة لعددها في باقي محافظات مصر ، والمساحة الكلية للأراضي الصناعية بتلك المناطق مقارنة بالمساحة الكلية للمناطق الصناعية بباقي محافظات مصر) .

[١] مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء. (٢٠٢١) "وصف مصر بالمعلومات" . الإصدار الثاني عشر. ص ص ٤٧ – ٤٩ .

١- عدد المنشآت الصناعية المسجلة :

يقيس هذا المؤشـــر عدد المنشـــآت الصـــناعية المســـجلة لدى الهيئة العامة للتنمية الصـــناعية في محافظة شمال سيناء بعددها في مصر .

جدول رقم (٤ – ٨)

عدد المنشآت الصناعية في محافظة شمال سيناء مقارنة بعددها على مستوى مصر

م	النطاق الجغرافي	عدد المنشآت الصناعية
١	محافظة شمال سيناء	٧٢
٢	جمهورية مصر العربية	٤١٦٨٢
	النسبة المئوية	% ٠,١٧٢

المصدر: بيان مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء (٢٠٢١) .

يتضح من الجدول السابق رقم (٤ – ٨) ضئآلة عدد المنشآت الصناعية في محافظة شمال سيناء مقارنة بعددها على مستوى مصر رغم ما تتمتع به المحافظة من ميزات تنافسية عديدة كتوافر وقرب تواجد الخام القابل للتصنيع .

٢- عدد العاملين بالمنشآت الصناعية :

يقيس هذا المؤشر عدد العاملين بالمنشآت الصناعية المسجلة لدى الهيئة العامة للتنمية الصناعية في محافظة شمال سيناء بعدد العاملين بالمنشآت الصناعية المسجلة على مستوى مصر .

جدول رقم (٤ – ٩)

عدد العاملين بالمنشآت الصناعية في محافظة شمال سيناء وعددهم الإجمالي على مستوى مصر

م	النطاق الجغرافي	عدد العاملين
١	محافظة شمال سيناء	٣٥٥٠
٢	جمهورية مصر العربية	٢٢٩١٣٧٠
	النسبة المئوية	% ٠,١٥٤

المصدر: بيان مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء (٢٠٢١) .

يتضـــح من الجدول الســـابق رقم (٤ – ٩) قلة عدد العاملين بالمنشـــآت الصـــناعية في محافظة شمال سيناء مقارنة بعددهم على مستوى مصر، فشمال سيناء التي يبلغ عدد سكانها ٤٦٣,٩٧٥ نسمه يعمل عدد ٣٥٥٠ عامل فقط في المنشـــآت الصـــناعية بها بنســـبة ٠,٧٦٥% بينما يعمل عدد ٢٢٩١٣٧٠ عامل في المنشـــآت الصـــناعية على مســـتوى مصـــر التي يبلغ عدد ســـكانها حالياً ١٠٤ مليون نســـمه بنســـبة ٢,٢٠٣ % ، وهذا يعبر عن قلة عدد المشـــتغلين بالأنشـــطة الصـــناعية بمحافظة شمال سيناء مقارنة بعددهم على مستوى مصر .

٣- قيمة التكاليف الإستثمارية :

يقيس هذا المؤشر جملة التكاليف الإستثمارية للمنشآت الصناعية المسجلة لدى الهيئة العامة للتنمية الصناعية في محافظة شمال سيناء بالنسبة لجملة التكاليف الإستثمارية للمنشآت الصناعية المسجلة في مصر .

جدول رقم (٤ – ١٠)

قيمة التكاليف الإستثمارية للأنشطة الصناعية في محافظة شمال سيناء بالنسبة لجملة التكاليف الإستثمارية للأنشطة الصناعية في مصر

م	النطاق الجغرافي	التكاليف الإستثمارية
١	محافظة شمال سيناء	٣,٩٢ مليار جنيه
٢	جمهورية مصر العربية	٨٠٦,٩٤ مليار جنيه
النسبة المئوية		٠,٤٨٥ %

المصدر: بيان مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء (٢٠٢١) .

يتضح من الجدول السابق رقم (٤ – ١٠) صغر حجم التكلفة الإستثمارية للمنشآت الصناعية في محافظة شمال سيناء مقارنة بالتكلفة الإستثمارية للمنشآت الصناعية على مستوى مصر، مع الوضع بالإعتبار أن هذا مؤشر نظرى لا يعكس بالضروة حقيقة الأمر فأغلب الأنشطة الصناعية في محافظة شمال سيناء هي أنشطة متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر وذات تكلفة استثمارية منخفضة وتعتمد تكنولوجيات تصنيع غير حديثه بينما تتضمن الأنشطة الصناعية باقي انحاء مصر صناعات ثقيلة ذات تكلفة إستثمارية كبيرة لكبر حجمها وحداثة تكنولوجيات التصنيع بها.

٤- الإنتاج الكلي :

يقيس هذا المؤشر جملة إنتاج المنشآت الصناعية المسجلة لدى الهيئة العامة للتنمية الصناعية في محافظة شمال سيناء بالنسبة لإنتاجية المنشآت الصناعية المسجلة في مصر .

جدول رقم (٤ – ١١)

قيمة الإنتاج الكلي للأنشطة الصناعية في محافظة شمال سيناء مقارنة بالإنتاج الكلي للمنشآت الصناعية على مستوى مصر

م	النطاق الجغرافي	قيمة الإنتاج
١	محافظة شمال سيناء	٢,٥٢ مليار جنيه
٢	جمهورية مصر العربية	١٩٤٩,٨٤ مليار جنيه
النسبة المئوية		٠,١٢٩ %

المصدر: بيان مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء (٢٠٢١) .

يتضح من الجدول السابق رقم (٤ – ١١) صغر حجم قيمة الإنتاج الكلي للمنشآت الصناعية في محافظة شمال سيناء مقارنة بإنتاجية المنشآت الصناعية على مستوى مصر، مع الوضع بالإعتبار أن هذا أيضاً يعتبر مؤشر نظرى لا يعكس بالضروة حقيقة الأمر فأغلب الأنشطة الصناعية في المحافظة كما سبق إيضاحه أنشطة متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر ذات تكلفة استثمارية منخفضة وتعتمد تكنولوجيات تصنيع غير حديثه وتصنيع منتجات في أغلبها ذات قيمة سوقية أقل بينما تتضمن الأنشطة الصناعية في باقي الجمهورية صناعات ثقيلة ذات تكلفة إستثمارية كبيرة لكبر حجمها وحداثة تكنولوجيات التصنيع بها وهذا يترتب عليه طاقة إنتاجية أعلى ومنتجات أكثر تخصصية وذات قيمة سوقية أعلى .

٥- عدد المناطق الصناعية في محافظة شمال سيناء بالنسبة لعددها على مستوى مصر:

يقيس هذا المؤشر عدد المناطق الصناعية المتاحة للإستثمار في محافظة شمال سيناء بالنسبة لعددها على مستوى جميع أنحاء الجمهورية .

جدول رقم (٤ – ١٢)

عدد المناطق الصناعية في محافظة شمال سيناء مقارنة بعددها في جميع أنحاء الجمهورية

م	النطاق الجغرافي	عدد المناطق الصناعية
١	محافظة شمال سيناء	٣
٢	جمهورية مصر العربية	١٤٦
النسبة المئوية		% ٢,٠٥٤

المصدر: بيان مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء (٢٠٢١) .

يتضح من الجدول السابق رقم (٤ – ١٢) أن محافظة شمال سيناء يتواجد بها عدد مناسب من المناطق الصناعية متنوعة المستويات كمنطقة الصناعات الحرفية بالعريش ومنطقة الصناعات المتوسطة ببئر العبد ومنطقة الصناعات الثقيلة بوسط سيناء لكنها للأسف لا تحظى بالترويج الكافي والتسهيلات الحقيقية التي تجعلها فرصة قابلة للإقتناص من خلال المستثمرين ، في حين يتواجد على مستوى مصر عدد ١٤٣ منطقة صناعية أخرى تكاد تكون الفرص الشاغرة بها محدودة .

٦- المساحة الكلية للأراضي الصناعية بمحافظة شمال سيناء مقارنة بالمساحة الكلية للأراضي الصناعية على مستوى مصر:

يقيس هذا المؤشر نسبة مساحة الأراضي الصناعية المتاحة للإستثمار بالمناطق الصناعية في محافظة شمال سيناء بالمساحة الكلية للأراضي الصناعية في جميع أنحاء الجمهورية .

جدول رقم (٤ – ١٣)

مساحة الأراضي الصناعية في محافظة شمال سيناء مقارنة بالمساحة الكلية للأراضي الصناعية في جميع أنحاء الجمهورية

م	النطاق الجغرافي	مساحة الأراضي بالألف فدان
١	محافظة شمال سيناء	٧٨,٩٩
٢	جمهورية مصر العربية	٢٠٣٨,١٧
النسبة المئوية		% ٣,٨٧٥

المصدر: بيان مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء (٢٠٢١) .

يتضح من الجدول السابق رقم (٤ – ١٣) أنه في ظل وجود عدد ٣ مناطق صناعية في محافظة شمال سيناء يتواجد بها عدد كافي من الأراضي الصناعية إلا أنها مازالت شبه شاغرة وغير مستغلة ، لكنه في المقابل نجد أن أغلب الفرص والأراضي المتاحة للإستثمار في الـ ١٤٣ منطقة صناعية التي سبق الإشارة إليها بعاليه تكاد تكون محدودة جداً رغم استخدام العديد من الأنشطة الصناعية المتواجدة بها لخامات ومستلزمات إنتاج تأتي من سيناء لمواقعها وهنا تتشكل مشكلة الدراسة في إقناع أرباب هذه الأنشطة بجدوى تواجدهم في المناطق الصناعية في سيناء قرب المواد الخام والموانئ والمطارات وشبكة الطرق المتاحة .

خلاصة الفصل الرابع :

يحظى القطاع الصناعي بخصوصية كبيرة في محافظة شمال سيناء خاصة في ظل توجه الدولة لفتح مجالات الاستثمار وتحقيق الإنتاجية العالية والتصدير بما يليق بحجم الثروات التي تعج بها المحافظة والتي قامت المحافظة بجهود كبيرة في سبيل تكوين قاعدة بيانات تتحدد بها الخامات التعدينية واحتياطياتها وأماكن تواجدها ومواصفاتها.

كما تتشـــكل الصـــورة الكلية للقطاع الصـــناعي بالمحافظة من جهود تبذلها المحافظة ممثلةً في محافظ الإقليم والأجهزة التابعة له من أجل خلق بيئة جاذبة وداعمة للقطاع الصـــناعي، بالإضـــافة إلى مصـادر ممتدة من الثروات والموارد التي تعتبر الركيزة الأسـاسـية لأي نشـاط صـناعي، ومجموعة متنوعة من الأنشـــطة الصـــناعية تمثل في حد ذاتها بداية توطين لكلٍ من هذه الصـــناعات وتتكامل مع كل تلـك المكونـات جمعيـات المســـتثمرين التي تعتبر مراكز فكريـة وخبرات يمكن الإعتمـاد عليهـا في صـياغة الخطط والإسـترتيجيات المسـتقبلية المرتبطة بالقطاع الصـناعي، ويُعد العنصـر البشـري المعد إعداداً يناســـب الأنشـــطة التي ســـيعمل بها من خلال مختصـــين في تدريب وتنمية المهارات داخل مراكز التدريب التابعة لوزارة التضـــمان الاجتماعي ووزارة القوى العاملة والتي تتوزع في كافة مدن محافظة شمال سيناء هو العنصر الرئيسي في إنجاح أي مشروع .

وحيث تتوزع الأنشطة الصناعية في محافظة شمال سيناء في المدن الرئيسية مثل العريش وبئر العبد والشـيخ زويد ورفح والحسـنة، فجاء التسـلسـل الزمني لأنشـطة التنمية والتطوير في القطاع ليعكس رغبة الدولة المســـتمرة في تدعيم القطاع بداية من إطلاق المشـــروع القومي لتنمية ســـيناء عام ١٩٩٤{١} الذي اســـتمر حتى قبل ثورة ٢٥ يناير ولم يؤتي بثماره بشـــكل كامل مثلماً أعلنت الحكومة آنذاك{٢} ، ومن ثم جاءت مجموعة من الإجراءات والخطط الممتدة بداية من ثورة ٢٥ يناير مروراً بثورة ٣٠ يونيو وحتى بداية العملية العسكرية الشاملة في سيناء عام ٢٠١٨ بهدف إحداث تنمية شاملة ومتوازنة بين كافة القطاعات التنموية في سيناء ومنذ تاريخ إطلاق العملية الشاملة وحتى الآن حظيت محافظة شمال سيناء بإهتمام كبير خاصة بعد نجاحات القوات المسلحة والشرطة والمدنيين من أبناء سيناء الذين قدموا يد العون لأجهزة الدولة لردع الإرهاب والقضـاء عليه حفاظاً على الأمن القومي المصـري وتشـكل هذا الاهتمام في بروز ملف تنمية ســـيناء ضـــمن أجندة الإفتتاحات والإجتماعات الرئاســـية بهدف دفع عجلة التنمية بها على التوازي مع ارتفاع قيمة المخصـصـات المالية لمشـروعات الخطة الاسـتثمارية للدولة في سـيناء ، ويلزم الاستفادة من كل ذلك في تفعيل آليات الترويج للمناطق الصناعية بمحافظة شمال سيناء .

{١} اللجنة الوزارية العليا لتنمية سيناء. (١٩٩٤) المشروع القومي لتنمية سيناء .

{٢} مها محمود أبوزيد. (٢٠١٥) "فاعلية الســـياســـات الحكومية في إنجاز مشـــروعات تنمية شـــمال ســـيناء". مرجع سبق ذكره. ص ص ٣ – ٤ .

الفصل الخامس

التوطين السكاني والمتغيرات المحلية منذ عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠٢٢ وتأثيرها على الأمن القومي والتنمية الصناعية بشمال سيناء

الفصل الخامس

التوطين السكاني والمتغيرات المحلية منذ عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠٢٢ وتأثيرها على الأمن القومي والتنمية الصناعية بشمال سيناء

تمهيد:

تعاني جمهورية مصر العربية كأي دولة من كثير من المشكلات الإقتصادية والإجتماعية، ويعتبر من أهم هذه المشكلات سوء التوزيع السكاني، وأدت هذه المشكلة إلى الضغط السكاني على وادي النيل، حيث زادت مشكلة البطالة ومحدودية فرص العمل بالتالي تزداد الحاجة يوماً بعد يوم إلى معالجة هذه المشكلة، وذلك من خلال مجموعة من التدابير تستهدف إحداث التنمية الشاملة في المجتمع، ومما سبق إنطلق أهتمام الدولة بإتخاذ تلك التدابير بما يعكس الإهتمام بالبيئة الصحراوية ومحافظاتها والتي من بينها محافظة شمال سيناء موضوع الدراسة، حيث تستحوذ المحافظة على أغلب المقومات المنتشرة في سيناء التي تمثل سُدس مساحة مصر مثل ساحلها الممتد لحوالي ١٨٠ كم/طول[١] ومخزون هائل من الخامات التعدينية وعدد من الموانئ والمطارات وآبار المياة وشبكات الطرق فهي الأمل المُتاح لعلاج كثير من المشكلات التي يعاني منها المجتمع المصري مثل التكتل السكاني وسد الإحتياجات الغذائية وخلق آفاق صناعية واعدة وكذلك الحد من مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل للشباب .

كما يعتبر التوطين السكاني عملية انشائية متكاملة تتضمن إحداث تغيير في الظروف الطبيعية والحضارية القائمة في نطاق معين بهدف تنمية الموارد البشرية والإقتصادية ورفع المستوى الإجتماعي والإقتصادي وتحقيق التكامل القومي بين المجتمع ككل[٢] ، فكذلك يُعد التوطين اليوم جزء من حرب الصحراء التي بدأت على النطاق العالمي والقومي وهي حرب سليمة للتعمير يفترضها منطق العصر الذي نعيش فيه وهو عملية تنمية إقتصادية وإجتماعية وإمتداد للثروة القومية ويستهدف إنشاء مرافق إنتاجية تكون هي قاعدة التوطين[٣] .

نظراً لمكانة محافظة شمال سيناء بالنسبة للأمن القومي المصري وأهميتها الإستراتيجية وخاصة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والإجتماعية تكون الحاجة إلى تكثيف الجهود لخلق مناخ جاذب يُحدث قيمة صناعية مضافة لكافة المُخرجات أو الخامات في شمال سيناء ومما لاشك فيه أن النجاح في ذلك سيدفع التنمية الاقتصادية للأمام وسياساهم في غرس شمال سيناء بمزيد من السكان بما يُعزز التواجد الذي يقطع الطريق على أي مطامع قد تمس الأمن القومي المصري.

---

[١] محافظة شمال سيناء. (٢٠٠٧) التوصيف البيئي لمحافظة شمال سيناء. مرجع سبق ذكره. ص ١٧٨ .

[٢] صابر، محي الدين. (١٩٩٦) البدو والبداوة. مركز تنمية المجتمع في العالم العربي. ص ٤٢ .

[٣] الجميل، مكي.(١٩٦٢) البدو والبداوة في البلاد العربية. مركز تنمية المجتمع في العالم العربي. ص ٢٠

أولاً : التوطين السكاني في محافظة شمال سيناء وأهدافه ومجالاته.

بالنظر لفكرة التوطين السكاني في حد ذاتها نجدها قائمة على مسارين أساسيين هما الأهداف والمجالات[1]، فبالنسبة للأهداف الرئيسية التي تقوم على أساسها الإجراءات الحكومية في سيناء وبمحافظة شمال سيناء على وجه الخصوص سنجد أنها تتشكل في أهداف قومية وسياسية، وأهداف إقتصادية، وأهداف عسكرية، وأهداف اجتماعية .. أما بالنسبة لمجالات التطوين السكاني سنجدها تتشكل في الصناعة والزراعة والتعدين والسياحة والمناطق الحرة والجامعات الإقليمية واللوجستيات وسنقوم بإستعراض بعضاً من تلك المكونات التي تم الإشارة إليها وفقاً للشكل التالي رقم (٥ – ١) :-

شكل رقم (٥ – ١)

التوطين السكاني في محافظة شمال سيناء

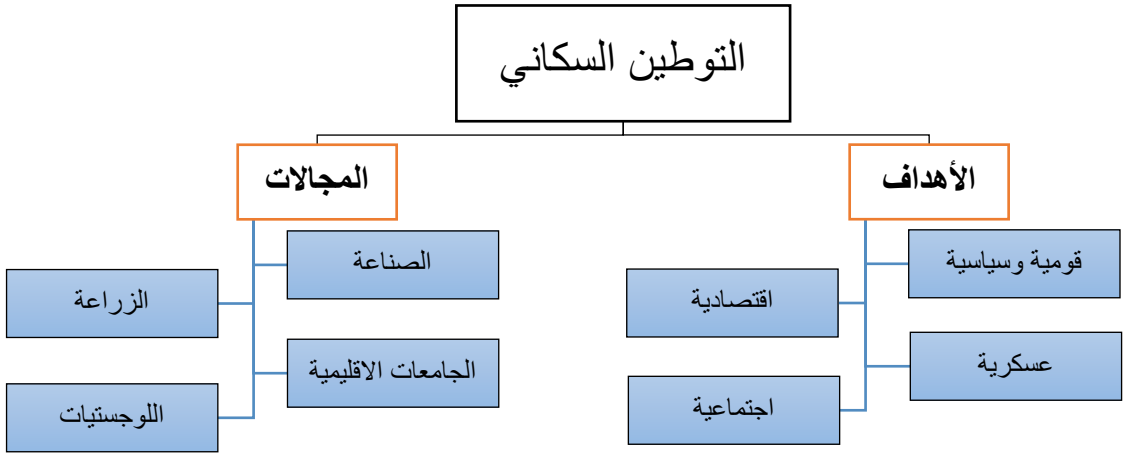

المصدر: الشكل من إعداد الباحث.

١:- أهداف التوطين السكاني :

١-١: الأهداف القومية والسياسية:-

تتشكل الأهداف القومية والسياسية لقضية التوطين في شمال سيناء من أنها أصبحت ضرورة قومية وأمنية تحافظ على تماسك الوطن وترتقي بمستوى الموارد المتاحة لدى الدولة لخلق تواجد سكاني أكثر ملاءمة لمواطنيها بيئياً وإقتصادياً وإجتماعياً، كما أن النجاح في توطين مزيد من المواطنين في شمال سيناء بالإضافة لدمج المواطنين الحاليين من سكان المدن وكذا البدو سيسهم في نجاح عملية التخطيط المبني على التعداد والإحصاء وتقديم الخدمات المختلفة بشكل أفضل[2].

---

[1] شعلان، عثمان.(٢٠١٦) البعد السياسي والإقتصادي للمشروع القومي لتنمية شمال سيناء. مرجع سبق ذكره. ص ص ٦ – ٧ .

[2] صابر، محي الدين. (١٩٩٦) البدو والبداوة. مرجع سبق ذكره. ص ٣٥ .

ولعل استمرار دولة إسرائيل في التمسك بأسلوب معالجتها لأزمة عملية السلام برفض كافة مبادرات حل القضية الفلسطينية والسعي لإحباط أي جهود في ذلك، جعلها تركز فكرها على استخدام شبه جزيرة سيناء ضمن مخططات تصفية القضية الفلسطينية بعيدا عن حل الدولتين بتكريس أوضاع أمنية غير مستقرة في سيناء واستغلال ذلك في تهيئة البيئة الدولية والإقليمية للقبول بما يتم طرحه من رؤى وأفكار إسرائيلية حول عدم تحميل إسرائيل وحدها مسئولية حل المشكلة الفلسطينية وضرورة مشاركة دول الجوار وعلى رأسها مصر في الحل وكذلك الترويج لفكرة تبادل الأراضي كحل نهائي للقضية ، بالإضافة إلى تزايد فرص النزوح الجماعي الفلسطيني من قطاع غزة لإقتحام الحدود المصرية على غرار ما تم عام ٢٠٠٨ أو نتيجة زيادة الضغط العسكري الإسرائيلي على سكان القطاع في إطار سياسات التهجير القسري (Transfer) أو بسبب الحصار الاقتصادي للقطاع .. وإنطلاقاً من تلك الظروف السياسية تشكلت الضرورة الحتمية لتسريع عملية التوطين السكاني كهدف ذا بعد سياسي لقطع الطريق على تلك الآمال الإسرائيلية{١}.

١-٢: الأهداف الإقتصادية :-

إن تحقيق الأهداف الاقتصادية لقضية التوطين في شمال سيناء يرتكز على تحقيق تنمية شاملة بها تجمع بين التنمية القطاعية للقطاعات المختلفة والإنتشار المكاني لتلك الأعمال التنموية لتكون قاعدة إقتصادية كلاً في مكانها، بما يحقق الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية المتاحة، بالإضافة إلى دمج محافظة شمال سيناء في الكيان الاقتصادي والإجتماعي لمصر{٢} حيث يتم تكوين مناطق تنموية قائمة على التنوع والتكامل الإنتاجي ينعكس مردودهما بالإيجاب على من لبوا نداء التوطين من أبناء الوادي لدفع المزيد منهم للقدوم إلى شمال سيناء .. فبإختصار من سيجد فرصاً للمعيشة والنمو الاقتصادي سيأتي إلى شمال سيناء، ولذلك تبلورت الأهداف الاقتصادية لإنجاح عملية التوطين السكاني في شمال سيناء على أساس تحقيق استقرار في الدخول التي سيتحصل عليها العاملون الوافدون إليها مع ارتفاع مستوي تلك الدخول لتمثل عنصر جذب لهم، وتوسيع القاعدة الاقتصادية في المحافظة وتحقيق دفعة للتنمية الاقتصادية بها على مستوى زيادة الإستثمارات والإنتاجية والتشغيل .

{١} شوشه، محمد. (٢٠١٨) التنمية الشاملة لشبه جزيرة سيناء وتأثيرها على الأمن القومى المصرى. بحث زمالة كلية الدفاع الوطني. مرجع سبق ذكره، ص٤٨ : ٤٩ .

{٢} صابر، محي الدين. (١٩٩٦) البدو والبداوة. مرجع سبق ذكره. ص ٣٥ .

١-٣: الأهداف العسكرية :-

مما لا شك فيه أن النجاح في قضية التوطين في شمال سيناء لن يتم إلا بتحقيق تنمية شاملة فيها، وعلى ذلك فإن إحداث هذه التنمية بشكل مُخطط يضمن تواجد خطوط ناقلة للحركة سواء كانت برية ممتدة طولياً وعرضياً وكذا بحرية كالموانئ ونقاط الإيواء البحري وكذا جوية كالمطارات وأراضي الهبوط والإنزال الجوي فهذه العوامل ستعطي المرونة العسكرية اللازمة لحرية المناورة بالقوات من اتجاه تعبوي إلى اتجاه تعبوي آخر داخل مسرح العمليات السيناوي[١]، ودون الخوض في مزيد من التفاصيل فتوجيه عملية التوطين والتنمية داخل النطاقات التي تدعم خطة الدفاع عن الدولة يُحقق النجاح في الأهداف العسكرية .

١-٤: الأهداف الإجتماعية :-

تتشكل الشخصية البدوية في مجموعة من القيم والإجراءات المرتبطة بالأمن والقضاء والغزو وهي أمور تبعده عن الأمن والطمأنينة فهو دائما في حالة استعداد للحرب والتوطين يحد من هذه المشكلة ويوفر الأمن والطمأنينة ويوفر الخدمات الاجتماعية ويحقق مجتمع متوزناً ومتماسكاً ومتساوياً في الحقوق والواجبات، ومن بين الأهداف أيضاً تطبيق مجموعة من الإجراءات التي تستهدف فك العزلة التي قد يعاني منها الوافدون الجدد خاصة في نطاقات المدن وضواحيها نتيجة عدم رغبة البدو في الإنخراط معهم في أي تعاملات اقتصادية أو تجارية[٢]، وكذلك أيضاً عدم المساس بالخصائص الديموجرافية للمجتمعات البدوية خاصة في نطاق وسط سيناء الأكثر قرباً للطبيعة القبلية بشكل حاد حتى لا يتحول البدو إلى عنصر معادي لعملية التوطين بدلاً من أن يكونوا جزءً منها، وكذلك أيضاً تستهدف عملية التوطين خلق نمط معيشي مختلف ومخطط في سيناء بخلاف ما كان يعيشه غالبية المنتقلين للعيش فيها من النازحين من الوادي حيث قلة الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية قياساً على الكثافة السكانية وسكن العشوائيات وما يترتب علي ذلك من آثار نفسية وإجتماعية، وكذلك أيضاً خلق الرغبة في التغيير لدى قاطني سيناء والوافدين الجدد من خلال تحفيزهم لإيجادهم أدواراً إجتماعية جديدة داخل المجتمع، كذلك أيضاً تغيير المجتمع من مجتمع تقليدي إلى مجتمع متقدم من الناحية الاجتماعية والمادية وتحسين أحوال التعليم والصحة وغرس القيم والإتجاهات الاجتماعية الإيجابية كالتعاون وأداء الواجب داخل مناطق التوطين .

---

[١] شعلان، عثمان.(٢٠١٦) البعد السياسي والإقتصادي للمشروع القومي لتنمية شمال سيناء. مرجع سبق ذكره. ص ص ٦ – ٧ .

[٢] العبد، صلاح.(١٩٧٣) التوطين وتنمية المجتمع. معهد البحوث والدراسات العربية. ص ٧٢ .

٢:- مجالات التوطين السكاني :

٢-١: الصناعة :-

يتبين من الفصل السابق أن البناء الصناعي في محافظة شمال سيناء يعتمد بالأساس على التصنيع الثقيل والرأسمالي والمتركز في منطقة وسط سيناء حيث تتواجد مصانع الأسمنت في بغداد وكذلك المجمع الصناعي للرخام والجرانيت في الجفجافة وذلك لتوفر مقومات نجاح تلك المصانع حيث تتواجد الأجواء المفتوحة التي تناسب مثل هذه الصناعات بيئيا وكذلك الخامات التعدينية والمحجرية اللازمة للتشغيل.

أما بقية البناء الصناعي خصوصا التصنيع الزراعي الاستهلاكي والمواد الغذائية والهندسية والكيماوية فما زال في مراحله الأولى على الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة سواء في إنشاء المناطق الصناعية لاستيعاب الاستثمارات المتوقعة والمرجوة وكذلك تنفيذ العديد من مشروعات البنية الأساسية إلا أنه مازال الوضع على ما هو عليه ما يستدعى تضافر الجهود لوضع حلول تساهم في تحريك المياة الراكدة لتنمو الصناعة في المحافظة وتتحول إلى قطب صناعي يتناسب مع تلك الجهود المبذولة .

كما في هذا الإطار نجد أن التوطين الصناعي في محافظة شمال سيناء يأخذ بعين الإعتبار المسارات الثلاثة التي استهدفتها الدولة على مستوى القطر المصري وليس فقط شمال سيناء كأهداف تعطي شكل مختلف للنشاط الصناعي وهي السعي لنمو الإنتاج وتعديل البنيان الصناعي وزيادة حجم العمال[١] من خلال تنويع النطاقات الصناعية المتاحة للإستثمار فيتواجد بالمحافظة ثلاثة مناطق صناعية متنوعة المستويات بداية من المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر حيث قامت الدولة بزيادة عدد الورش الحرفية وذات الإنتاج المحدود بمنطقة المساعيد لزيادة الإنتاج في هذا القطاع وكذلك الحال في تكثيف عمليات الترويج لمنطقة الصناعات المتوسطة ببئر العبد لبدء الإنتاج فيها، وكذلك تسعى المحافظة لتقسيم المنطقة الصناعية في وسط سيناء إلى عدة قطاعات وهى قطاع يخصص للصناعات المتوسطة وفوق المتوسطة والتكميلية للصناعات الثقيلة والصنعات المتنوعة مثل : طوب رملى وطفلى وجيرى، مصانع خراطيم هيدروليكى، مخارط اصلاح معدات، أماكن تشوين، وميناء جاف، وقطاع آخر مخصص للصناعات الثقيلة والملوثة للبيئة مثل صناعات الأسمنت، الصودا آش، رمل زجاجى، طحن وتعبئة الجير والجبس، وصناعات الأسمدة، وقطاع آخر مخصص لصناعات الرخام والجرانيت والسيراميك[٢] .

---

[١] شفيق، رأفت. (١٩٨٣) التنمية الصناعية المصرية ودور الدولة فيها. المؤتمر العلمي السنوي الثامن للإقتصاديين المصريين. الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع. ص١٥.

[٢] محافظة شمال سيناء. (٢٠٢١) مركز المعلومات بالمحافظة. مرجع سبق ذكره.

٢-٢: الزراعة :-

تسعى الدولة للتوسع في مجالات التنمية الزارعية سواء أفقياً أو رأسياً، من خلال التوجه إلي استصالح الأراضي وزراعتها وخاصة المناطق والمحافظات الصحراوية وعلى رأسها محافظة شمال سيناء، ورغم أن محافظة شمال سيناء تتمتع بتنوع المحاصيل التي يمكن أن تُزرع في أراضيها إلا أن محدودية مورد المياه وإرتفاع تكلفة الحصول عليه في النطاقات المكانية الصحراوية المستهدف استصلاحها بعيداً عن التركزات العمرانية فهذا يأخذنا إلى ضرورة إختيار نوعية المحاصيل التي تزرع بها{١}، وفي إطار التوطين الزراعي في شمال سيناء على التنمية الزراعية وصفها أحد المجالات كثيفة العمالة التي تساهم في تقليل مستويات البطالة وزيادة انتاج الرقعة الزراعية وفيما يُعرف بالمجمعات الزراعية الصناعية التي تكون عبارة عن تجمع من الأنشطة الزراعية والصناعية بغرض العمل على زيادة وتحسين المنتج النهائي من السلع الزراعية وتحسين إنتاجية الموارد المستغلة والارتفاع بالقيمة المضافة منها وبمشاركة مع البعض من الأنشطة الخدمية الأخرى كالنقل التخزين والتدريب والتجارة والتسويق والتمويل والبحث العلمي وبعض المساندات المؤسسية والتنظيمية والإدارية اذا لزم الامر وبما لذلك من مردود اقتصادي واجتماعي على المشاركين في هذا التجمع وعلى المجتمع{٢} .

وفي هذا الإطار أطلقت الدولة مشروع التجمعات التنموية الزراعية بشبه جزيرة سيناء وعددها ١٧ تجمع{٣} يقع في شمال سيناء منها ١١ تجمعات وفي جنوب سيناء ٦ تجمعات وفي هذه التجمعات نجد مراكز نمو تغطي مناطق متفرقة من شمال سيناء تستهدف توطين شباب المزارعين والأسر الراغبة في التواجد في سيناء في إطار تنموي يُحقق لهم نمو ملموس في الدخول وعوائد إقتصادية مناسبة حيث يتسلم كل منتفع منزل و٥ أفدنة جاهزة للزراعة بالتقسيط وبدون أى فائدة وجميع هذه التجمعات التنموية كاملة المرافق وويوجد بكل تجمع منها مبانى متعددة الأغراض تضمن استمرارية الحياة في التجمع بما توفره من الخدمات المطلوبة، وتعتبر التجمعات التنموية مثالاً حقيقياً للتنمية المستدامة على أرض سيناء، وتخلق فرص عمل جديدة للشباب.

{١} الجارحي، لبنى. (٢٠١٩) دراسة اقتصادية لانتاج محصول الزيتون في محافظة جنوب سيناء. كلية الزراعة – جامعة الزقازيق. ص٣.

{٢} حســـين، عبدالفتاح. وآخرين. (٢٠٢٢) توطين المجمعات الزراعية الصـــناعية في محيط مواقع الإنتاج بالتطبيق على تجهيز وحفظ الخضروات والفاكهة. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية. معهد التخطيط القومي. رقم(٣٣٠)، ص٥ .

{٣} موقع محافظة شمال سيناء. (٢٠٢٢) مرجع سبق ذكره .

٢-٣: الجامعات الإقليمية :-

في عام ٢٠٠٥ صدر القرار الجمهوري (رقم ٣٦٣)[١] والذي تم تعديله بالقرار الجمهوري (رقم ٣٧ لسنة ٢٠٢٠)[٢] القاضي بإنشاء أول جامعة على أرض محافظة شمال سيناء (جامعة سيناء الخاصة) وكان لتلك الجامعة دور مهم جداً في توطين العديد من المواطنين وفي مقدمتهم العاملين بالجامعة وأعضاء هيئة التدريس بالإضافة إلى الطلاب الذي يصل عددهم نحو ٦٠٠٠ طالب موزعين على ستة كليات هي كلية العلوم الهندسية، وكلية الصيدلة والتصنيع الدوائي، وكلية تكنولوجيا المعلومات وعلوم الحاسب، وكلية طب الفم والأسنان، وكلية إدارة الأعمال وكلية تكنولوجيا الإعلام .. ويُعد إنشاء تلك الجامعة رئة جديدة لمحافظة شمال سيناء على باقي القطر المصري حيث يتردد عليها طلاب من كافة أنحاء الجمهورية وتحقق بذلك ربط ثقافي وإجتماعي يدعم التوطين السكاني في سيناء، وبالنظر إلى التركيبة النوعية لكليات الجامعة نجدها تدعم سوق العمل بشكل يتناسب مع توجه الدولة بربط الدراسة الجامعية بسوق العمل .

وفي عام ٢٠١٦ صدر القرار الجمهوري (رقم ١٤٧)[٣] القاضي بإنشاء جامعة العريش (جامعة الحكومية) ، والتي أنشئت في بادئ الأمر كفرع لجامعة قناة السويس وتطورت بشكل كبير لتصل اليوم إلى (عدد ١١ كلية ومعهد للدراسات العليا)[٤] وهم (كلية التربية، كلية العلوم الزراعية البيئية، كلية العلوم، كلية الآداب، كلية التربية الرياضية، كلية التجارة، كلية الاستزراع السمكي والمصايد البحرية، كلية الاقتصاد المنزلي، كلية الطب البيطري، كلية الطب البشري، كلية الحاسبات والمعلومات، بالإضافة إلى معهد الدراسات البيئية). وتمتلك الجامعة مزرعة إنتاجية بحثية كبيرة في مدينة العريش تتيح لدارسيها توظيف القدرات والخبرات العلمية لهم وللمشرفين الأكاديميين في طاقات إنتاجية لذات المزرعة أو في مشروعات يقيمها الدارسين بعد تخرجهم بما ينعكس في توطنهم في محافظة شمال سيناء بدلاً من العودة إلى محافظاتهم إن كانوا من الدارسين القادمين من محافظات أخرى .

---

[١] الجريدة الرسمية. قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٦٣ لسنة ٢٠٠٥ . العدد ٤٦ . بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠٠٥ .

[٢] الجريدة الرسمية. قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٧ لسنة ٢٠٢٠ . العدد ٣ تابع . بتاريخ ١٤ يناير ٢٠٢٠ .

[٣] الجريدة الرسمية. قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٤٧ لسنة ٢٠١٦ . العدد ١٣مكرر . بتاريخ ٥ إبريل ٢٠١٦ .

[٤] موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (٢٠٢٣) الجامعات الحكومية. https://tinyurl.com/2zafe5e8

٢-٤: اللوجستيات :-

لقد بذلت الدولة جهوداً كبيرة لتدعيم قطاع اللوجستيات على مستوى مصر لما له من إرتباط وثيق بالقطاع الصناعي سواء على مستوى تدعيم عملية التصنيع وسلاسل التوريد أو على مستوي تصريف وتسويق ونقل المنتجات المصنعة، ولقد حظيت شمال سيناء بنصيب لا بأس به من هذه الجهود فنجد أن توطين وتطوير قطاع اللوجستيات تضمن استثمارات متعاظمة في عدد من المشروعات التي تم إنشاؤها / تطويرها وهي :-

٢-٤-١: تطوير الموانئ البرية والجافة (ميناء رفح البري).

جاء تطويره تأكيداً لدور مصر الرائد فى الملفات الإقليمية وفى مقدمتها القضية الفلسطينية، فميناء رفح البرى يقع بين مصر وقطاع غزة، وجاء تطويره لتدعيم الجهود المصرية لدعم القطاع بالبضائع والسلع الاستراتيجية سواء التصديرية أو الإغاثية والإنسانية، وتضمنت عملية التطوير الأعمال المتكاملة لتطوير وتوسعة صالات السفر والوصول والمكاتب الإدارية وأعمال الترميم[١].

٢-٤-٢: تطوير الموانئ البحرية (ميناء العريش البحري).

جاء تطويره نتيجة للأهميته الاستراتيجية الكبيرة بإعتباره لديه الجاهزية ليقوم بدور حيوي في حركة النقل نظراً لموقعه الاستراتيجي على البحر المتوسط، إضافة إلى كونه جزء من المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، كما أن هذا الميناء يعتبر منفذاً مهما لتصدير المنتجات السيناوية وسبيلاً مهماً لرفع طاقة التداول به لتتناسب مع حركة التجارة العالمية وتحقيق المنافسة والتوسع على المستويين الإقليمي والعالميّ عبر تطبيق المعايير العالمية في التشغيل والسعي للوصول لمعدلات الأداء القياسية في الشحن والتفريغ[٢].

٢-٤-٣: تطوير الموانئ الجوية (مطار البردويل الدولي).

تم إفتتاحه في أكتوبر ٢٠٢٠ ويقع على مساحة ١١ كم٢ بوسط سيناء في منطقة المليز لخدمة المناطق الصناعية، بما فيها مصانع الأسمنت ومحاجر الرخام والمناطق الزراعية بتكلفة ٨٦٠ مليون جنيه ويتضمن المطار ممراً رئيسياً بطول ٣٣٥٠م بالإضافة إلى ترماك يكفي لعدد ٨ طائرات وصالة ركاب تسع ٣٠٠ راكب / الساعة، إلي جانب عدد كبير من المنشآت الخدمية والفنية[٣] .

---

[١] موقع شركة أبناء سيناء للتشييد والبناء. (٢٠٢٣) الاعمال المتاكملة. تطوير ميناء رفح البري https://tinyurl.com/msxkwvts

[٢] موقع الهيئة العامة لتنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس. (٢٠٢٢) مرجع سبق ذكره.

[٣] موقع رئاسة الجمهورية. (٢٠٢٣) افتتاحات رئاسية ومشروعات قومية. https://tinyurl.com/5ak5a6x9 . مرجع سبق ذكره.

٢-٤-٤: تطوير الطرق (المحاور والطرق الرئيسية).

تم تطوير قطاع الطرق بمحافظ شمال سيناء خلال العشرة سنوات الأخيرة بضم العديد من الطرق والمحاور الرئيسية لتصل الأطوال الإجمالية لشبكة الطرق لأكثر من ٦٠٠٠ كم/طول وتعتبر تلك الشبكة من الطرق والمحاور الطولية والعرضية داعماً أساسياً لعملية التوطين السكاني في مختلف القطاعات التنموية بالمحافظة بحيث تضمن الوصول السريع لمختلف مناطق المحافظة وبما يمثل قاعدة تنموية للتوسع في التطوير والتحديث{١} ، ويدعم ذلك أيضا مشروع ضخم لإعادة تأهيل وإنشاء خط سكة حديد الفردان/ بئر العبد/ العريش/ رفح/ طابا بتكلفة ١,٦ مليار جنيه{٢}.

٢-٤-٥: تطوير المخازن الإستراتيجية وسلاسل التوريد (الصوامع والأسواق الكبرى)

لقد تضمنت اللوجستيات المتاحة في شمال سيناء جزءاً خاصاً بسلاسل توريد المواد بما يتيح التخطيط والتطبيق والتحكم بتدفق البضائع وتخزينها بشكل مرن وفعّال وصولاً لنقطة الاستهلاك بهدف إرضاء المستهلك، وفي هذا الشأن تم تنفيذ مشروع صوامع القنطرة شرق{٣} في شمال سيناء لخدمة شرق الإسماعيلية وشرق بورسعيد وشمال سيناء بسعة تخزينية تبلغ ٦٠ ألف طن بعدد ١٢ خلية تخزينية مجهزة بأحدث تكنولوجيات التخزين الغذائية فى العالم، بالإضافة لسوق الجملة بمدينة العريش{٤} الذي يُعد نقلة نوعية في المحافظة يضاهي سوق العبور بالقاهرة ويقع على مساحة ٦٠ ألف متر مربع ويضم السوق عدد ٦ معارض متنوعة للسلع والمنتجات (دواجن، أسماك، لحوم، وخضروات وفاكهة)، مجمع مطاعم وكافتيريات، محلات خدمية متنوعة باجمالى ٣٦ محلاً و٨ ثلاجات تبريد وتجميد و٧ محلات لبيع الفوارغ ومسجد وخزان رئيسى للمياه سعة ١٠٠٠ متر مكعب ومبنى ادارى وبوابات اليكترونية إلى جانب غرف للأمن والدفاع المدنى ونقطتى شرطة واسعاف وعدد من مكاتب الخدمات الحكومية منها: مكتب شهر عقارى، مكتب تأمينات، مكتب تموين، مبنى خدمات إدارى، بنوك، وساحتى انتظار للسيارات.

{١} موقع الهيئة العامة للاستعلامات. (٢٠٢٢) مرجع سبق ذكره.

{٢} موقع محافظة شمال سيناء. (٢٠٢٣) مرجع سبق ذكره.

{٣} موقع الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين. (٢٠٢٣) الصوامع. https://tinyurl.com/2hk9ppck

{٤} موقع خريطة مشروعات مصر. (٢٠٢٣) سوق الجملة بالعريش. https://tinyurl.com/2p8b59vb

ثانياً : المتغيرات المحلية منذ عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠٢٢ وتأثيرها على الأمن القومي في الإتجاه الإستراتيجي الشرقي والتنمية الصناعية بمحافظة شمال سيناء :-

مما لا شك فيه أن المتغيرات المحلية التي شهدتها مصر خلال الفترة منذ عام ٢٠١١ حتى ٢٠٢٢ (الحدود الزمنية للدراسة) كانت فترة إنتقالية بالغة الخطورة حيث التحول الجذري من حالة الهياج الثوري والإلتهاب المشاعر لكثير من فئات الشعب تحت وطأة الضغوط الإقتصادية والإجتماعية والنفسية المتراكمة إلي محاولة جادة من النظام السياسي الجديد الذي أفرزته ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ لتثبيت دعائم الدولة وتقوية ركائزها والابتعاد بها عن مرحلة الخطر، وترتيباً على ذلك سنستعرض في هذا الجانب المتغيرات المحلية التي مرت بها مصر خلال فترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى نهاية عام ٢٠٢٢ وتأثير تلك المتغيرات المحلية على الأمن القومي المصري في سيناء وعملية التنمية فيها بشكل عام، ثم تأثير تلك المتغيرات على عملية التنمية الصناعية في محافظة شمال سيناء وما أنتجته من تحديات وهذا ما يوضحه الشكل التالي رقم (٥ – ٢) :

شكل رقم (٥ – ٢)

المتغيرات المحلية منذ عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠٢٢ وتأثيرها على الأمن القومي في سيناء والتنمية الصناعية بمحافظة شمال سيناء

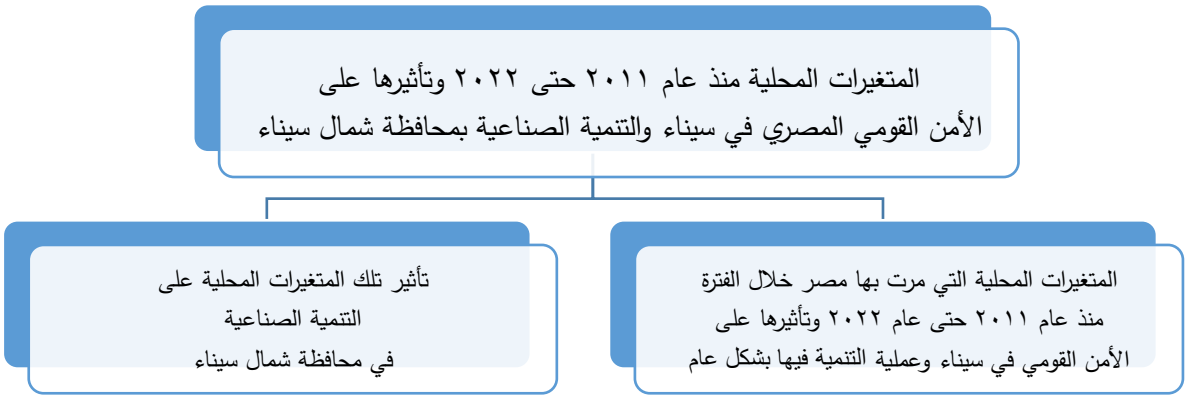

المصدر : الشكل من إعداد الباحث.

يوضح الشكل السابق رقم (٥ – ٢) المتغيرات المحلية التي مرت بها مصر من بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى نهاية عام ٢٠٢٢ وتأثير تلك المتغيرات المحلية على الأمن القومي المصري في سيناء وعملية التنمية فيها بشكل عام، ثم تأثير تلك المتغيرات على عملية التنمية الصناعية بشكل خاص في محافظة شمال سيناء وما أفرزته من تحديات .

١- المتغيرات المحلية التي مرت بها مصر خلال الفترة منذ عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠٢٢ وتأثيرها على الأمن القومي في سيناء وعملية التنمية فيها بشكل عام :

كما سبق التوضيح بأن المتغيرات المحلية التي شهدتها مصر خلال فترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ كانت فترة إنتقالية بالغة الخطورة مليئة بالتهديدات والتحديات التي توضح حجم العدائيات الخارجية إقليمياً ودولياً سياسياً وعسكرياً، وبرزت في تلك المرحلة العديد من المتغيرات المحلية التي كانت ومازال بعضها يُشكل تهديداً مباشراً لمصر ويؤثر بالسلب على مسيرتها التنموية بهدف تحسين سبل المعيشة فيها، وحيث يظل الإتجاه الإستراتيجي الشرقي هو المؤثر الرئيسي على الأمن القومي المصري كما أن المتغيرات على المستويات المختلفة المحلية والإقليمية والدولية يكون لها رد فعل مباشر على هذا الإتجاه وفي نفس الوقت يعتبر هذ الاتجاه أحد مفاتيح الحل الرئيسي لأي أزمة مصرية سواء كانت داخلية أو خارجية، ورغم إختلاف مجالات المتغيرات إلا أنها جميعاً تلتقي في بوتقة الأمن القومي المصري لذا استوجب الأمر استعراض تلك المتغيرات لدراسة خطورة كل منها ومدى تأثيره على أمن واستقرار مصر بشكل عام وسيناء بشكل خاص والتي تتضمن النطاق المكاني للدراسة وهو محافظة شمال سيناء .. ومن بين تلك المتغيرات الآتي :-

أ- **المتغيرات في المجال السياسي[١] :**

- كان للتيارات السياسية المتعددة التي ظهرت عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ تأثيراً مصاحباً بظهور عدد من التكتلات السيناوية المرتبطة بتلك التكتلات السياسية في باقي أنحاء مصر، غير أن عدم وجود التيارات المؤثرة من هذه الكيانات البدوية أدى ذلك لعزوف الشباب السيناوي عن الإنخراط في المجال السياسي ، ولذلك توجه إلى إتجاهات أخرى يجد فيها القوة والحراك الذي يُشبع رغباته وأفكاره وقد كان أحد هذه الإتجاهات الإنضمام إلى العناصر المتطرفة التي لديها من الأفكار والأعمال ما يجذب إنتباه الشباب السيناوي فقامت تلك الجماعات بفتح قنوات تواصل لذلك داخل المجتمع السيناوي بهدف زيادة عدد الشباب الذين تم استقطابهم .

---

[١] شوشه، محمد. (٢٠١٨) التنمية الشاملة لشبه جزيرة سيناء وتأثيرها على الأمن القومى المصرى. بحث زمالة كلية الدفاع الوطني. مرجع سبق ذكره. ص ص ١١٩ – ١٢٧ .

- تراجعت بشكل ملحوظ نسبة مشاركة الشباب السيناوي في العمل الحزبي مرة أخرى بعد أن كان إهتمامهم قد زاد بالسياسة في الفترة التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، وحدث ذلك بسبب عجز المؤسسات المختلفة عن استيعاب هذه القطاعات الواسعة من الشباب وطاقاتهم في القرى والمدن والأقاليم ، كما كان لإنتشار بعض الظواهر السلبية داخل المجتمع مثل غياب الجرأة في اتخاذ القرارات السليمة لدى بعض المسئولين وكذلك الفساد نتيجة غياب الرقابة والمحاسبة وإنفصال المستويات الإدارية العليا عن قواعدها أثراً سلبياً في انسداد الأفق لدى الكثيرين من أبناء سيناء ومن ثم برزت لديهم طاقة سلبية متنامية وتحول بعضهم لأساليب أخرى غير قانونية مثل التهريب عبر الشريط الحدودي أو الإشتراك في عصابات الإتجار بالبشر والأعضاء البشرية .
- عمل مؤسسات الدولة والوزارات بشكل تنافسي غير تكاملي وكجزر منعزلة عن بعضها البعض الأمر الذي يؤدي إلي اهدار الموارد وإرتباك الأداء وضعف الإنجاز.

ب- المتغيرات في المجال الأمني[١] :

١- المتغيرات على الاتجاهات الاستراتيجية :

- تعاظم مظاهر التعاون والدعم بين حركة حماس والجماعات التكفيرية في سيناء (تنفيذ عمليات إرهابية – الامداد بالسلاح والذخيرة والأموال عبر الانفاق) وأدى هذا التعاون والدعم بين حركة حماس والجماعات التكفيرية في سيناء إلي تولد شعور بالقوة لدي الجماعات التكفيرية والإطمئنان بصفة مستمرة إلى وجود مجموعات وعناصر من حماس جاهزة للتدخل في أي مواجهات وذلك يؤثر على أعمال العناصر الأمنية بغرض الوصول إلي حالة من اليأس في التعامل مع هذه العناصر.
- استمر تسلل العناصر التكفيرية للأراضي المصرية عبر الحدود المصرية / الليبية وتواصلهم مع التنظيمات الإرهابية داخل سيناء إلي جانب عمليات تهريب الأسلحة والذخائر والمواد الأخرى .
- زيادة تهريب الأسلحة وهروب البشر عبر الحدود الجنوبية نظراً لعدم استقرار الأوضاع في السودان ووصول ذلك إلي سيناء مما زاد من المخاطر الأمنية خاصة على الحدود المصرية مع قطاع غزة .
- تفشي ظاهرة الهجرة لدى القوة الرئيسية لسن العمل ألا وهم الشباب وتؤدي هذه الظاهرة إلي إمكانية استغلال هؤلاء الشباب في عمليات غير وطنية أو الإنخراط في إعمال غير شرعية كما تؤدي إلي ترسيخ البُعد الإجتماعي المؤثر في المواطنة والولاء للمجتمع.

---

[١] أكاديمية ناصر العسكرية. (٢٠١٦) "البحث الرئيسي" الاستراتيجية المقترحة لمواجهة التحديات والتهديدات التي تواجه الأمن القومي المصري. ص ص ١٣ – ١٥ .

٢- الإرهاب في سيناء :

- تكمن خطورة الإرهاب في إرتباطه إرتباطاً وثيقاً بتبادل المصالح والمنافع بمصادر دولية رسمية وغير رسمية توفر أنشطة الإيواء والتمويل والتسليح التقني المتطور والتدريب الراقي والتخصصي والتخطيط والتوجيه من قبل حكومات وأجهزة مخابراتية كبيرة، وتتمثل خطورة الإرهاب في سهولة إختلاط عناصره بالسكان والإندماج في الحياة الطبيعية.
- السمة الغالبة للعمليات الإرهابية هو إتباع أسلوب الذئاب المنفردة الذي تم إتباعه من خلال تنظيم أنصار بيت المقدس (ولاية سيناء) في تعامله ضد عناصر الجيش والشرطة في سيناء، وقد قامت قوات الجيش والشرطة بدور كبير في مواجهة العناصر الإرهابية .
- يؤدى تنفيذ العمليات الإرهابية المركبة في سيناء إلى تولد شعور ثقة بالنفس لتلك الجماعات الإرهابية مما يدفعها إلى زيادة مثل تلك العمليات وخاصة عندما ترتبط بمنشآت مرافق عامة ومعها أهداف وتمركزات أمنية وهذا يؤدي للإضرار بكافة الأنشطة في مختلف القطاعات التنموية.
- تولد حالة من الرعب لدى المواطنين في سيناء وخاصة الموجودين في المدن الرئيسية مثل رفح والشيخ زويد والعريش لخوفهم الشديد من أن يكونوا هدف لتلك الجماعات الإرهابية بدعوى التعاون مع الأجهزة الأمنية مما يصيب المواطنين بحالة من اللامبالاة واليأس وعدم القدرة على العمل والعطاء مما يؤدي إلى إنتشار تلك الجماعات الإرهابية في مناطق أخرى ويساعدها على ذلك تضاريس سيناء فتتقلص فرص الوصول إلى أوكار تلك العناصر وخاصة المتواجدة منها في المناطق الوعرة أو حتى في المناطق ذات الكثافات السكانية العالية .

ج- المتغيرات في المجال الاقتصادي[١] :

- لا يزال الإقتصاد المصري يعاني من مرحلة الانتقال السياسي في أعقاب ثورة يناير ٢٠١١ بالإضافة لما تلاها من أزمات إقتصادية متتالية كجائحة كورونا والحرب الروسية الإوكرانية وهو ما فرض العديد من المتغيرات المحلية ويتمثل أكبر هذه المتغيرات على مستوى مصر في إنخفاض معدلات النمو الإقتصادي والخلل في توزيع الدخل وإرتفاع معدلات البطالة والتضخم وإرتفاع كبير في عجز الموازنة العامة ومعدلات الدين العام، والضغط على ميزان المعاملات الخارجية ومحدودية تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ورؤوس الأموال الأجنبية ، أما على مستوى سيناء فتزداد الأمور سوءً فقد أدت معدلات النمو الإقتصادي المنخفضة إلي التاثير السلبي على سيناء بصفة خاصة، حيث قلت المشروعات وإزدادت مظاهر الفقر فيها مما يؤثر على الشباب في سيناء الذي قد يؤدي ببعضهم إلى اللجوء للإنضمام إلى تلك العناصر الإرهابية لضمان مصدر دخل له لأنهم يحظون بتمويلات أجنبية بالعملة الصعبة ، الأمر الذي جعل سيناء منطقة جذب للشباب العاطل من باقي أنحاء مصر للإنضمام إلي تلك الهناصر الإرهابية وقد وجدت القوات المسلحة ذلك عملياً حيث أن أغلب العناصر الإرهابية المقبوض عليها أو التي تم تصفيتها كانوا من أبناء الوادي وبالتالي إتسعت رقعة الإرهاب في سيناء.

[١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٧) الكتاب الإحصائي السنوي لمصر. ص٥٩٦ .

- عدم مناسبة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر مع الطاقات المتاحة في الإقتصاد وخاصة في قطاعي الصناعات الاستراتيجية والسياحة حيث تراجع نمو قطاع السياحة بنحو ٣٩% كما تراجع معدل نمو الصناعات الاستراتيجية بنسبة ٢,٣% ، وعلى مستوى سيناء فقد أدى الوضع الأمني في سيناء إلى تأثيرات سلبية على أعمال الإستثمار القائم سواء الأجنبي أو المحلي بالإضافة إلى ما يحدث من أعمال التخريب لعناصر البنية التحتية من مياه وكهرباء وطرق وإتصالات فهذا قلل من فرص وجود استثمارات جديدة .
- إرتفاع معدلات البطالة والتضخم خاصة بين الشباب دون سن ٢٥ سنة الذي يمثل نصف المعدل العام للبطالة في مصر وسيناء ويرجع ذلك للمتغيرات الآتية :
  - إنخفاض الإستثمارات العامة والخاصة ويقع العاملون بتلك المشروعات في سيناء إلى تهديدات بالقتل من الإرهابية لعدم إنجاح تلك المشروعات وإظهار الدولة في صورة العجز .
  - عدم قدرة المشروعات الصغيرة القائمة على توفير قد كافي من فرص العمل فيما يزداد على ذلك في سيناء عدم وجود ما يستوعب الطاقات البشرية المتاحة ما أسفر عنه زيادة الرغبة في الهجرة خارج سيناء .
  - إنخفاض معدلات التصدير ومستوى الجودة .
- الإرتفاع الكبير في عجز الموازنة ومعدلات الدين العام .
- محدودية تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة للأسباب الآتية :
  - إنخفاض الإستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر نتيجة عدم توافر حوافز حقيقية وبيئة تشريعية تؤمن الإستثمار الأجنبي .
  - تواجه بيئة الأعمال عقبة إنتشار الفساد .
  - ضعف البنية التحتية وتردي مستواها (مياه – كهرباء – طرق – اتصالات).
- تسببت الإجراءات الأمنية في تضييق الخناق على المواطن السيناوي سواء في الحصول على إحتياجاته الأساسية القادمة من خارج سيناء فضلاً عن صعوبة نقل المنتجات السيناوية وخاصة الزراعية إلى خارج سيناء نظراً للإجراءات الأمنية الشديدة مما ولد غضب بين الأهالي كانت تستغله العناصر الإرهابية للإدعاء بأن سيناء إقليم منفصل عن مصر من حيث تعامل أجهز الدولة معهم.

د- المتغيرات في المجال الاجتماعي [1] :

- تدني الدخول وإرتفاع الأسعار نتيجة للمشكلات الإقتصادية المتراكمة وما تم إتخاذه من إجراءات إقتصادية في الفترة الأخيرة أدت إلي إرتفاع الأسعار لدرجة لا تتناسب مع دخل أغلب الأسر، وكذا زيادة معدل تنامي المشكلات الإجتماعية وإرتفاع معدل الجريمة ووجود مناطق عشوائية ، كما أدت تلك المشكلات الاقتصادية في سيناء إلى تشكيل جيل جديد يتجه للمعارضة الغير موضوعية وارتفعت نسبة المواطنين السيناويين الناقمين على الدولة والغير متقبلين لسياساتها في سيناء ما أنتج جماعات تتمتع بالجهل الاجتماعي والسياسي ومن السهل استقطابها واعتبارها قنابل موقوته .
- تراجع حاد في المشاركة السياسية (خاصة بين الشباب) وتنامي الإنحرافات والرغبة في كسر القانون.
- نتيجة للأعمال الإرهابية في سيناء ووقوع المواطن السيناوي بين مطرقة الإرهاب وسندان الأمن دفع نسبة غير قليلة وخاصة من هم في سن الشباب إلى الهجرة من سيناء إلى مناطق آمنة في باقي مصر مما أدي إلى فراغ سكاني في مناطق عديدة من سيناء وخاصة المتاخمة للحدود مما يجعل سيناء مكاناً مناسباً لتواجد العناصر الإرهابية وكذا انتشار أجهزة المخابرات للدول الأجنبية المعادية والتي لها رغبة كبيرة في إسقاط مصر .
- وجود ظواهر اجتماعية جديدة انتشرت في سيناء مؤخراً كظاهرة العنف وعدم إحترام آراء العواقل والمشايخ والتي تعد أحد الأنماط السلوكية الفردية أو الجماعية وهذا دليل على فقدان المعايير الأخلاقية وزيادة حالة التفكك الاجتماعي وبالتالي أصبحت الفئات التي تمارس العنف في سيناء هي النموذج المثالي أمام شباب القبائل السيناوية مما يؤثر بالتالي على الأمن الفردي والجماعي .

هـ- المتغيرات في المجال الثقافي والإعلامي [2] :

- عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بات واضحاً أن الأداة الإعلامية أصبحت أكثر قدرة على التأثير في تشكيل ملامح المنطقة من جديد بعد أن استطاع الإعلام أن يَحِل مَحَل المدافع والطائرات عقب الحرب العالمية الثانية، وبرغم هذا الواقع وأهمية الأداة الإعلامية نجد واقعاً آخر في سيناء وهو ضعف الإرسال الإذاعي والتلفزيوني المصري فيها بينما الإرسال الإذاعي والتلفزيوني لدولة إسرائيل أقوى، مما يؤدي إلى التشبع بالأفكار التي تبثها وسائل الإعلام الأجنبية والإنجذاب إلى تلك الوسائل والتأثر بالأجندات الخارجية مما يؤثر في سلوك المواطنين وإصابتهم في بعض الأحيان باليأس وظهور المصالح الأخرى التي لها خطورتها على الأمن القومي المصري وتدخل في نطاق الحرب النفسية وعناصر حروب الجيل الرابع.

---

[1] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٧) الكتاب الإحصائي السنوي لمصر. مرجع سبق ذكره. ص ٥٧٦ .

[2] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٧) المرجع السابق. ص ٦٠٧ .

- أدى عدم إلمام المحللين للطبيعة الجغرافية والديموغرافية في سيناء إلى الإجتهاد الشخصي والذي في معظم أحواله لا ينم عن حقيقة الوضع في سيناء مما يؤدي إلى تدخلات للعملاء والجواسيس وبالتالي التأثير على الأمن القومي في سيناء .

- التقدم الذي حدث في وسائل التواصل الاجتماعي جعل منها وسيلة أساسية في التأثير على الرأي العام السيناوي وخاصة ما تقوم ببثه الجماعات الإرهابية مستهدفة في ذلك المواطن السيناوي من جهة والعناصر الإرهابية من جهة أخرى مما يؤثر على الأمن القومي في مصر بصفة عامة وفي سيناء بصفة خاصة .

- إن الحرب الثقافية والإعلامية التي تتعرض لها مصر تستهدف النيل من المجتمع والتأثير عليه لمصلحة دول بعينها بما لديها من قدرة في التأثير على الرأي العام وتعبئة المشاعر والإنفعالات من خلال الآتي :-

  - تأثر وسائل الإعلام المرئية والمقروئة والمسموعة المصرية بالقوي الخارجية وبالتالي نفذ بعضها أجندات خارجية دون أن يدري وكان الهدف الأساسي منها محاولة هدم مؤسسات الدولة .
  - قامت أمريكا بتنفيذ استراتيجيتها في الشرق الأوسط من خلال مجموعة من الأدوات الإعلامية واستطاعت تغيير خريطة الشرق الأوسط من خلال مشروع الفوضى الخلاقة وكانت القوى الناعمة في أدوات هذا المشروع ونفذته على أكمل وجه .
  - وجود بعض المؤثرات الخارجية التي تحمل أهدافاً ومصالح لها خطورتها على الأمن القومي المصري وتدخل في نطاق الحرب النفسية .
  - حدوث حالة من الفوضى الإعلامية عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .
  - ظهور وسائل إعلامية جديدة من الصحافة الإلكترونية ومواقع التواصل الإجتماعي والفضائيات الخاصة والموجهة أثر سلباً على الاعلام الوطني .
  - زعزعة منظومة القيم الإجتماعية من خلال بث وسائل الإعلام العالمية أفكار وآراء وتصورات منافية ومختلفة مع عقائدنا وقيمنا .

٢- تأثير المتغيرات المحلية على التنمية الصناعية في محافظة شمال سيناء (التحديات والمعوقات) :

إنطلاقاً من موضوع الدراسة الذي يتناول بشكل خاص التنمية الصناعية في محافظة شمال سيناء سيستعرض الباحث في هذا الجانب كيف تأثرت التنمية الصناعية في محافظة شمال سيناء بجميع الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية والتكنولوجية والقانونية والبيئية الأمر الذي أنتج مشكلة الدراسة محل البحث والتي ترتكز على إشكالية أساسية وهي أن المناطق الصناعية بمحافظة شمال سيناء لا تعمل بكامل طاقتها وبما يُحقق المردود الاقتصادي المناسب لتكلفتها الإستثمارية والمنتظر منها لدعم جهود التنمية في المحافظة بما يدعم الأمن القومي المصري، وفي هذا الإطار يمكن حصر التأثيرات السلبية التي تتشكل في التحديات والمعوقات أمام القطاع الصناعي في محافظة شمال سيناء في الآتي :-

أ- تحديات ومعوقات مرتبطة بالبيئة التنموية والإجتماعية في محافظة شمال سيناء :-

- تنامي التأثير الإسرائيلي على خطط المساعدات خاصة الأمريكية المخصصة لتنمية وتعمير سيناء والعمل على توجيه هذا الدعم المالي لمنظمات المجتمع المدني داخل سيناء مما يترتب عليه تنفيذ أجندات محددة{١} .
- تأثر حركة الإستثمارات في سيناء نتيجة عمليات التشكيك في قدرة مصر على توفير الأمن بسيناء ما أدى لعرقلة خطط تنمية سيناء وتغذية روح العداء وزيادة الفجوة بين البدو والعناصر الأمنية .
- تهريب بعض أنواع المواد الكيميائية المنشطة للنباتات الزراعية عبر الحدود لداخل محافظة شمال سيناء أثر بالسلب على نوعية وسلالة هذه النباتات وبالتالي التأثير على جودته في صورتها الأولية وكذا مراحل تصنيعها ، كما أن هذه المواد تحتوى على بعض العناصر السامة التي تنقل الأمراض للإنسان والحيوان بالإضافة لكونها تستقر في التربة مما يؤثر على جودة المحاصيل لفترات طويلة وبالتالي تطويق فرص بيعها أو تصنيعها ضمن مجالات التصنيع الزراعي .
- تكثيف مطالب حركة حماس الخاصة بزيادة الإرتباط الاقتصادي وتوسيع الشراكة التجارية بين قطاع غزة وسيناء بعيداً عن باقي المناطق الفلسطينية القابعة تحت الاحتلال عبر (مطلب إقامة مناطق صناعية وتجارة حرة بين الجانبين المصري والفلسطيني){٢} .

{١} شوشه، محمد. (٢٠١٨) التنمية الشاملة لشبه جزيرة سيناء وتأثيرها على الأمن القومى المصرى. بحث زمالة كلية الدفاع الوطني. مرجع سبق ذكره. ص ص ٥٦ - ٦٦ .

{٢} الندوة الإستراتيجية للقوات المسلحة. (٢٠١٤) "تنمية سيناء من منظور استراتيجي وآثارها على الأمن القومي المصري". كلية الدفاع الوطني. أكاديمية ناصر العسكرية. ص٥٠ .

- سعي حركة حماس للخروج من أزمتها الاقتصادية بتبني استمرار عمليات تهريب السلع والوقود المدعم للقطاع على حساب احتياجات سكان سيناء بالإضافة إلى تبضع الجماعات الإرهابية للبضائع التي يحتاجونها للإعاشة وصنع العبوات الناسفة ما دفع الجهات الأمنية لمنع دخول البضائع لسيناء إلا بتنسيق مسبق مع جهات الإختصاص العسكرية، ما أثر بشكل أساسي على رغبة قاطني شمال سيناء بالاستثمار في أي مشروعات جديدة أو استقطاب أو عقد شراكات مع أي مستثمر يتم تنفيذها في شمال سيناء .
- أدى غلق المنطقة الصناعية الحرفية بمدينة العريش لأكثر من ستة سنوات إلى تقدم العديد من أصحاب الورش والمصانع الصغيرة بطلبات نقل أنشطتهم للمدن الصناعية بالقنطرة غرب والعاشر من رمضان والصالحية الجديدة .
- قلة / ندرة المياة في بعض المناطق مما يؤثر على إقامة المشروعات الصناعية في شمال سيناء .
- تحكم قبائل البدو في مناطق المناجم والمحاجر للمواد الخام ووضعها تحت السيطرة وفرض إتاوات مغالى فيها على المستثمر .
- عدم وجود رؤية استراتيجية لزيادة القيمة المضافة للمواد الخام في محافظة شمال سيناء من خلال التصنيع .
- عدم وجود رؤية واضحة لاستغلال منجم فحم المغارة ولاسيما بعد وجود صناعات الأسمنت في محافظة شمال سيناء وقلة الغاز المتوفر لتشغيل مصانع الأسمنت .
- أهمية عدم إغفال المعوقات البيئية الطبيعية وأثرها على التنمية الصناعية المنشودة في محافظة شمال سيناء كزحف الكثبان الرملية (حيث الرمال السائبة التي ينتج عن تحركها خطر شديد يؤثر على العديد من المشروعات وفي مقدمتها الطرق والسكك الحديدية والزراعات) [١] .
- عدم وجود عمالة مُدربة جاهزة للتشغيل ما يمثل تحدي لأي مستثمر حيث سيضطر لإستقدام العمالة لمشروعاته المستقبلية من خارج شمال سيناء ، وقلة عدد المدارس الصناعية وعدم وجودة رؤية لمواجهة الأفكار السلبية للأهالي من عدم جدوى إلحاق أبنائهم بها .
- عدم استخدام كامل تمويل الخطة الإستثمارية للدولة في محافظة شمال سيناء بنسبة ١٠٠% على مدار العشرة سنوات الأخيرة أدى لعدم خلق إقليم تنموي جاذب من خلال مستهدفات الخطة.

---

[١] وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة. (٢٠١٧) خريطة التنمية والتعمير لمصر. التقرير العام.

ب- تحديات ومعوقات مرتبطة بالإجراءات والقوانين[1] :-

- عدم قيام الحكومات المتعاقبة بمنح حزمة حوافز استثمارية لتشجيع المستثمرين في المجال الصناعي لضخ استثماراتهم في شمال سيناء، وترتب على ذلك عدم وجود بيئة حاضنة للإستثمار الصناعي تستوعب التوسع وترك الأمر يبدوا وكأن الإستثمار الصناعي في شمال سيناء سيبدأ من الصفر وهنا تعلو المُخاطرة .
- محدودية وقلة أغلب مدد حق الإنتفاع الممنوحة للأنشطة الصناعية شرق قناة السويس كالمدينة الصناعية بالقنطرة شرق وشرق بورسعيد وبالتالي الحصول على قطع أراضي بالمناطق الصناعية في شمال سيناء بحق الإنتفاع ستحكمه نفس العقلية والسياسات وهذا يُغفل ظروف شمال سيناء ومعدل إكتمال دورة رأس المال خلال تلك المدد .
- عدم وجود استراتيجية واضحة للتنمية الصناعية في محافظة شمال سيناء تقوم على استغلال الموارد الاقتصادية بما يُحقق ميزة تنافسية للمنتج السيناوي في الأسواق العالمية .
- عدم استكمال المرافق الأساسية لكامل المناطق الصناعية بمحافظة شمال سيناء وعددها ٣ مناطق صناعية **الأولى** منها منطقة الصناعات الحرفية بمدينة العريش بإجمالي عدد ١٢٧٥ قطعة كمرحلة أولى وهي متوقفه عن العمل منذ ٥ سنوات لأسباب أمنية وجاري دراسة تشغيلها وهي مُرفقة بنسبة ٧٠٪ وتقوم المحافظة حالياً ببعض الجهود لتطويرها إلى جانب إقامة مرحلة جديدة تتضمن عدد ٤٨ ورشة جديدة سيتم تخصيصها للمستفيدين جاهزة للعمل ، **والثانية** هي منطقة الصناعات الثقيلة بوسط سيناء التي يجري عمل مُخطط تفصيلي لها حالياً ولا يتواجد بها سوى عدد ٢ مصنع أسمنت وعدد ٢ مصنع شكائر الأسمنت، **والثالثة** هي منطقة الصناعات المتوسطة بمدينة بئر العبد بإجمالي عدد ٢١٢ قطعة وهي مرفقة بنسبة ٦٠٪ ولا يتواجد بها أي مشروع قائم حتى الآن .
- أهمال الصناعات والأشغال البدوية التي تشتهر بجودتها شمال سيناء مع عدم فتح أسواق لها .
- بطء إجراءات تخصيص الأراضي والتقيد بإجراءات مستندية وموافقات عديدة يتم استصدارها من جهات الإختصاص .
- عدم قيام الشركة الوطنية لإستثمارات سيناء التي تم تأسيسها عام ٢٠١٦ حتى الآن من تنفيذ أي مشروع لها رغم أنها مؤسسة من ٤ جهات حكومية كبيرة له السلطة والنفوذ في محافظة شمال سيناء وهي (بنك الإستثمار القومي، جهاز مشروعات الخدمة الوطنية للقوات المسلحة، الجهاز الوطني لتنمية سيناء، محافظة شمال سيناء) .. الأمر الذي يعكس صعوبة الإجراءات من جانب وتأثير الوضع الأمني على التنمية الصناعية في المحافظة من جانب آخر .

[1] محافظة شمال سيناء. (٢٠٢١) مركز المعلومات بالمحافظة. مرجع سبق ذكره .

ج- تحديات ومعوقات مرتبطة بالتمويل :-

- عدم أخذ جهات التمويل في الإعتبار عند تقدير التمويل الممنوح التكاليف الإستثمارية لإقامة مشروع في محافظة شمال سيناء التي قد تتضاعف عن أي منطقة أخرى يتم تنفيذه بها مثل الوادي والدلتا حيث طبوغرافية سيناء الوعرة وبعدها المكاني .
- عدم إتاحة جهات التمويل لمبادرات تمويلية طويلة الأجل تتناسب مع التكلفة الإستثمارية لتنفيذ المشروعات في محافظة شمال سيناء خاصة في ظل الإرتفاع المتتالي لسعر صرف العملات الأجنبية أمام الجنيه المصري والذي تطور من ٥,٨ جنيه لكل دولار في يناير ٢٠١١ إلى ٧,٧٥ جنيه لكل دولار في يناير ٢٠١٦ ثم إلى ١٥,٨ جنيه لكل دولار في يناير ٢٠٢١ وأخيراً إلى ٣٠ جنيه لكل دولار في يناير ٢٠٢٣ [١].. وبالتالي الإرتفاع الشديد في تكلفة تنفيذ أي مشروع خاصة في ظل استيراد أغلب الآلات والمعدات الخاصة بخطوط الإنتاج اللازمة لعملية التصنيع .
- قفل / تأخير الإعتمادات البنكية الدولارية الخاصة بإستيراد مستلزمات التشغيل والإنتاج للمصانع القائمة في شمال سيناء وفي مقدمتها الفحم المستخدم لصناعة الأسمنت .

د- تحديات ومعوقات مرتبطة بالمستثمرين[٢] :-

- وجود صورة ذهنية سلبية لدى أغلب المستثمرين الراغبين في إنشاء مشروعات في شمال سيناء من صعوبة الفكرة خاصة في ظل حتمية أن دراسة السوق التي سيجريها أي مستثمر ستشير لصعوبة الأمر خاصة بالقياس على أكبر شركة ناشئة مملوكة للدولة في سيناء وهي الشركة الوطنية لاستثمارات سيناء التي لم تقيم أي مشروع حتى الآن منذ ٦ سنوات .
- عدم فاعلية جمعيات المستثمرين القائمة في شمال سيناء وعددها ٣ جمعيات في ترويج الفرص وإيجاد تصور ورؤية قابلة للتنفيذ تدفع القطاع الصناعي في المحافظة .

---

[١] موقع البنك المركزي المصري. (٢٠٢٣) "أسعار الصرف الرسمية للعملات أمام الجنيه". https://tinyurl.com/3r8p53v3

[٢] موقع الإتحاد المصري لجمعيات ومؤسسات المستثمرين. (٢٠٢٢) مرجع سبق ذكره .

خلاصة الفصل الخامس :

تمتلك محافظة شـــمال ســـيناء العديد من الموارد الطبيعية التي تســـتطيع أن تســـهم إلى حد كبير في تعظيم القدرة الاقتصـــادية للدولة وعلى هذا الأســـاس إنتهجت الدولة عدداً من المســـارات الفرعية لإنجاح عملية التوطين الســـكاني في محافظة شـــمال ســـيناء إنطلاقا من أهداف ومجالات التوطين لتكون أســاســاً لإنطلاقة إقتصــادية قوية على الإتجاه الإســتراتيجي الشــرقي فبالنســبة للأهداف الرئيســية التي قامت على أســـاســـها الإجراءات الحكومية في محافظة شـــمال ســـيناء على وجه الخصـــوص ســنجدها تتشــكل في أهداف قومية وســياســية كانت تعتبر ضــرورة قومية وأمنية للحفاظ على تماســك الوطن والترقي بمســتوى الموارد المتاحة في شــمال ســيناء لخلق تواجد ســكاني أكثر ملاءمة للمواطنين بيئياً وإقتصـــادياً وإجتماعياً، كما تشـــكلت الأهداف الإقتصـــادية لعملية التوطين على أســـاس دمج محافظة شـــمال ســـيناء في الكيان الاقتصـــادي والإجتماعي المصـــري وتكوين نطاقات تنموية منتجــه تنعكس مردوداتهــا بــالإيجــاب على من قــدموا إلى شـــمــال ســـينــاء واســـتقروا فيهــا، ولاشـــك أن عمليـة التوطين تضـــمنـت أهـدافـاً عســـكريـة للحفـاظ على الأمن القومي المصـــري وعلى رأســـها رســـم الخطط التنموية وتعبئة ســـيناء بما يخدم خطة الدفاع عن الدولة ويعطي القوات المســـلحـة المرونـة العســـكريـة اللازمـة لحريـة المنـاورة بـالقوات بين الإتجـاهـات التعبويـة داخل مســـرح العمليات الســـيناوي ، وذلك بالإضـــافة إلى الأهداف الاجتماعية قائمة على توفير الأمن والطمـأنينـة والخـدمـات الاجتمـاعيـة بمـا يُحقق مجتمع متوزان ومتمـاســـك ومتســـاوي في الحقوق والواجبات، وقد شـــملت أيضـــا عملية التوطين عدداً من المجالات كالصـــناعة والزراعة والتعدين والسياحة والمناطق الحرة والجامعات الإقليمية واللوجستيات .

أيضـــاً تضـــمن الفصـــل عرضـــاً تحليلياً للمتغيرات المحلية التي شـــهدتها مصـــر خلال الفترة منذ عام ٢٠١١ وحتى نهاية عام ٢٠٢٢ والتي تمثل الحدود الزمنية للدراســـة فكانت فترة إنتقالية مليئة بالتهديدات والتحديات التي تعكس حجم العدائيات التي تعرضت لها مصر إقليمياً ودولياً سياسياً وعسكرياً، والتي شـــكلت تهديداً لمصـــر وكان لها تأثير على مســـيرة الوطن التنموية وأمنه واســـتقراره بشـــكل عام وفي سيناء بشكل خاص بالإضافة للتأثير على التنمية الصناعية في محافظة شمال سيناء.

النتائج والتوصيات

النتائج والتوصيات

إنطلاقاً من الأهمية الإستراتيجية لمحافظة شمال سيناء واستكمالاً لما تم استعراضه فيما سبق بالفصول الخمسة بعاليه وما أفرزه تحليل الوضع الراهن بالمحافظة وتساؤلات وأهداف الدراسة ستتشكل النتائج والتوصيات وفقاً للآتي :-

أولاً : النتائج :

في ضوء دراسة حالة القطاع الصناعي في محافظة شمال سيناء وفي ضوء مراجعة المتغيرات المؤثرة في التنمية الصناعية بالمحافظة وما أفرزته من تحديات ومعوقات سيستعرض الباحث في هذا الجانب أبرز النتائج مُقسمةً لنتائج عامة ونتائج مرتبطة بالتنمية الصناعية بشكل خاص.

أ- النتائج العامة :-

١- أن محافظة شمال سيناء تتمتع بأهمية إستراتيجية كبيرة بالنسبة للأمن القومي المصرى ولابد لها وأن تحظى بأولوية في عمليات التنمية الشاملة أو القطاعية وعلى رأسها القطاع الصناعي .

٢- أن المشروع القومي الإسرائيلي بجذب أكبر قدر ممكن من يهود العالم يجب أن يكون أحد المحددات الأساسية لتنمية محافظة شمال سيناء .

٣- أن محافظة شمال سيناء يمكن أن تمثل أهم حلول المشكلة السكانية في مصر ويمكنها أن تستوعب ملايين المواطنين الذين لديهم فرص حقيقية للعمل والإنتاج خاصة في المجال الصناعي والزراعي .

٤- أن محافظة شمال سيناء تمتلك جميع المقومات التي تجعلها المورد الأساسي لإحتياجات السوق المحلي من المنتجات الخام أو المصنعة أو مدخلات الإنتاج القابلة للتصنيع .

٥- أن دفع عجلة التنمية الصناعية في محافظة شمال سيناء سيؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي بها ما سينعكس بصورة مباشرة على تعديم الأمن القومي المصري لما سينتجه هذا النمو الاقتصادي من استقرار مجتمعي وزيادة في الدخول خاصة بعد إنقضاء فترة مكافحة الإرهاب والتي إمتدت لعشرة سنوات تدهورت معها الأحوال الاقتصادية للمجتمع السيناوي.

٦- أن محافظة شمال سيناء لم تعد منعزلة جغرافياً عن باقي أرض الوطن وأن إجراءات الربط الإستراتيجي بين سيناء والدلتا من خلال شبكة الأنفاق أسفل قناة السويس والمعديات والكباري العائمة والسكة الحديد أنهت هذه المشكلة الرئيسية لعملية التنمية فيما سبق .

٧- أن التنمية هي المدخل الرئيسي للتعامل مع الملفات الشائكة (المشاكل الحدودية المرتبطة بقطاع غزة / الإرهاب / زيادة الولاء والإنتماء) .

٨- أن استراتيجية التنمية المتبعة يجب ألا تشترط التنفيذ من الغرب للشرق أو من الشرق للغرب بل تعتمد على مراكز النمو التي يمكن تخليقها في نقاط متعددة في محافظة شمال سيناء على أن تعمل على التوازي مع تغذية التشابك بينها .

٩- أنه يمكن إعتبار المشروع القومي لتنمية سيناء مدخلاً للإعداد العديد من الخطط التنموية القطاعية في محافظة شمال سيناء والتي ستصب في تحقيق مستهدفاته سواء التي تم تحقيقها جزئياً أو التي لم يتم تحقيقها وفي مقدمتها تحقيق زيادة سكانية قدرها ٢,٩ مليون نسمة تضاف إلى سكان سيناء وخلق فرص عمل جديدة ، وتدعيم الهيكل الاقتصادي والإجتماعي والعمراني لسيناء .

١٠- أنه يمكن لمحافظة شمال سيناء الإستفادة من الأنشطة التنموية القائمة بمحور قناة السويس .

ب- <u>النتائج المرتبطة بالتنمية الصناعية :-</u>

١- أن الدولة قامت بدور كبير في تطوير الأطر التنموية والتشريعية والمؤسسية الحاكمة لمناخ الإستثمار في مصر عموماً ويمتد أثرها إلى محافظة شمال سيناء .

٢- أن الدولة خصصت لمحافظة شمال سيناء عدد كافي ومتنوع من المناطق الصناعية وبمساحات أراضي تناسب هذا التنوع بالإضافة لظهير صحراوي شاسع يُمَكّنها من التوسع (تمتلك المحافظة ٣ مناطق صناعية بنسبة حوال ٢,٥% من عدد المناطق الصناعية في مصر ومساحات أراضي بنسبة حوالي ٤% من المساحة الكلية للأراضي الصناعية في مصر) .

٣- أن الوضع الأمني المُضطرب خلال عمر الدراسة (١٠ سنوات) كان له تأثير سلبي كبير على الصناعات والأنشطة القائمة بالمحافظة (منطقة الصناعات الثقيلة بوسط سيناء انخفضت إنتاجية المصانع الثلاثة المتواجدة بها ، منطقة الصناعات المتوسطة ببئر العبد لا يوجد بها أي مصنع وكان من المستحيل النجاح في الترويج لها في ظل هذا الوضع ، منطقة الصناعات الحرفية بالعريش كانت مغلقة بالكامل لأكثر من ٦ سنوات وأثرت بالسلب على قدرة آلاف المواطنين على المعيشه خاصة أنها ترتبط بعوائد للمواطنين يوم بيوم) .

٤- أنه في ظل نجاح الدولة في مكافحة الإرهاب وتمتع محافظة شمال سيناء ببنية أساسية داعمة للتنمية الصناعية فيها وفرص استثمارية قابلة للإستغلال .. يستلزم الأمر تضافر الجهود لإستغلال ذلك ببعض الإجراءات التحفيزية والتشجيعية للمستثمرين لإقتناص تلك الفرص .

٥- أن محافظة شـمال سـيناء سـتنجح في تعزيز التنمية الصـناعية بها إذا ما عملت على تحقيق التكامل بين المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة وريادة الأعمال وتطوير التعليم الفني والتدريب بإعتبارهم قوة دافعة للتنمية الاقتصادية وستساهم في تغير شكل الحياة في المحافظة .

٦- أن الإسـتثمارات الحكومية في محافظة شـمال سـيناء هائلة وتتعاظم سـنوياً بشـكل مسـتديم وهي في أغلبها إنشـاءات جديدة أو تطوير لمنشـآت قائمة ، وبالتالي يُمكن الإسـتفادة من هذا الحجم الكبير للطلب عبر ترغيب المصـانع التي تُنتج المنتجات المسـتخدمة في هذه الإنشـاءات لإقامة مصانع لها في المحافظة لتلبي هذا الحجم الكبير من الطلب على المنتجات .

٧- أن النطاقات الجغرافية المحددة حالياً للمناطق الصـناعية بمحافظة شـمال سـيناء مناسـبة وذات تنافسـية ، ويسـتدعى ذلك التركيز عليها كما هي دون تشـتيت الجهود بطلب نقلها لأماكن أخرى أو إضـافة مناطق صـناعية جديدة دون رفع نسـبة الإشـغال بالمناطق الصـناعية الموجودة فعلياً .

ثانياً : التوصيات :-

إن الأهمية الإستراتيجية لمحافظة شال سيناء بالنسبة للأمن القومي المصري تستدعى أن تتضافر الجهود من أجل دراسـة الآليات المناسـبة لتنميتها وتطويرها خاصـة في ظل النجاحات الكبيرة التي حققتها القوات المسـلحة والشـرطة وأبناء سـيناء في القضـاء على الإرهاب وإجتثاث جذورة ، والتمهيد لعهد جديد سـتشـهده سـيناء تزداد فيه قدرتها التنافسـية بما يجعلها ذات مكانه كبرى عالمياً وإقليمياً وينعكس بشكل مباشر على محافظة شمال سيناء .

يتطلب ذلك إحداث تنمية صـناعية في محافظة شـمال سـيناء بما يحفظ الأمن القومي المصـري من الإتجـاه الإسـتراتيجي الشـرقي ومجـابهـة أي مخـاطر أو عرقلـة لهـذا المشـروع القومي ، **مع السعي لتحقيق الغايات الآتية :-**

- خلق مكانة صناعية كبيرة لمحافظة شمال سيناء داخل القطر المصري وإقليماً وعالمياً .
- الإسهام بشكل مميز في حركة التجارة العالمية .
- الإسهام في تعظيم الناتج القومي الإجمالي لمصر .
- إحداث طفرة حضارية جاذبه للسكان بإتجاه سيناء وتحقيق هذا الحُلم الكبير .

في ضـــوء التحليل الســـابق يرى الباحث أهم مجالات وإتجاهات التنمية المقترحة بمحافظة شمال سيناء وفقاً لما يلي :-

١- الإســـتفادة من موقع محافظة شـــمال ســـيناء المميز بإعتباره أســـاس لعملية التنمية فيها وضـــعاً بالإعتبار التطور المتوقع لحركة التجارة الدولية وكذا المشـــروعات المســـتقبلية الهامة لتنمية محور قناة السويس .

٢- تطوير النشـــاط الصـــناعي في محافظة شـــمال ســـيناء ســـيؤدي للتكامل بين المحاور الرئيســـية المكونـــة لإســـتراتيجيـــة تعزيز التنميـــة الصـــنـــاعيـــة والتجـــارة الخـــارجيـــة في مصـــر وهي (التنمية الصـــناعية، تنمية المشـــروعات الصـــغيرة والمتوســـطة ومتناهية الصـــغر وريادة الأعمال، تطوير التعليم والتـــدريـــب الفني والمهني) وبـــالتـــالي نمو الطلـــب على الخـــدمـــات التعليميـــة والتدريبية المتخصصة والخدمات المساعدة .

٣- العناية الخاصة بالمتطلبات الأمنية وربطها بأنشطة التنمية بإشتراك أبناء سيناء .

٤- دعم مشاركة القطاع الخاص والتعاوني في مشروعات التنمية الصناعية في شمال سيناء .

هذا ولابد من الأخذ في الإعتبار متطلبات تحقيق ذلك وبصفة خاصة :-

١- إحداث تنمية إقتصـــادية مســـتقرة ومســـتمرة تتناســـب مع موقع وأهمية محافظة شـــمال ســـيناء والتركيز على جذب رؤوس الأموال من خلال الترويج للفرص الإستثمارية .

٢- إصـــدار القرارات اللازمة لإســـتكمال التخطيط والبنية الأســـاســـية لكافة المناطق الصـــناعية القائمة والمُخططة بمحافظة شمال سيناء .

٣- منح مزيد من الحوافز الإستثمارية والإقتصادية لكافة المناطق الصناعية في محافظة شمال سيناء القائمة والمخططة .

٤- تقديم مبادرات تمويلية أكثر مرونة في المســـتندات والقيمة التمويلية موجهة للمشـــروعات الصـــغيرة ودعمها بإعتبارها مُغذية ومكملة للصـــناعات المتوســـطة والكبيرة والترويج لها لتوســـيع رقعة المستفيدين منها .

٥- استخدام التكنولوجيا الحديثة في التحديد الجغرافي الدقيق للمخطط العام لتنمية سيناء .

٦- رفع القيمة المضـافة للخامات التعدينية تدريجياً وصـولاً لعدم خروج أي خامات محجرية في صـورتها الخام خارج سيناء وزيادة القدرة التنافسية لمنتجات المناطق الصناعية .

٧- تشجيع العمل في استخراج المواد المحجرية بالتزامن مع تشغيل المناطق الصناعية .

٨- المحافظة على الثروة المعدنية بمنع استخدام المفرقعات في عملية الإستخراج .

٩- التوسع في استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة في المشروعات الصناعية المختلفة بمحافظة شمال سيناء .

١٠- توفير الطاقة بأسعار أقل تشجيعاً للمستثمرين ولجذب الآخرين للإستثمار في محافظة شمال سيناء .

١١- إعلاء شأن دراسة الأثر البيئية لأي مشروع عن أي جوانب أخرى .

أهم الإجراءات المقترح إتخاذها على المدى القريب :-

في ضوء تحليل التحديات والمعوقات التي تواجه التنمية الصناعية بمحافظة شمال سيناء يمكن تنفيذ بعض الإجراءات على المدى القريب كمدخل لإيجاد حلول لتلك التحديات والمعوقات ومن أهم هذه الإجراءات الآتي :-

١- البدء الفوري في استكمال التخطيط والبنية الأساسية لكافة المناطق الصناعية القائمة والمُخططة بمحافظة شمال سيناء .

٢- دراسة جدوى منح مزيد من الحوافز الإستثمارية الممنوحة لكافة المناطق الصناعية في محافظة شمال سيناء القائمة والمخططة .

٣- دراسة جدوى إنشاء مركز لخدمات الإستثمار داخل مبنى الجهاز الوطني لتنمية سيناء بمدينة العريش يتضمن مكاتب للمختصين من الجهات الآتية (الهيئة العامة للإستثمار / الهيئة العامة للتنمية الصناعية / جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر / السجل التجاري / الشهر العقاري / فرع بنك إليكتروني محدود) .

٤- التنسيق بين الهيئة العامة للإستثمار ووزارة التجارة والصناعة لتحديث الفرص الإستثمارية القائمة داخل المناطق الصناعية بمحافظة شمال سيناء ودعمها ببيانات أكثر دقة (المخطط العام لكل منطقة صناعية / عدد القطع / القطاعات داخل كل منطقة / الأنشطة الصناعية المستهدفة / الكثافات السكانية المجاورة / الموانئ والمطارات المجاورة) وترويجها بالإشتراك مع الجهات المعنية في ورش عمل منفصلة على هامش المؤتمرات المحلية والدولية والإقليمية المنعقدة في مصر وفي الخارج .

٥- تدريب وتأهيل كافة العاملين بالإدارات المحلية المرتبطة بالإستثمار والتنمية للتعامل مع متطلبات المرحلة بمزيد من المرونة والسرعة وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للإدارات التي يعملون بها وعلى رأس هذه الإدارات على سبيل المثال (إدارة الاستثمار / إدارة الإنتاج / .. إلخ).

٦- تنفيذ حصر موسع للموارد التعدينية المتاحة في محافظة شمال سيناء بشكل دقيق وأماكن تواجدها والكميات المتاحة للإستغلال .

٧- منح مزايا مالية تشجيعية عند التعاقد مع الشركات العاملة في محافظة شمال سيناء من خلال الشركة المصرية للتعدين وإدارة واستغلال المحاجر والملاحات.

٨- دراسة جدوى إشتراك الشركة الوطنية لإستثمارات سيناء كمحفظة مالية لعقد شراكات تمويلية مع المستفيدين بالمنطقة الحرفية بالمساعيد بهدف تشغيلها كلياً بصفة مستديمة لما تُحققه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من نمو متسارع وعوائد إقتصادية كبيرة .

٩- سرعة تنفيذ وتشغيل أول مصنع لشركة سيناء الوطنية للصناعات البلاستيكية في المنطقة الصناعية ببئر العبد ليكون نواة لإنطلاق تلك المنطقة الصناعية وتشجيع المستثمرين للإستثمار فيها .

١٠- دراسة تقديم مبادرات تمويلية من خلال البنك المركزي أكثر مرونة في المستندات والقيمة التمويلية موجهة للمشروعات الصغيرة بمحافظة شمال سيناء ودعمها بإعتبارها مُغذية ومكملة للصناعات المتوسطة والكبيرة والترويج لها لتوسيع رقعة المستفيدين منها .

١١- إتخاذ الإجراءات التنفيذية لسد أي عجز في إمدادات الكهرباء لكافة مناطق محافظة شمال سيناء ودراسة الإعتماد على أنشطة استخراج الطاقة الكهربائية بأنظمة صديقة للبيئة .

١٢- اشتراك وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بالتنسيق مع وزارة الدولة للإعلام ووزارة الشباب والرياضة في إطلاق حملات إعلامية وتوعوية موجهة للأسر لإنهاء الصورة الذهنية السلبية لإلحاق أبنائهم في مدارس التعليم الفني وفي مقدمتها المدارس الصناعية، ودراسة التوسع في إنشاء المدارس الصناعية في النطاقات الجغرافية القريبة للمناطق الصناعية في محافظة شمال سيناء .

١٣- تفعيل آليات التفتيش الدوري والمُشدد على كافة المشروعات القائمة وقيد الإنشاء للتأكد من أثرها على البيئة المحيطة بها .

<u>أهم الإجراءات المقترح إتخاذها على المدى المتوسط والبعيد :-</u>

في ضوء التحليل السابق أيضاً للتحديات والمعوقات التي تواجه التنمية الصناعية بمحافظة شمال سيناء يمكن تنفيذ الإجراءات التالية على المدى المتوسط والبعيد لتجاوز هذه التحديات والمعوقات وإحداث حالة من الحراك التنموي بما يخلق مناخ جاذب لمزيد من الإستثمارات في محافظة شمال سيناء ، ومن أهم هذه الإجراءات الآتي :-

١- دراسة إمكانية منح الجامعات والمعاهد القائمة في محافظة شمال سيناء الموافقات اللازمة لإدراج تخصصات تتناسب مع حاجة سوق العمل ، والتنسيق مع الجهات المعنية لتخصيص أراضي لها داخل المناطق الصناعية لتنفيذ مشروعات لتوظف خريجيها .

٢- دراسة إمكانية الإستفادة من الشركات المملوكة للدولة في التوسع في الزراعات التعاقدية في شمال سيناء وخاصة الزراعات المغذية للمصانع مع كافة المستفيدين من التجمعات التنموية في شمال سيناء وكذا المستفيدين من الأراضي التي سيتم استصلاحها / زراعتها / طرحها من خلال القوات المسلحة .

٣- تعزيز أنشطة التجارة والصناعة بدراسة استغلال الخامات التعدينية المتاحة في محافظة شمال سيناء بالتنسيق مع الجهات المعنية عبر تنفيذ المشروعات الآتية كأسبقية أولى (صناعات الرمل الزجاجي / صناعة السيراميك والبورسلين / صناعة الطفلة / صناعة النحاس / صناعة الصودا آش / صناعة الكاولين / صناعة المنجنيز / صناعة الفوسفات / صناعة نشر وتقطيع وتلميع الرخام والجرانيت .. إلخ) .

٤- ضرورة إتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة للمحافظة على المخزون الاستراتيجي للثروة المعدنية بمنع استخدام المفرقعات في عملية الإستخراج واستبدالها بالأنظمة الآلية كالمناشير الكهربائية وخلافه .

٥- دراسة الإستفادة من المنطقة العازلة على الحدود الشرقية لمصر بمحافظة شمال سيناء بعمق ٥ كم/طول ، من خلال دراسة جدوى تنفيذ مشروع تحت مسمى درع الغابات " إنشاء مشروع زراعة غابات الباولونيا الخشبية بعدد ٢٠٠٠ خط أشجار بعمق المنطقة العازلة وبمسافات بينية ٤م بين كل خط .. ويتم توزيعها جغرافياً بما يُحقق عزل كامل للرؤية من شرق الحدود المصرية إلى غربها وبإرتفاع يتجاوز الـ ١٠م وبأعماق جذور تتجاوز الـ ١٥م بما يُعزز الإستراتيجية الدفاعية ويحمي كلياً أو جزئياً عبر عرقلة / إعاقة أي هجود برى من الشرق للغرب، ومنع تنفيذ أنفاق خفيفة مستقبلياً للتهريب وقصر إحتمالات وجودها مستقبلياً على الأنفاق العميقة التي يتم تنفيذها بتكلفة ومُعدات حديثة وهذه يمكن مواجهتها بأنماط مختلفة " وبذلك سيحقق المشروع أهدافه الأمنية بالإضافة إلى عوائد إقتصادية هائلة من قطع الأشجار كل دورة تشغيل وتحويلها من خلال التصنيع داخل منطقة صناعية محدودة في مدينة رفح الجديدة لإنتاج الأخشاب (حيث يُنتج القطاع الواحد بعمق ٤كم وطول ١٠كم حوالي عدد اثنان ونصف مليون شجرة "ثُلث م٣ أخشاب لكل شجرة" .. أي أنه بسعر اليوم يمكن حساب عائد حوالي ٨٥٠ ألف متر مكعب أخشاب × أقل سعر لمتر الأخشاب اليوم ٦٠٠٠ جنيه = أكثر من خمسة مليارات جنيه كل ٨ سنوات وهذا بسعر اليوم فما بالنا بسعر بعد ٨ سنوات من تاريخ الزراعة حتى الحصاد) ، مع الوضع بالإعتبار أن مصر تستورد أخشاب بحوالي ١,٤ مليار دولار سنويا أي ما يعادل ٤٢ مليار جنيه وفقاً لسعر الصرف في مارس ٢٠٢٣ .

٦- دراسة إمكانية إنشاء شركة مساهمة مصرية تتولى إدارة ميناء العريش البحري ومنفذ رفح البري بمساهمة القوات المسلحة ومحافظة شمال سيناء والمواطنين مع منح الأولوية للمواطنين الذين تم إزالة منازلهم لتنفيذ عملية توسعة ميناء العريش البحري ومطار العريش والمنطقة العازلة بمدينة رفح .

٧- دراسة وتحديد الآلية الأنسب لرفع القيمة المضافة للخامات التعدينية في سيناء تدريجياً وصولاً لعدم خروج أي خامات محجرية في صورتها الخام خارج سيناء .

٨- دراسة إمكانية عقد فعاليات إقتصادية ومؤتمرات دورية تدعو للإستثمار والمساهمة في تنمية محافظة شمال سيناء بشكل خاص .

٩- التسريع ببدء تنفيذ المرحلة الأولى من مدينة بئر العبد الجديدة لما ستمثله من مركز نمو هام في نطاقها الجغرافي وإنعاش القرى المحيطة بها ، وكذا أهمية التسريع بطرح المرحلة الأولى من مدينة بورسعيد الجديدة ومدينة الإسماعيلية الجديدة لما لذلك من أثر إقصادي كبير بتحريك الكتلة السكنية بالمدينتين الحاليتين نحو المدن الجديدة شرق القناة في إطار استراتيجية التوطين السكاني .

١٠- دراسة أهمية تدعيم وتطوير منظومة النقل والمواصلات من وإلى محافظة شمال سيناء مع تخفيف إجراءات الإستيقاف والتحري بما يتوافق مع الرؤية الأمنية قدر المستطاع .

إجمالاً يمكن القول أن محافظة شمال سيناء تحتاج نظرة استثنائية وإجراءات استثنائية أيضاً لدعم أوجه التنمية المختلفة بها وفي مقدمتها القطاع الصناعي الذي يعتبر قاطرة التنمية لأي مكان ، وبالتالي هناك حاجة للبدء الفوري في استكمال التخطيط والبنية الأساسية لكافة المناطق الصناعية القائمة والمُخططة في المحافظة شمال سيناء ، ومنح المزيد من الحوافز الإستثمارية ومبادرات تمويلية أكثر مرونة في المستندات والقيمة التمويلية للمشروعات بشمال سيناء عن باقي أنحاء الجمهورية والترويج لها لتوسيع رقعة المستفيدين منها والنظر بشأن تخفيض قيمة مقابل إستغلال المحاجر والملاحات في المحافظة تشجيعاً للمستثمرين ، مع ضرورة تدعيم الجهاز الوطني لتنمية سيناء بالمزيد من الكوادر البشرية لتفعيل أدواره وعلى الأخص المتابعة الميدانية لمشروعات الخطة الإستثمارية للدولة بالمحافظة وذلك للأهمية القصوى.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية :-

١-الكتب

- الجميل، مكي.(١٩٦٢) البدو والبداوة في البلاد العربية. مركز تنمية المجتمع في العالم العربي. القاهرة.
- حسين، فؤاد.(٢٠١١) شبه جزيرة سيناء المقدسة . مطابع الأخبار . القاهرة .
- حمدان، جمال.(١٩٩٣) سيناء فى الاستراتيجية والسياسة والجغرافيا. المدبولي للنشر. القاهرة.
- صابر، محي الدين.(١٩٩٦) البدو والبداوة. مركز تنمية المجتمع في العالم العربي. القاهرة .
- صادق، دولت.(١٩٩٤) الأسس الديموجرافية للسكان . مكتبة الأنجلو المصرية . القاهرة.
- العبد، صـــلاح.(١٩٧٣) التوطين وتنمية المجتمع . معهد البحوث والدراســـات العربية . جامعة الدول العربية . القاهرة .
- الهيئة العامة للاستعلامات. (٢٠١٧) سيناء بوابة مصر الشرقية. القاهرة .
- الهيئة العامة للاستعلامات. (٢٠١٧) سيناء معالم حضارية وفرص استثمارية. القاهرة .

٢-الدوريات

- توفيق، محمد. وآخرين.(٢٠١٩) المفاهيم والنظريات الاقتصـادية المرتبطة بالتنمية الصـناعية. دور العناقيد الصـناعية في تنمية القدرة التنافسـية لصـناعة الاثاث في مصـر. سـلسـلة قضـايا التخطيط والتنمية. معهد التخطيط القومي. **رقم (٣٠١) ص ص ٢٢- ٢٣ .**
- جاد الرب، حسـام الدين.(٢٠٢٠) التنمية الصـناعية وسـياسـات التنمية المكانية فى مصـر. دراسة فى جغرافية الصناعة. كلية الآداب. جامعة سوهاج .
- **حســين، عبدالفتاح. وآخرين.**(٢٠٢٢) توطين المجمعات الزراعية الصـــناعية في محيط مواقع الإنتاج بالتطبيق على تجهيز وحفظ الخضـروات والفاكهة. سـلسـلة قضـايا التخطيط والتنمية. معهد التخطيط القومي. رقم(٣٣٠)، ص٥ .
- شـعلان، عثمان.(٢٠١٦) البعد السـياسـي والإقتصـادي للمشـروع القومي لتنمية شـمال سـيناء. جمعية إدارة الأعمال العربية .
- عبدالعال، فريد. وآخرين. (٢٠٠٧) مسـتقبل التنمية في محافظات الحدود مع التطبيق على سـيناء. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية. معهد التخطيط القومي. رقم(٢٠١). ص ص ١٦٣ – ١٩٢ .
- عبدالعال، فريد. وآخرين. (٢٠١٥) أثر المناطق الصـــناعية على تنمية المحافظات المصـــرية بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس. سلسلة قضـايا التخطيط والتنمية. معهد التخطيط القومي. رقم(٢٤٤). ص ص ١٤٢ – ١٤٨ .

- نبيل، كريستين.(٢٠٢٠) وضع المناطق الصناعية في مصر : التحديات وجهود التطوير . المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية .
- نحمده، محمود.(٢٠١٦) " مقومات تنمية سيناء ودورها في النهوض بالإقتصاد المصري" المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة. كلية التجارة. جامعة عين شمس. ص٤٧٠.

٣-المؤتمرات العلمية:

- أكاديمية ناصر العسكرية. (٢٠١٦) "البحث الرئيسي" الاستراتيجية المقترحة لمواجهة التحديات والتهديدات التي تواجه الأمن القومي المصري.
- شفيق، رأفت. (١٩٨٣) التنمية الصناعية المصرية ودور الدولة فيها. المؤتمر العلمي السنوي الثامن للإقتصاديين المصريين. الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع.
- الندوة الإستراتيجية للقوات المسلحة. (٢٠١٤) تنمية سيناء من منظور استراتيجي وآثارها على الأمن القومي المصري. كلية الدفاع الوطني. أكاديمية ناصر العسكرية.

٤-التقارير

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٧) الكتاب الإحصائي السنوي لمصر.
- سعودى، أميمة. (٢٠٢٢) إستراتيجية تنمية سيناء ٢٠١٤. الهيئة العامة للإستعلامات. إصدارات الهيئة.
- اللجنة الوزارية العليا لتنمية سيناء. (١٩٩٤) المشروع القومي لتنمية سيناء.
- محافظة شمال سيناء. (٢٠٠٧) إدارة شئون البيئة. التوصيف البيئي لمحافظة شمال سيناء.
- محافظة شمال سيناء. (٢٠٢١) بيان مركز المعلومات .
- مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء. (٢٠٢١) وصف مصر بالمعلومات. الإصدار الثاني عشر.
- الهيئة العامة للمجتمعات العمرانية الجديدة. (٢٠١٧) استراتيجية استراتيجية التنمية العمرانية للواجهات الساحلية – فبراير ٢٠١٧ .
- وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة. (٢٠١٧) خريطة التنمية والتعمير لمصر. التقرير العام.
- وزارة التجارة والصناعة. (٢٠١٦) استراتيجية تنمية الصناعة والتجارة ٢٠١٦-٢٠٢٠.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (٢٠١٦) استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠.

٥-البحوث المنشورة

- إبراهيم، احمد. (٢٠٢٢) تعظيم الاستفادة من من محور قناة السويس كمركز صناعي وتجاري ولوجيستي عالمي في ضوء التجارب العالمية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية. كلية التجارة. جامعة دمياط.
- أبوزيد، مها. (٢٠١٥) فاعلية السياسات الحكومية في إنجاز مشروعات تنمية شمال سيناء. مجلة البحوث القانونية والإقتصادية. كلية الحقوق. جامعة الإسكندرية .
- الجارحي، لبنى. (٢٠١٩) دراسة اقتصادية لانتاج محصول الزيتون في محافظة جنوب سيناء. كلية الزراعة – جامعة الزقازيق.
- خيري، محمد. (١٩٨٥) توطين الصناعة والعمليات والعلاقات الاجتماعية. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. المجلة القومية. العدد الثاني. مصر .
- عباس، حسين. (٢٠١٥) مشروع ازدواج قناة السويس. المجلة العلمية لجمعية المهندسين المصرية.
- العمار، على. (٢٠١١) مساهمة نظرية تحليلية في تفسير آليات التنمية المكانية. المعهد العالي للتخطيط الحضرى والإقليمي. بغداد. العراق.
- كامل، ياسمين. وآخرين. (٢٠٢٠) الجغرافيا التاريخية لشبه جزيرة سيناء وتأثيرها في الوسطين الإقليمي والدولي. مجلة العلوم الإنسانية. جامعة تبوك. المملكة العربية السعودية.
- نجيب، محمود. وآخرين. (٢٠١٩) دراسة اقتصادية لأهم الزروع البستانية المستخدمة في تصنيع المنتجات داخل محافظة شمال سيناء. كلية العلوم الزراعية البيئية. جامعة العريش.

٦-الرسائل العلمية

- خليل، محمود. (١٩٨٥) الأمن القومي العربي المصري وحرب أكتوبر. رسالة دكتوراه. مصر.
- شوشه، محمد. (٢٠١٨) التنمية الشاملة لشبه جزيرة سيناء وتأثيرها على الأمن القومى المصرى. بحث زمالة كلية الدفاع الوطني. أكاديمية ناصر العسكرية .
- عادل، مياح. (٢٠١٠) هيكل السوق ودوره في تحديد الاستراتيجية التنافسية للمؤسسة الصناعية صناعة الدواء في الجزائر ٢٠٠٠ : ٢٠٠٨ . رسالة ماجستير. جامعة محمد خيضر. الجزائر.
- عبدالله، الطيبي. (٢٠١٦) تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز استراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر. رسالة ماجستير. كلية علوم التسيير والعلوم التجارية. جامعة وهران. الجزائر.
- عزيز، محمد. (٢٠١٩) دور القوات المسلحة في تحقيق التنمية الشاملة لشبه جزيرة سيناء بالتعاون مع أجهزة الدولة. بحث زمالة كلية الدفاع الوطني. أكاديمية ناصر العسكرية العليا.
- مجدي، محمود. (٢٠١٩) المنطقة الصناعية الخاصة بمحور قناة السويس ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر. بحث زمالة كلية الدفاع الوطني. أكاديمية ناصر العسكرية .
- ناصر، كرم. (٢٠١٣) شبه جزيرة سيناء : دراسة في الجغرافيا السياسية. رسالة ماجستير كلية الآداب. الجامعة الإسلامية في غزة. فلسطين.

٧-المواقع الالكترونية

- موقع الإتحاد المصري لجمعيات ومؤسسات المستثمرين (٢٠٢٢) . دليل جمعيات المستثمرين. https://tinyurl.com/mr2yejtu (Retrieved 3/1/2022)
- موقع البنك المركزي المصري (٢٠٢٣). أسعار الصرف الرسمية للعملات أمام الجنيه . https://tinyurl.com/3r8p53v3 (Retrieved 2/2/2023)
- موقع الجهاز الوطنى لتنمية شبه جزيرة سيناء (٢٠٢٠). عن الجهاز. قوانين ولوائح. https://tinyurl.com/au99k74a (Retrieved 12/1/2020)
- موقع الشركة المصرية لإدارة وتشغيل واستغلال المحاجر والمناجم (٢٠٢١). عن الشركة https://tinyurl.com/yc43fy4d (Retrieved 24/12/2021)
- موقع المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية . المفهوم المعاصر للأمن القومي واشكاليات المعضلة الأمنية . https://tinyurl.com/2p8r8kdj (Retrieved 15/4/2023)
- موقع المركز الفلسطيني للإعلام . فلسطين عين القلب وقدس الأقداس https://tinyurl.com/4hz5pb6c (Retrieved 15/4/2023)
- موقع الموسوعة السياسية . الأمن القومي. https://tinyurl.com/29mc2h3t (Retrieved 15/4/2023)
- موقع الهيئة العامة لتنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس . عن المنطقة الاقتصادية . https://tinyurl.com/2nyaeb93 (Retrieved 4/11/2021)
- موقع الهيئة العامة للإستثمار (٢٠٢١) . عن الهيئة . https://tinyurl.com/5cekt58j (Retrieved 13/12/2022)
- موقع الهيئة العامة للاستثمار (٢٠٢٢). قانون ضمانات وحوافز الإستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧. https://tinyurl.com/2zj5d9rv (Retrieved 17/1/2023)
- موقع الهيئة العامة للاستعلامات (٢٠٢٢) المحافظات المصرية. محافظة شمال سيناء. عدد السكان (Retrieved 7/12/2022 https://tinyurl.com/erwsu2kf)
- موقع الهيئة العامة للاستعلامات (٢٠٢٢) أنفاق سيناء. https://tinyurl.com/bdcp4ekv (Retrieved 15/4/2023)
- موقع الهيئة العامة للاستعلامات (٢٠٢٣) . تطوير شبكات توزيع الكهرباء في شمال سيناء. https://tinyurl.com/2smcpcks (Retrieved 15/4/2023)
- موقع الهيئة العامة للاستعلامات (٢٠٢٣) . كوبري السلام قيمة مضافة للاقتصاد الوطني . https://tinyurl.com/5cz29eft (Retrieved 15/4/2023)

- موقع الهيئة العامة للاستعلامات (٢٠٢٣) الأعياد القومية للمحافظات https://tinyurl.com/yumtztap (Retrieved 15/4/2023)
- موقع الهيئة العامة للتنمية الصناعية (٢٠٢١). دور الهيئة العامة للتنمية الصناعية . https://tinyurl.com/2p9d96v2 (Retrieved 23/1/2023)
- موقع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر(٢٠٢١). عن الجهاز . https://tinyurl.com/5n8r5cbm (Retrieved 9/1/2023)
- موقع خريطة مشروعات مصر (٢٠٢٣) . إنشاء كوبري الشهيد اللواء طه زكي العائم . https://tinyurl.com/3nn4ah7x (Retrieved 15/4/2023)
- موقع خريطة مشروعات مصر (٢٠٢٣). إنشاء كوبري النصر العائم بمحافظة بورسعيد . https://tinyurl.com/y39b2f6j (Retrieved 15/4/2023)
- موقع خريطة مشروعات مصر (٢٠٢٣). سوق الجملة بالعريش . https://tinyurl.com/2p8b59vb (Retrieved 2/2/2023)
- موقع خريطة مشروعات مصر (٢٠٢٣). كوبري الشهيد أحمد منسى العائم . https://tinyurl.com/48ss8vya (Retrieved 15/4/2023)
- موقع رئاسة الجمهورية (٢٠٢٣) . افتتاح مطار البردويل الدولي. https://tinyurl.com/5ak5a6x9 (Retrieved 2/1/2023)
- موقع رئاسة الجمهورية (٢٠٢٣) . إنشاء كوبري الشهيد/ أحمد عمر الشبراوي بالسويس . https://tinyurl.com/mpfc8jkd (Retrieved 15/4/2023)
- موقع رئاسة الجمهورية (٢٠٢٣). إفتتاح نفق الشهيد أحمد حمدي . https://tinyurl.com/y4t6ah38 (Retrieved 15/4/2023)
- موقع رئاسة الجمهورية (٢٠٢٣). افتتاحات رئاسية ومشروعات قومية . https://tinyurl.com/38kx85je (Retrieved 9/1/2023)
- موقع رئاسة الجمهورية (٢٠٢٣). إنشاء أنفاق ٣ يوليو بمحافظة بورسعيد . https://tinyurl.com/3uk42tvy (Retrieved 15/4/2023)
- موقع رئاسة الجمهورية (٢٠٢٣). إنشاء أنفاق تحيا مصر شمال الإسماعيلية . https://tinyurl.com/2p9hajk7 (Retrieved 15/4/2023)
- موقع رئاسة الجمهورية (٢٠٢٣). إنشاء كوبري الشهيد أبانوب جرجس العائم بالقنطرة شرق. https://tinyurl.com/be85ap8v (Retrieved 15/4/2023)
- موقع شركة أبناء سيناء للتشيد والبناء (٢٠٢٣) . الاعمال المتاكملة ، تطوير ميناء رفح البري. https://tinyurl.com/msxkwvts (Retrieved 2/1/2023)

- موقع محافظة شمال سيناء (٢٠٢٣) . مدن شمال سيناء.
https://tinyurl.com/2p8m4u96 (Retrieved 15/4/2023)
- موقع محافظة شمال سيناء (٢٠٢٣). المحافظة في سطور https://tinyurl.com/2p8trxvt
(Retrieved 15/4/2023)
- موقع مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء (٢٠٢١) . تقارير متنوعة .
https://tinyurl.com/f5x9kuyk (Retrieved 4/11/2021)
- موقع هيئة قناة السويس (٢٠٢٢) . عن هيئة قناة السويس .
https://tinyurl.com/mvkbc3t6 (Retrieved 30/9/2022)
- موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (٢٠٢٣) . الجامعات الحكومية .
https://tinyurl.com/2zafe5e8 (Retrieved 2/1/2023)
- موقع وزارة الطيران المدني (٢٠٢١) . المطارات . https://tinyurl.com/2ckm4mwn
(Retrieved 3/11/2021)

٨-**أخرى :**

- الجريدة الرسمية. قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٤٧ لسنة ٢٠١٦ . العدد ١٣مكرر . بتاريخ ٥ إبريل ٢٠١٦ .
- الجريدة الرسمية. قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٦٣ لسنة ٢٠٠٥ . العدد ٤٦ . بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠٠٥ .
- الجريدة الرسمية. قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٧ لسنة ٢٠٢٠ . العدد ٣ تابع . بتاريخ ١٤ يناير ٢٠٢٠ .
- دستور جمهورية مصر العربية (٢٠١٤) .
- قانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧. الجريدة الرسمية العدد ١٧ مكرر(د) بتاريخ ٣ مايو سنة ٢٠١٧.
- وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة (٢٠١٤). الخطة التنفيذية لتنمية محور قناة السويس.

ثانياً : المراجع باللغة الإنجليزية :-

- Andriass K., (2021) The role and technological developments in the industrial sector in achieving cleaner production for sustainable development.
- Kissinger (1969), nuclear weapons and foreign policy London wild fald and nichoisan P.46.
- Matleena K., (2021) Industrial development and economic growth: Implications for poverty reduction and income inequality.
- Nobuya H, (2018) The importance of the role of manufacturing in industrial development.
- Ramadhani, T. Rachman, M. Sugiyanto , (2018) The Effect of Investment and Export on Manufacturing Industry in Indonesia, Faculty of Economics and Business, Diponegoro University, Indonesia.
- Textiles Sustainable: In. Chain of Engine an as Industrialisation. (2021) Dynamics Economic and Change structural, Countries Developing in Growth.
- Tran N., (2018) Green Economy-Inevitable Economy of the Industrial University, Czech RepublicRevolutionary (2018) Journal of Global Economics.
- Walter Lippmann (1463), U.S. Foreign Policy shild of repuplic bostan,P.5.

الملاحق

ملحق رقم (١)

خريطة شبه جزيرة سيناء[١]

[١] إدارة المساحة العسكرية. (٢٠٠٤) أطلس مصر والعالم. ص١٧٠ .

ملحق رقم (٢)

خريطة طبوغرافية شبه جزيرة سيناء[١]

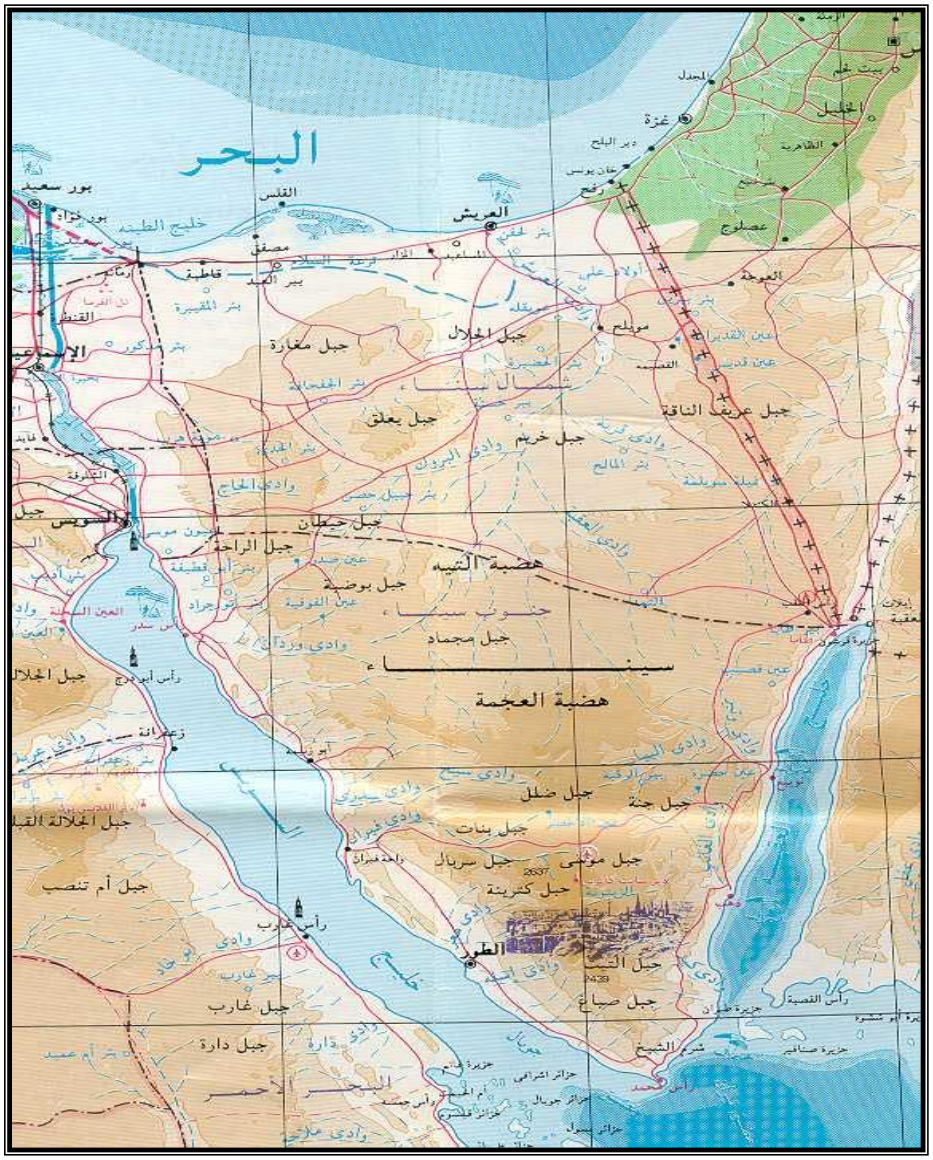

[١] محافظة شمال سيناء. (٢٠٢١) مركز المعلومات بالمحافظة. مرجع سبق ذكره .

ملحق رقم (٣)

التقسيم الإداري لمحافظة شمال سيناء[١]

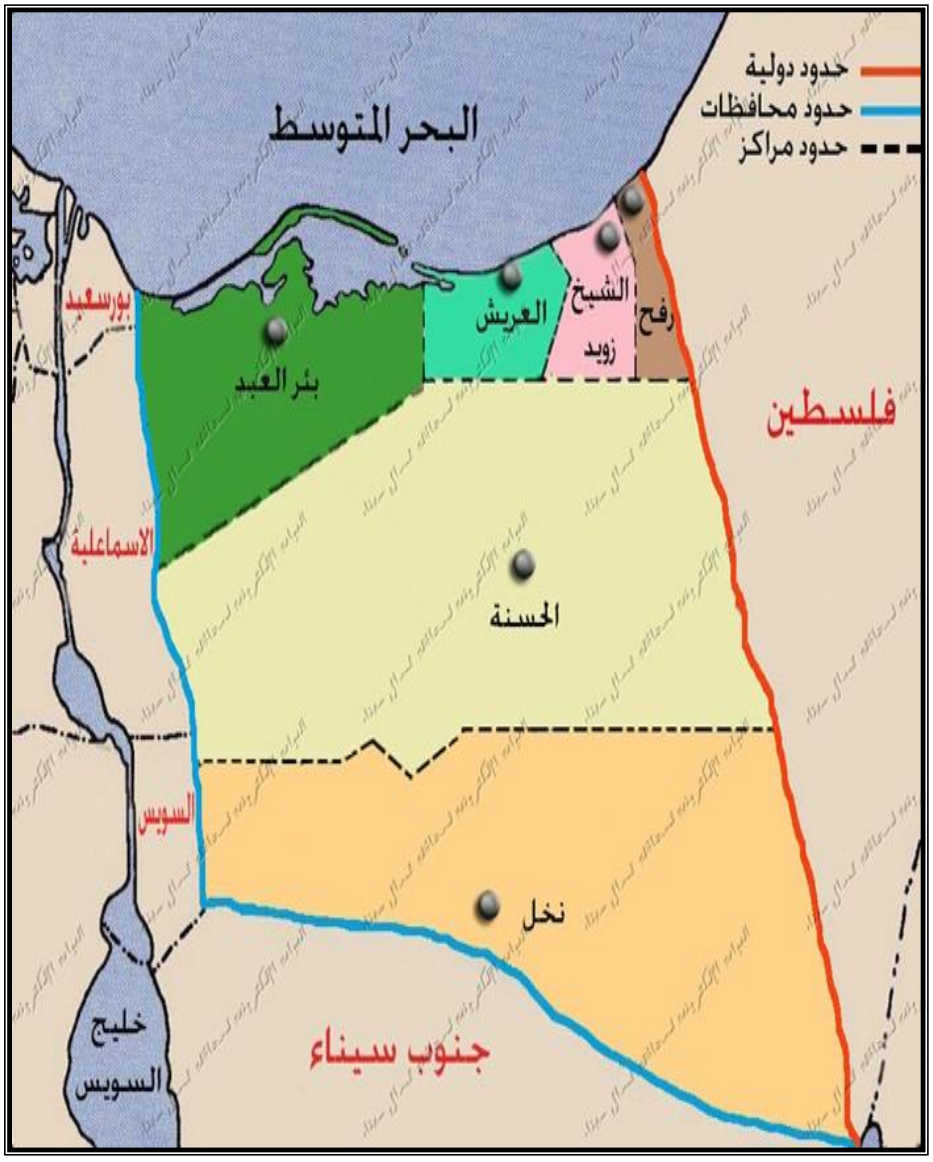

[١] محافظة شمال سيناء. (٢٠٢١) مركز المعلومات بالمحافظة. مرجع سبق ذكره .

المستخلص والملخص

باللغة الإنجليزية

Abstract & Summary

Arab Republic of Egypt

Institute of National Planing
Postgraduate Studies

The Role of Industrial Development in North Sinai Governorate to Support the Egyptian National Security

A Thesis Submitted in Fulfillment of the Requirements of

Master Degree in Planning and Development

Submitted By:

Abobakr Eid Salman Shetewy

Supervised By:

Prof. Mohamed Hassan Tawfik

Emeritus Professor of Business Administration

Institute of National Planning

Dr. Heba Saleh Moghib

Assistant Professor of Public Administration

Institute of National Planning

2024

Abstract

Title of the thesis: The Role of Industrial Development in North Sinai Governorate to Support the Egyptian National Security.

The Researcher: Abobakr Eid Salman Shetewy.

The Supervisors: Prof. Mohamed H. Tawfik – Dr. Heba S. Moghib **Year:** 2024

Academic Degree: Master of Planing and Development – Institute of National Planing.

The study aimed to monitor and analyze the current situation of the industrial sector in North Sinai Governorate to identify the challenges and obstacles facing industrial development in the governorate as one of the most important means of achieving the strategic goal of the state is to strengthen Egyptian national security, as well as studying and analyzing the role of population resettlement in North Sinai Governorate and its fields in supporting Egyptian national security, with a focus on the industrial field With the aim of promoting industrial development and foreign trade in the province.

The study used the analytical descriptive approach based on specialized research and studies Published university and non-university websites and available data on the subject of the study.

The study included a review of the most prominent economic concepts and theories related to industrial development and the developmental, legislative and institutional framework governing industrial development in North Sinai Governorate, as well as a review of the geostrategic importance of North Sinai Governorate for Egyptian national security based on definitions and concepts of national security and its dimensions in general and the impact of industrial development in particular on the national security system, the elements of development in North Sinai Governorate and their connection to the national security system were also reviewed, as well as the characteristics of the population there, the Suez Canal in supporting industrial development in North Sinai Governorate, then the goals and areas of population settlement in North Sinai and the local variables that occurred in Egypt from 2011 to 2022 were reviewed and its impact on national security and industrial development in North Sinai, and the challenges it created.

The study reached several conclusions, most notably that the North Sinai governorate has great strategic importance for Egyptian national security, it must be a priority in the comprehensive or sectoral development processes foremost among them is the industrial sector, whose success and growth is closely linked to the consolidation of Egyptian national security.

The study made several recommendations, the most prominent of which was the importance of establishing a strong industrial base in North Sinai Governorate it is based on increasing productivity, export and human settlement as a strategic goal with which all are integrated other activities with a focus on attracting capital and promoting investment opportunities.

Keywords: industrial development, national security, industry, Sinai, industrial sector, North Sinai.

Summary

Industrial development is considered one of the most important pillars of economic development in Egypt, as it represents the locomotive of development as it produces an increase in added value, which helps to secure total or partial self-sufficiency in food and clothing and improve economic balances, which entails strengthening Egyptian national security thus, the importance of achieving real industrial development in North Sinai governorate is formed to support the pillars of economic development in the governorate, which will result in strengthening Egyptian national security the importance of studying, While the problem of the study from which the research horizons were launched, which is (not operating the industrial zones in North Sinai Governorate at their full capacity, in order to achieve the appropriate economic return Because of its investment cost and what is expected of it, especially in light of the availability of the elements of industrial development in the province Therefore, there is great importance to directing the development efforts exerted in North Sinai Governorate to achieve promising industrial development that will necessarily lead to strengthening the Egyptian national security system and will contribute to addressing the turbulent conditions, which the governorate recently passed through, which represented a direct threat to Egyptian national security.

The study aimed to Monitoring and analyzing the status of the industry sector in North Sinai Governorate to identify the challenges and obstacles facing industrial development in the governorate as one of the most important means of achieving the strategic goal of the state, which is Strengthening Egyptian national security. The study also used the descriptive analytical approach, based on research and specialized university and non-university studies published, internet sites and available data about the subject of the study.

The study was divided into five chapters as follows:

The first chapter is entitled "The general framework of the study", which deals with the problem of the study, its objectives and hypotheses, and the importance and temporal and spatial limits of the study, the methodology of the study, and previous Arab and foreign studies, as well as the contents of the study.

The second chapter is entitled "Concepts and Frameworks Related to Industrial Development in North Sinai Governorate", which deals with economic concepts and theories related to industrial development, and the development framework such as the constitutional development commitments, the National Strategic Plan for Urban Development in Egypt 2052, the Sustainable Development Strategy 2030, and the strategy to promote industrial development and foreign trade in Egypt 2016-2020 and Sinai Development Strategy 2014-2022, As well as the general legislative framework governing industrial development Such as the Investment Guarantees and Incentives Law and the Law of Facilitating Procedures for Granting Licenses for Industrial Facilities And

the most prominent of what came in them in addition to the law on integrated development in the Sinai Peninsula and what it contained, The governing institutional framework for industrial development and the most prominent institutions that participate in shaping its overall image were also reviewed, such as Sinai Development Authority and the Governorate of North Sinai, and The General Authority for Investment and Free Zones, the General Authority for Industrial Development, the Small, Medium and Micro Enterprises Development Authority, the Egyptian Company for Mining, Management and Exploitation of Quarries and Salines, and the extent to which each of these institutions relates to the industrial development process in North Sinai Governorate.

The third chapter is entitled "The geostrategic importance of the North Sinai Governorate in relation to Egyptian national security and the elements of its development," which dealt with the geostrategic importance of the North Sinai Governorate, concepts and definitions National security, its dimensions and levels, the administrative division, the characteristics of the population and the diversity between Bedouinism and urban life in the governorate, as well as the infrastructure supporting the industrial sector in the governorate, such as the road network that extends horizontally and vertically covering all parts of the governorate, bridges and tunnels that contributed to facilitating the obstacles of crossing from the eastern bank of the Suez Canal to its west and vice versa, as well as the diversity between Land ports, sea ports and airports in addition existing and planned industrial zones.

The fourth chapter is entitled "The Status of the Industry Sector in North Sinai Governorate", which deals with an overview For the industrial sector in North Sinai Governorate, as well as the geographical distribution of industrial activities in centers And the six cities of the governorate, namely Al-Arish, Bir Al-Abd, Sheikh Zuweid, Rafah, Al-Hasana, and Nakhl And the chronology of development and development activities and plans that took place in North Sinai Governorate, then a review The importance of the Suez Canal axis and the extent of its contribution to supporting industrial development in North Sinai Governorate Especially since they are located within one region, and data and numbers of industrial activities in the governorate were also monitored And compare them with numbers at the level of Egypt.

The fifth chapter is entitled "Population Settlement and Local Variables from 2011 to 2022" and its impact on national security and industrial development in North Sinai," which dealt with the process of population settlement In North Sinai Governorate, its objectives and fields, as well as the local changes that occurred in Egypt during the period from 2011 to 2022 in the political, security, economic, social, cultural and media fields, and the impact of these changes on national security in the eastern strategic direction and industrial development in North Sinai Governorate, and the challenges and obstacles that resulted. Related to the developmental and social environment in the governorate, as well as challenges and obstacles related to procedures, laws, financing and the investors themselves.

The study reached a number of results, the most prominent of which was that North Sinai Governorate has all the ingredients Which makes it one of the main sources of raw, manufactured and manufacturable products, and it can To accommodate millions of citizens who have real opportunities for work and production, especially in the industrial and agricultural fields, because of their infrastructure and exploitable investment opportunities, as they are no longer geographically isolated from the rest of the homeland, thanks to the network of tunnels under the Suez Canal, ferries and floating bridges.

The study also reached a number of recommendations that can support the industrial sector in the governorate North Sinai and creating an attractive environment that leads to operating more factories and providing job opportunities for a wide sector Among those who wish, and among the most important of these recommendations is the need to complete planning and infrastructure for all existing and planned industrial zones in North Sinai Governorate, Consider granting more investment incentives And financing initiatives that are flexible in procedures and financing value for projects in North Sinai from the rest of the Republic and promote it to increase the number of beneficiaries, as well as expedite the implementation and offering the new cities east of the Suez Canal, as they will represent an important growth center in their geographical scope revitalization of the surrounding villages, The recommendations also included main goals, such as seeking to create a large industrial position for the North Sinai Governorate within the Egyptian country, regionally and globally, and to contribute in a distinctive way to the movement of International trade in a way that maximizes the gross national product of Egypt and causes a civilized boom that attracts the population towards Sinai and supports the establishment of a strong industrial base based on activating the export orientation and human settlement Taking into account the main determinants of this trend, such as security, economic and social determinants, and with proposed measures in the short term as well as the medium and long term.